

الأردن وإسرائيل

علاقة مضطربة في إقليم ملتهب

الدكتور حسن البراري



المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٥/٢٤٦٣)

نسخة / مركز الإيداع ٩٥٦٥٤ . ٣٢٧

البراري، حسن عبدالمهدي
الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب / حسن عبدالمهدي
البراري - عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠١٤

(١٧١) ص.

ر.إ.: ٢٠١٣/٩/٤٦٠٧

الواصفات: /العلاقات الدولية//الأردن//إسرائيل/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

**FRIEDRICH
EBERT**

STIFTUNG

الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الاردن والعراق

مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب عمان

صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦

بريد الكتروني: fes@fes-jordan.org

الموقع الالكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

©مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب عمان

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من
هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر
الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش
إيبيرت أو المحرر

تحرير: أمل أبو جريس - مؤسسة فريدريش إيبيرت- مكتب عمان

تصميم الغلاف: رمزي العربي

التنسيق: مجموعة يا دنيا

طباعة : المطبعة الإقتصادية

الرقم المعياري الدولي (ردمك): ٩٧٨-٩٩٥٧-٤٨٤-٤٣-٩

الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب

د. حسن البراري

٢٠١٤

تقديم

آنيا فيلر-تشوك

المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبيرت/ مكتب الأردن والعراق

يصادف اليوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. وحتى يومنا هذا، لا تزال الأردن ومصر الدولتين الوحيدتين في العالم العربي اللتين تحافظان على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ حيث يعدّ الأردن حليفا حاسما في المنطقة لإسرائيل. وبالرغم من ذلك، فإن معاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية تفتقر إلى الدعم الشعبي في الأردن، وغالبا ما تواجه بالعداء الصريح.

في تصويت أقرب ما يكون إلى الإجماع، طالب البرلمان الاردني طرد السفير الإسرائيلي من الأردن في شباط ٢٠١٤ وذلك بسب بدء مداولات الكنيست حول بسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى والذي يقع تحت الوصاية الأردنية بموجب معاهدة السلام. وتكرر المشهد مرة أخرى باتخاذ النواب الخطوة ذاتها بعد مرور شهر واحد فقط عندما أطلق حرس الحدود الإسرائيلي النار على القاضي الأردني رائد زعيتر. وفي الوقت ذاته، وقع مجموعة من البرلمانيين على عريضة تطالب بإلغاء معاهدة السلام. واحتشد المتظاهرون، في مناسبات عديدة، في الشارع معربين عن غضبهم فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية مطالبين بقطع العلاقات مع إسرائيل إذ قاموا بحرق العلم الاسرائيلي.

تعد الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة السلام فرصة هامة لإعادة تقييم العلاقات بين الأردن وإسرائيل على خلفية الإستياء الشعبي في الأردن فضلا عن التطورات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة. الراهن أن الوضع الحالي لا يترك مجالا كبيرا للتفاوض، ومستقبل المنطقة يتوقف على استمرار حوار مفتوح وملهم على المستوى الداخلي لدول المنطقة وعلى المستوى الدولي لمواجهة التحديات والاستراتيجيات المتبعة.

وتهدف مؤسسة فريدريش ايبرت- عمان من نشر هذا الكتاب من منظور أردني إلى تعزيز الحوار المستمر في هذه المسألة بين وجهات النظر المختلفة. حيث يزود د. حسن البراري المخطط التاريخي للعلاقات الأردنية-الإسرائيلية ويعرض من خلال تحليله كيفية تعاطي الطرفين مع الآخر على المستوى السياسي. وكما يناقش د. البراري سيناريوهات مختلفة في محاولة منه للوصول إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الاردن فيما يتعلق بعملية السلام، وبالتالي يقدم تقييماً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر أردنية.

مؤسسة فريدريش ايبرت مؤسسة سياسية ألمانية ناشطة في الأردن منذ عام ١٩٨٦ مسجلة عن طريق الجمعية العلمية الملكية، تعمل على تعزيز قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. تنظم مؤسسة فريدريش إيبرت أنشطة في مواضيع مختلفة مع أكثر من ٩٠ مكتب حول العالم بدءاً من تشجيع العمل النقابي وحقوق العمال، لتنمية قدرات المجتمع الوطني، إلى تعزيز حقوق الإنسان والعديد من القضايا الأخرى. وتسعى مؤسسة فريدريش ايبرت جاهدة من خلال أنشطتها في المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز العملية الديمقراطية في مؤسسات مختلفة ودعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع.

وكما نشكركم قراءنا الأعزاء على اهتمامكم المتواصل بمنشوراتنا ونأمل أن يضيف كتاب "الأردن واسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب" لكم قيمة ثاقبة في حقل المعرفة بالعلاقات الأردنية-الإسرائيلية.

إهداء

إلى ابني باسل... مع الحُب

قائمة المحتويات

١١

المقدمة

الفصل الأول: من نظام أمني إلى سلام قانوني

١٩

تقديم

٢٢

الصراع والتعاون

٢٩

العلاقة الصفرية

٤٧

خاتمة: من سلام واقع إلى سلام قانوني

الفصل الثاني: الأردن في تفكير إسرائيل الإستراتيجي

٥٣

تقديم

٥٧

حركة العمل وجذور شعار الخيار الأردني

٧٠

الليكود والأردن

٧٩

خاتمة: صعود الخيار الفلسطيني عند حزب العمل

الفصل الثالث: معضلة الأردن الإسرائيلية

٨٧

تقديم

٩١

البيئة الإستراتيجية للأردن

٩٧

موقف الأردن من الدولة الفلسطينية: مدرستان

١٠٦

سيناريو الكونفدرالية

١١٢

خاتمة

الفصل الرابع: فشل النموذج: من سلام دافئ إلى سلام بارد

١١٧

تقديم

١٢٠

فشل نموذج السلام الدافئ

١٣٤

التطبيع ومنتقدوه

١٤٠

خاتمة

١٤٥

الفصل الختامي

١٦٣

قائمة المراجع

المقدمة

في الجزء الثاني من مسرحية "هنري الرابع" للكاتب الانجليزي ويليام شكسبير تنتهد الشخصية الرئيسة قائلة: "لا يستقر قرار للرأس الذي يحمل التاج". هذه العبارة تلتقط بدقة متناهية قصة البقاء السياسي للعرش الهاشمي في إقليم غير مستقر، فالتقلب الدائم في الشرق الأوسط ترك أثرا عميقا ودائما على البنية الذهنية للحكام الهاشميين في الأردن طيلة العقود الماضية. وعلى وجه التحديد، أدى استمرار الصراع العربي الإسرائيلي واستعصاء حله إلى حالة من الحدة في تصورات الهاشميين بالخطر الداهم على بقائهم. وبالتالي، لا يبدو أن هناك سببا وجيها يدفع حكام الأردن إلى غض النظر عما يجري غرب النهر من تطورات أمنية وسياسية ستنعكس على مستقبل الأردن.

وبهذا المعنى يبدو من الطبيعي بالنسبة للملك حسين أن يسعى للسلام مع إسرائيل كوسيلة للبقاء السياسي لنظامه، فبعد أن نجح في مواجهة التحديات الكبيرة لحكمه سواء الخارجية أم الداخلية اتخذ الملك حسين من السلام مع إسرائيل خيارا إستراتيجيا، فقد آمن بشكل كبير بأن استقرار بلده وبقاء نظامه يتطلب ركائز قوية منها الحفاظ على سلام مع إسرائيل؛ لذلك سعى للسلام بقوة. وبهذا الصدد يقول الملك حسين: "لا يوجد هناك عودة عن السلام، فبغض النظر عن الضغوطات والمصاعب فإن إرادة السلام ستتغلب على كل العقبات". وفي واقع الحال، لم يشكك في رغبة الملك حسين في إنهاء الصراع مع إسرائيل مرة وللأبد إلا قليل من الناس، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على الملك عبدالله الثاني.

وعلى هذا الأساس فقد سعى كلٌّ من الأردن وإسرائيل لتقديم نموذج سلام دافئ بين البلدين يختلف عن النموذج المصري الذي وصف بأنه بارد. غير

(١) أنظر إلى خطاب الملك حسين في قمة شرم الشيخ التي عقدت في الثالث عشر من آذار ١٩٩٦.

أن نظرة ثاقبة على الماضي القريب تكشف لماذا حتى اليوم ما زال السلام الدافئ بين الأردن وإسرائيل بعيداً عن الواقع. فالاحتفالات التي رافقت توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لم تستمر إلا لفترة وجيزة. فقد غير اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في السنة الثانية من توقيع المعاهدة ديناميكيات العلاقات الثنائية بين البلدين، فالقادة الإسرائيليون الذي جاؤوا من بعد رابين لم يشاطروه التزامه بالسلام كخيار لإنهاء الصراع. ونتيجة لذلك انتقل السلام من نموذج السلام الدافئ الذي توقعه الكثير من المراقبين إلى نموذج سلام بارد على غرار النموذج المصري.

والآن وقد مرَّ عشرون عاماً بالتمام والكمال على توقيع معاهدة السلام، ومع ذلك فما زال البلدان أبعد ما يكونا عن بعضهما بعضاً وما زالا مختلفين حيال القضية الفلسطينية. وهذا لا يعني أن الطرفين تعهدا تخريب الجهود السلمية، لكن المعوقات السياسية داخل إسرائيل والتي ترافقت مع الانزياح في المجتمع الإسرائيلي تجاه اليمين جعلت من إجراء مفاوضات حقيقية لإحلال السلام بين كل الأطراف أمراً مستحيلاً، فهذه التغيرات داخل إسرائيل (كما سيتناول الفصل الأخير من الكتاب) أعاقت كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

كل ذلك يحدث في وقت تخلى فيه النظام الهاشمي عن أطماعه في إعادة الضفة الغربية تحت سيادته، ففي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أدرك الملك حسين بأن أهدافه في منع إقامة دولة فلسطينية، ومنع اليلكود من ضم الضفة الغربية هما هدفان متعارضان لا يمكن التوفيق بينهما، وهنا على وجه التحديد برزت مدرسة سياسية أخرى في الأردن ترى بأن من مصلحة النظام الهاشمي أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة.

صحيح أن معاهدة السلام تجاوزت كل التقلبات والتطورات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة في العشرين سنة الأخيرة. غير أن هذه الحقيقة لا تعني أن الأمور تسير على ما يرام، فما زال أمام الجانب الإسرائيلي الكثير

ليتعلمه، فالعلاقات الثنائية مع الأردن لا يمكن فصلها عمّا يجري على المسار الفلسطيني الإسرائيلي. بمعنى آخر، ترك الجمود المستمر في المسار الفلسطيني الإسرائيلي أثراً سلبياً على العلاقات الثنائية بين عمان وتل أبيب. وعلاوة على ذلك، هناك اعتقاد متنامٍ عند أعداد متزايدة من الأردنيين بأن فرص حل الدولتين (وهو الحل الذي يعدّه الأردنيون يصب في مصلحة بلدهم الإستراتيجية) تتلاشى بسرعة كبيرة.

وبالتالي فإذا ما استمرت السياسات الإسرائيلية في خلق وقائع جديدة على أرض الواقع دون تصدُّ فإن هذه الوقائع سوف تؤثر على نتيجة التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى هذا النحو فإنه يمكن القول بأن استمرار هذه السياسات سوف يقوِّض من فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وما من شك فإن الفشل في إقامتها من شأنه أن يفضي إلى واقع ديمغرافي جديد يشكل فيه الفلسطينيون الأغلبية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، هو ما يشكل - بالنسبة للصهاينة- كابوساً مريراً لأنه يناقض مبرر وجود الفكرة الصهيونية القاضي بإقامة دولة لليهود. ولتجنب سيناريو ثنائية القومية هذا فإن إسرائيل قد تلجأ إلى سياسات ربما ستشكل تهديداً إستراتيجياً للأردن والبقاء السياسي للنظام الهاشمي. لذلك، فإن هذا الكتاب يتحدى المقولة الدارجة التي تفيد بأن إسرائيل ترى ببقاء واستقرار الأردن مصلحة إستراتيجية لها، بمعنى آخر، فإن الأردن لا يمكن له أن يأخذ التطمينات الإسرائيلية على محمل الجد. ففي ضوء التغيرات الديمغرافية القادمة التي ستعصف بالمثلث الأردني الفلسطيني الإسرائيلي فإن علينا كمراقبين أن لا نستبعد سيناريو تحدد فيه إسرائيل مصالحها بشكل مختلف عن التطمينات التي تبعث بها إلى الأردن مما يلحق ضرراً بالأردن ونظامه.

وهنا لا بدّ من التوضيح كيف يرى الأردنيون التهديدات التي تتأتى من جراء استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فكما هو الحال مع غالبية الإسرائيليين (الذين يدعمون إقامة دولة فلسطينية مستقلة كوسيلة للحفاظ

على الطابع اليهودي للدولة ولتجنب سيناريو الدولة الواحدة) فإن الأردنيين يدعمون مقاربة حل الدولتين حتى يتجنبوا احتمالية أن يستولي الفلسطينيون على الأردن. وهناك مقاربة شائعة بين الأردنيين تقول بأن الوحدة مع الفلسطينيين غرب النهر (سواء وفقا لمقاربات الكونفدرالية أو الفيدرالية أو الخيار الأردني) من شأنها أن تحول الأردنيين إلى أقلية في بلدهم وبالتالي يتحول الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين. وقد وضح الملك عبدالله في غير مناسبة من أن فشل حل الدولتين سيشكل تهديدا للأمن الوطني الأردني. وبالفعل فقد تشكل خلال العقدين الأخيرين إجماعٌ وطنيٌّ في الأردن يتفق مع مقولة الملك. وهنا تتجلى المفارقة المتمثلة بأن كبار رجال الدولة الأردنية اخفقوا في تحديد ماذا على الأردن أن يفعل إذا ما تبين أنه من الصعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفي المقابل هناك أغلبية إسرائيلية تدعم فكرة الانفصال بين الفلسطينيين واليهود (وهو ما يعني أيضا إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة)، ومع ذلك فهناك أيضا مفارقة وهي أن سياسات إسرائيل جعلت من فرص تحقيق هذا السيناريو أقل. فهناك انزياح في المجتمع الإسرائيلي تجاه اليمين بدءاً من انتفاضة الأقصى، وهو ما يجعل من أي تنازل إسرائيلي مهما صغر قضية للنقاش الساخن داخل المجتمع الإسرائيلي. فرييس الحكومة الإسرائيلي بغض النظر عن هويته يمنح البقاء السياسي له أهمية قصوى وهو أمر لا يجعله متحمسا للتعاون من أجل تحقيق السلام العادل، أو تقديم التنازلات الضرورية لصنع السلام.

ومع ذلك ثمة فرق بين الجانبين. فعلى العكس من الأردنيين الذين لم يبلوروا خياراتهم في حال فشل حل الدولتين فإن الكثير من الإسرائيليين بدأوا يطرحون خيارات بديلة. فهناك العديد من المفكرين الإسرائيليين المرموقين والذين لا يتبأون مناصب رسمية بدأوا بتقديم اقتراحات يمكن وصفها بأنها غير مألوفة وربما راديكالية لدرجة أن بعضهم اقترح أن يلعب الأردن دورا في الحل النهائي للصراع والتخلي عن فكرة حل الدولتين لأنها لم تعد قابلة للتنفيذ.

هناك هدفان وراء تأليف هذا الكتاب. أولاً، أن يقدم الكتاب تقييماً للتطورات في العلاقة الأردنية الإسرائيلية في الفترة التي سبقت وتلت عملية السلام. أما الهدف الثاني فيتمثل في تقديم قراءة مستقبلية حيال العلاقات الأردنية الإسرائيلية وسيناريوهاتها، وعلى وجه التحديد يحاول الكتاب الإجابة عن التساؤل: هل سيكون هناك صدامٌ بين البلدين؟ وهل بإمكانهما الاستمرار في إدارة خلافاتهم الجذرية بشكل سلمي في عالم آخذ في التَّغْيِير؟ وبشكل عام سيركز الكتاب على العلاقات الثنائية وسيقدم تفسيراً لاستمرار نموذج السلام البارد.

يتكوّن الكتاب من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. وفي المقدمة يقدم الكتاب تقييماً للتطورات والمقولات الرئيسة والمشهد العام وكذلك الهدف من كتابة هذا الكتاب. أما الفصل الأول فهو تاريخي في طبيعته، فهو يقدم الخلفية التاريخية للعلاقات الثنائية خلال الفترة التي سبقت التوصل إلى معاهدة سلام. ويتتبع الفصل الأول الجذور التاريخية ويؤصل لعلاقة "أفضل الأعداء" ويتفحص فيما إذا كان الطرفان في حالة من الصراع الصفري، أم في حالة تسمح لهما بالتعاون لتحقيق أهدافهما المتطابقة.

أما الفصل الثاني فيتفحص تطور الأردن في التفكير الإستراتيجي لإسرائيل على مرّ العقود، ويشرح أيضاً فشل الخيار الأردني كما أريد له منذ البداية. فقد رفض إسحاق رابين مفهوم الخيار الأردني في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وهي خطوة مهدت الطريق أمام تبلور الخيار الفلسطيني في تفكير حزب العمل الذي سهّل من توقيع معاهدة السلام مع الأردن في عام ١٩٩٤. فبعد أن تمكن حزب العمل ومنظمة التحرير التوصل إلى اتفاق أوسلو لم يتبقَّ الكثير من القضايا الخلافية بين الأردن وإسرائيل. وعلاوة على ذلك يتطرق الفصل إلى القوى المجتمعية الرئيسة في إسرائيل وكيف كانت تنظر إلى الأردن وكيف انعكس ذلك في سياسة إسرائيل.

ويغوص الفصل الثالث فيما أسمته معضلة الأردن الإسرائيلية ومهارة الملك حسين في التلاعب بالسياسة الإقليمية حتى يبقى الأردن ذا صلة تجاه الحل

السلمي للصراع العربي الإسرائيلي. كما يقوم الفصل بتتبع كيف تطورت إسرائيل في التفكير الإستراتيجي الأردني، وكذلك يتطرق الفصل إلى انطباعات وتصورات الأردنيين لإسرائيل ولماذا لم يؤثر انتشار المشاعر المعادية لإسرائيل في الأردن على السياسة الخارجية الأردنية ولماذا لم تؤدِ إلى فشل معاهدة السلام.

في الفصل الرابع، يعالج المؤلف مسألة الانتقال من نموذج السلام الدافئ إلى نموذج السلام البارد، ويرى المؤلف هنا بأنه من المستحيل فصل العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل عن الجمود الذي رافق المسار الفلسطيني الإسرائيلي. فلم تستبطن إسرائيل ولا حتى الأردن المعنى الحقيقي لتحقيق السلام، فبينما تصر إسرائيل على أنها تحترم الأردن وسيادته على أرضه لم تتوانَ أجهزتها الأمنية عن اختراق السيادة الأردنية عندما حاولت اغتيال خالد مشعل في عام ١٩٩٧. وفي المقابل، قام الملك حسين بصنع السلام مع إسرائيل في وقت لم يعمل على إعداد شعبه لهذه الخطوة التي كانت تتطلب إعداداً نفسياً لشعب يرى في إسرائيل دولة عدوة له ولمصالحه.

وفي الخاتمة، يرى المؤلف بأن الدولتين ستتعاملان مع احتمال فشل سيناريو حل الدولتين وهنا يجري الحديث عن حلول بديلة قد تكون راديكالية. وبالتالي سيكون هناك قرارات صعبة على الجانبين التفكير بها في قادم الأيام. وسيتم تسليط الضوء على انهيار عملية السلام وفشل حل الدولتين وكيف يفضي ذلك إلى السؤال الصعب الذي على القوى المجتمعية في إسرائيل التصدي له. وفي النهاية تقدم الخاتمة قراءة مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الأردنية الإسرائيلية في المستقبل.

الفصل الأول:

من نظام أمني إلى سلام
قانوني

تقديم

تعود جذور العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى فترة ما بين الحربين العالميتين عندما خضعت كلٌّ من فلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني. وفي تلك الفترة قامت القيادتان الصهيونية والهاشمية بالتأسيس لعلاقة نادرة ومعقدة نظرا لتداخل المصالح الإستراتيجية لهما والناجحة عن أطماعهما وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت في حالة انتشار متزايد. ومع أن الجانبين قد التقيا في ساحات المعارك في غير مناسبة، وبالرغم من أنهما حافظا على نمط من العلاقة العدائية إلا أن علاقتهما أبعد ما تكون عن لعبة صفرية. وهذا نمط من التفاعل يفسّر الطريقة التي انتقلت بها العلاقات الأردنية الإسرائيلية لاحقا من سلام واقع إلى سلام قانوني في عام ١٩٩٤.

وعلى العكس من بعض الدول المحيطة، فإن مركزية الأردن الجيوستراتيجية في الإقليم تعد ذخرا وعبئا في الوقت ذاته. فمن جانب كان لموقع الأردن الجغرافي وانخراطه المبكر بتطورات القضية الفلسطينية أن جعل من الأردن لاعبا يصعب الاستغناء عنه في السلم والحرب. كما يقول المؤرخ الإسرائيلي والمختص بالشؤون الأردنية في جامعة تل أبيب اشر سسر فإن استقرار الأردن وكذلك القيود المفروضة عليه ينبعان من مركزيته الجغرافية^٢. وهناك قليل من الذين يمكن لهم التفكير في أي حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني المزمع من دون دور أردني مباشر أو غير مباشر. ومن دون شك، فإن هذا الانطباع واسع الانتشار لم يغيب عن أذهان القادة الأردنيين، فملوك الأردن -وبخاصة الملك حسين- وظفوا بدهاء مركزية الأردن من أجل الحصول على دعم خارجي مستدام من الولايات المتحدة والغرب ومن بعض الدول الخليجية ما يساعد النظام على البقاء والإيفاء بمسؤولياته الداخلية والخارجية.

(٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر،

Asher Susser, "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil," *Middle East Brief*, No.27, March 2008.

لكن ومن جانب آخر، فإن هامش المناورة المتاح أمام الأردن للحصول على ما يريد لم يكن واسعاً ولم يكن سهلاً، فالأردن الذي يفتقر للموارد المالية الضرورية كان عليه وما زال أن يناور أمام الضغوطات السياسية التي تأتي من كل صوب ويوازن أموره من خلالها؛ لهذا يمكن فهم حقيقة أن علاقة الأردن مع الدولة المحيطة ومن ضمنها إسرائيل لم تكن وفقاً لشروط الأردن. فبينما حاول كل من الملك عبدالله الأول والملك حسين أن يساهما في إيجاد نظام إقليمي يسمح للأردن بالبقاء السياسي فإنه كان عليهما أن يأخذا في حساباتهما القيود المفروضة على الأردن بسبب موقعها الجيوستراتيجي وهو ما وضع الأردن في موقع لا يحسد عليه في العديد من المناسبات دفعت بعضهم للتشكيك بإمكانية بقاء الأردن ونظامه.

بمعنى آخر، فإن البيئة الإقليمية التي يعمل بها الأردن وقّرت له فرصاً ولكنها أيضاً فرضت عدداً من المخاطر، وفي بعض الحالات والمناسبات فإن هذه البيئة شكلت تحدياً واضحاً لمفهوم الاستقرار الإقليمي الذي سعى إليه الأردن. وكان من شأن ذلك أن أجبر الأردن على التعامل وفي مفاصل تاريخية مختلفة مع أحداث سببها قادة في الإقليم مثل الرئيس المصري جمال عبدالناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أو من قبل لاعبين خارجيين مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، كما كان عليه أن يتصدى ويتعامل مع قضايا إقليمية ملحة مثل القضية الفلسطينية ومع الاتجاهات الأيدولوجية مثل الأصولية الإسلامية والقومية العربية، إضافة إلى الخطر الصهيوني. وكان من شأن ذلك بطبيعة الحال أن يفرض قيوداً إضافية على السياسة الأردنية^٢.

ومن بين كل الدول في الإقليم فإن سياسة إسرائيل نحو الفلسطينيين وقضيتهم شكلت قيوداً واضحة على السياسة الخارجية الأردنية وتحدياً كبيراً لها، فمع أن الأردن سعى لأن تتعاون معه إسرائيل في موضوع السلام فإن

(٢) المصدر نفسه.

سياسات إسرائيل التوسعية والأمنية كانت قد أبرزت الضعف النسبي في تعامل الأردن معها. ويمكن القول إنه ولغاية هذا اليوم فإن انخراط الأردن بالقضية الفلسطينية مرتبط بصورة كبيرة بالسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام أكثر من كونه نتيجة لما يريده ويسعى إليه الأردن.

يتكوّن هذا الفصل من ثلاثة أقسام، القسم الأول يتفحص اشتراك الأردن في حرب عام ١٩٤٨ وما رافق ذلك من تفاعل أردني إسرائيلي سواء قبل أو خلال أو بعد الحرب، وفي القسم الثاني يقول المؤلف أنه وبالرغم من أن الأردن كان مسالما في علاقته مع إسرائيل في الفترة ما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فإن علاقته بإسرائيل في العقد الأول من الصراع كانت علاقة صفرية تحديدا في القضايا المصرية. وكانت هناك قضيتان مسؤولتان عن استمرار توتير علاقة الأردن بإسرائيل وهما رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي خارج حدود التقسيم وكذلك رفضها إعادة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار الأممي رقم ١٩٤. أما القسم الثالث من هذا الفصل فيتناول العلاقات الأردنية الإسرائيلية الثنائية إذ يقول المؤلف أنه وحتى قبل أن توقع الأردن وإسرائيل اتفاقية السلام كان هناك ما يشبه بالسلام الواقع أو النظام الأمني الذي تطور لاحقا بعد عام ١٩٦٧، وبالفعل كان لحرب حزيران أثر في إحداث تغيير جذري في البيئة الإستراتيجية التي يعمل بها كل من الأردن وإسرائيل، وهذا التغيير أفرز وضعاً جديداً أصبحت فيه إسرائيل محتلة لأراض عربية إضافية يمكن مبادلتها بالسلام وفق معادلة "الأرض مقابل السلام".

التعاون والصراع

وعلى نحو لافت تعدُّ مشاركة الأردن في حرب عام ١٩٤٨ خطوة إشكالية، فقد أشبع الباحثون هذه المشاركة دراسة وبخاصة فيما يرتبط بالدور الأردني ودور بريطانيا في الفترة التي سبقت الحرب مباشرة. ويعتقد على نطاق واسع أن الملك عبدالله الأول كان مدفوعاً برغبته وطموحه في توسيع حدود مملكته وذلك عن طريق توثيق علاقاته مع بريطانيا في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد انتقد القادة العرب الملك عبدالله الأول في ذلك الوقت وكانوا يخشون من مخططاته وأطماعه الإقليمية وبخاصة بعد أن برز مشروعه المعروف باسم سوريا الكبرى وبعد أن انتاب العرب شكوكا حيال موقفه من قرار التقسيم. وكان العرب يعرفون أن مفتاح تحقيق كل ذلك هو علاقة الملك عبدالله ببريطانيا، وفي هذا السياق كتبت المؤرخة ماري ويلسون قائلة أن الأردن استمر في الحفاظ على علاقاته الوثيقة مع بريطانيا وهو ما وضع الملك عبدالله في صدام مع التيار العربي السائد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهو تيار كان لا يثق ببريطانيا ويريد الابتعاد عنها.

وكان التركيز منصبا خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي على فلسطين التي شهدت صراعا مريرا بين الفلسطينيين واليهود. وبعد أن أخفقت المحاولات البريطانية في التوفيق بين المطالب العربية واليهودية في فلسطين، لجأت بريطانيا العظمى حينها إلى تحويل القضية الفلسطينية برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة لعل الأخيرة تجد مخرجا وحلا مرضيا لجميع الأطراف المشتبكة في القضية. وحتى يتسنى للأمم المتحدة حل المشكلة قامت بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق لتقديم توصياتها بشأن الحل المقبول. وبالفعل قامت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة

(٤) أنظر،

Mary C. Wilson, *King Abdullah, Britain and the making of Jordan* (New York: Cambridge University Press, 1987), p.151.

بشأن فلسطين بزيارة المنطقة والالتقاء مع مختلف أطراف الصراع وقدمت توصياتها مقترحة تقسيم فلسطين إلى دولة لليهود ودولة للعرب الفلسطينيين.

ومن الجدير بالقول إنه في تلك الفترة الحرجة لم يكن هناك شريك فلسطيني يمكن له أن يقبل بقرار تقسيم فلسطين. وفي هذا السياق يقول المؤرخ رشيد الخالدي في وصفه الهادئ للمجتمع الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني أن المجتمع الفلسطيني كان ضعيفا ومشرذما ما منعه من القيام برد فعل مؤثر^٥. ويتفحص رشيد الخالدي في كتابه "القفص الحديدي" الأعمال التي قام بها القادة الفلسطينيون إبان فترة الانتداب البريطاني والتي أدت إلى إخفاقهم الذريع في بناء المؤسسات التي كان من شأنها (لو أنها شيدت) أن تسهل من عملية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في ذلك الوقت. فالعقد الذي سبق حرب عام ١٩٤٨ كان كارثيا على الفلسطينيين، فعلى العكس من قادة اليسوف (المجتمع اليهودي في فلسطين إبان الانتداب البريطاني) الذين نجحوا في إقامة المؤسسات الضرورية للدولة فقد أضع القادة الفلسطينيون فرصهم، وعانوا من ضعف داخلي ألحق بقضيتهم أذى كبيرا. وانعكس هذا الخلل الفادح بين الطرفين على القتال الذي دار بينهما في أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين.

طبعاً لا نقول هنا بأنه لا يوجد دور للقوى الخارجية فيما حل بالشعب الفلسطيني، فهناك دول خارجية لعبت دورا بارزا في مساعدة القادة الصهاينة في مساعيهم لإقامة دولة لليهود في وقت عملت فيه على حرمان الفلسطينيين من الشيء ذاته. وبكل تأكيد فقد ساعدت القوى الكبرى وبخاصة بريطانيا في خلق ملعب غير متوازن حتى يتسنى للصهاينة في أن تكون لهم اليد الطولى في الصراع على فلسطين، لكن الحديث هنا عن العقد الذي سبق الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وفي هذا السياق يقدم رشيد الخالدي قراءة

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston: Beacon Press, 2006).

متماسكة للمعوقات التي وقفت أمام الفلسطينيين والتي كان أهمها التنافس بين القادة الفلسطينيين في تقديم الخدمة للأسياد الاستعماريين وسوء إدارة الثورة الفلسطينية الأولى التي امتدت بين أعوام ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩^٦. ويوضح الخالدي في كتابه لماذا انهار المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨ بهذه الطريقة ولماذا أخفق الفلسطينيون في إقامة دولة مستقلة لهم في تلك الفترة.

فقبيل قرار التقسيم واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى كان المجتمع الفلسطيني مفككا مقارنة مع اليسوف الذي كان متماسكا وفاعلاً. وقد استفاد اليهود من حالة التفكك التي ميّزت المجتمع الفلسطيني إذ تمكن قادة الوكالة اليهودية من تجاوز الفلسطينيين محولين أنظارهم إلى الملك عبدالله الأول بوصفه شريكا يمكن له أن يقبل بتوصيات قرار تقسيم فلسطين. فحسابات قادة الوكالة اليهودية كانت مباشرة وعلى النحو الآتي: لم يكن هناك من بين قادة المجتمع الفلسطيني من يمكن له أن يقبل بتقسيم فلسطين، ما يجمع الملك عبدالله بالصهاينة هو شكهما المشترك بالحركة الوطنية الفلسطينية، كما إن الملك عبدالله كان يسعى إلى توسيع حدود مملكته لتضم قسما من فلسطين. وهذه الحسابات والفهم كونا جوهر ما اصطلح على تسميته لاحقا بالخيار الأردني.

وتوصل القادة الصهاينة إلى نتيجة مفادها أن الملك عبدالله الأول لم يكن قانعا بحدود مملكته وبالتالي اعتقدوا بأنه سيكون منسجما مع المشروع المقترح لتقسيم فلسطين. وفي كتابه "تواطؤ عبر النهر" يقدم المؤرخ الإسرائيلي الشهير آفي شلايم نظرية مركزية تفيد بأن هناك اتفاقية غير مكتوبة بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية ممثلة بـ (غولدا مائير) تم الاتفاق بموجبها على تقسيم فلسطين على أن يضم الملك عبدالله الأجزاء المخصصة للفلسطينيين وأن يقيم اليهود دولة لهم في الأجزاء المخصصة لهم حسب خطة التقسيم^٧.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أنظر،

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

ويشير المؤرخ آفي شلايم الذي كان اعتمد على الأرشيف الإسرائيلي في كتابه إلى أنه في تاريخ السابع عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٧ (أي ١٢ يوما قبل صدور قرار التقسيم) التقت غولدا مائير مع الملك عبدالله في شرق الأردن للبحث في السيناريوهات والخيارات المتاحة وتوصلا إلى هذا الاتفاق الضمني غير المكتوب، ويضيف آفي شلايم بأن بريطانيا كانت قد باركت هذا التفاهم الهاشمي الصهيوني. وبهذا فإن نظرية آفي شلايم تشكل تحديا للرواية الصهيونية الرسمية للحرب وهي رواية قدمت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لعام ١٩٤٨ وكأنها حرب ثنائية بين إسرائيل وجانب عربي متوحد خلف هدف واحد ألا وهو القضاء على إسرائيل. وعلى العكس من هذا التوصيف يجادل آفي شلايم أن القادة العرب كانوا أبعد ما يكونوا عن الموقف الموحد، فخلافتهم وتنافسهم منعهم من الاتفاق على الحدود الدنيا من الأهداف ناهيك عن هدف تدمير إسرائيل.

ومقولة أن هناك اتفاقا ضمينا غير مكتوب لم تقتصر على آفي شلايم أو المؤرخين الجدد فقط، فمثلا كتب عبدالله التل (الذي كان ضابطا أردنيا حارب في عام ١٩٤٨ وكان مقربا من الملك عبدالله الأول وعمل كرسول بين الملك وقادة إسرائيل) كتابا أدان فيه ما اسماه بـ "خنوع" الملك عبدالله للقادة الصهاينة محملا إياه كارثة فلسطين^٨. وفي نفس السياق انتقد إسرائيل بئير (ضابط اسرائيلي) ديفيد بن غوريون لتعامله مع الأردن ولتحالفه "غير المقدس" مع الرجعية العربية والامبريالية البريطانية^٩. أما المؤرخون الأردنيون، فلا غرابة أنهم لم يتطرقوا إلى الاتفاقية غير المكتوبة في تأريخهم لما جرى قبل وأثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب معن أبو نوار كتابا ضخما عن الحرب الإسرائيلية الأردنية وتاريخ الأردن و لم يتطرق فيه إلى أي شيء حول اللقائين السريين اللذين جمعا الملك عبدالله الأول بغولدا مائير

(٨) عبدالله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبدالله التل: قائد معركة القدس (القاهرة: ١٩٥٥).

(٩) أنظر،

Israel Baer, *Israel's Security: Yesterday, Today, Tomorrow* (Tell Aviv: Amikam, 1966), (in Hebrew).

في السابع عشر من تشرين ثان عام ١٩٤٧ أو اللقاء الثاني بينهما في الحادي عشر من أيار عام ١٩٤٨.^{١٠}

وإلقاء نظرة سريعة على حسابات وتقديرات الملك عبدالله الأول من شأنها أن تساعد في تسليط الضوء على المعضلة التي كان يواجهها، فهو قائد براغماتي ولم يقلل من شأن وقوة وتأثير المشروع الصهيوني في فلسطين. وعلى العكس من منتقديه في العالم العربي، فقد استوعب جيدا الروابط والصلات المؤثرة التي تمتع بها الصهاينة مع القوى الكبرى آنذاك. وبهذا الصدد كتب عدنان أبو عودة (مستشار الملك حسين لسنوات طويلة) قائلاً إن وعي الملك عبدالله الأول للتطورات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي امتازت بوجود تعاطف أوروبي مع اليهود قد جعل الملك عبدالله أكثر تأكيداً من ذي قبل بأن إقامة دولة لليهود في فلسطين ما هو إلا أمر بات وشيكاً^{١١}. وقد قدر الملك عبدالله بأن الأردن سيكون في وضع أفضل إذا ما حاول التوفيق بين مصالحه ومصالح الصهاينة^{١٢}. ويبدو أن عدنان أبو عودة يتفق مع مقولة المؤرخ آفي شلايم حول وجود اتفاق أردني صهيوني سري وضميني. وعلى نحو لافت يرى عدنان أبو عودة بأن هناك قاسمان مشتركين بين الملك عبدالله والصهاينة هما: معارضة إقامة دولة فلسطينية، وإبعاد الحاج أمين الحسيني عن مستقبل فلسطين^{١٣}.

غير أنه لا يمكن أخذ هذه الرواية الجديدة كما هي دون نقد أو تمحيص، فحتى في إسرائيل هناك عدد من المؤرخين قد اختلفوا مع النظرية التي قدمها آفي شلايم حول التواطؤ، فعلى سبيل المثال تفحص المؤرخ الإسرائيلي

(١٠) أنظر،

Ma'an Abu Nuwar, *The Jordanian-Israeli War 1948-1951: A History of the Hashemite Kingdom of Jordan*, (Great Britain: Ithaca Press, 2002).

(١١) أنظر،

Adnan Abu Odeh, *Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process*, (Washington DC: USIP Press, 1999), p.35.

(١٢) المصدر نفسه، ص. ٣٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص. ٣٥.

إفراهام سلح حقيقة ما جرى على أرض الواقع من أحداث، أكثر من تفحصه للاتفاقية الضمنية، وركز أيضا على ما جرى خلال الحرب بدلا من التركيز على اتفاقيات سبقت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وهنا كتب إفراهام سلح قائلا بأن الشروط والظروف والفرضيات الأساسية التي شكلت الأساس للاتفاقية غير المكتوبة بين الملك عبدالله الأول والوكالة اليهودية بخصوص تقسم فلسطين خلال صيف ١٩٤٦، قد تغيرت بشكل كبير خلال الحرب غير الرسمية التي اندلعت مع بداية كانون أول ١٩٤٧ وامتدت إلى منتصف أيار عام ١٩٤٨ وهو الأمر الذي حول الاتفاقية غير المكتوبة إلى شيء قديم وغير عملي^{١٤}. ويقلل إفراهام سلح من أثر الاتفاقية غير المكتوبة في حال وجودها لأن طرفي الصراع الأردني الإسرائيلي اشتبكا في قتال شرس عندما اندلعت الحرب.

وفي وقت أعطى فيه آفي شلايم اهتماما كبيرا للتفاعل بين قادة الحركة الصهيونية والملك عبدالله الأول في تلك الفترة، فإن إشكالية دور مثل هذا التفاعل في النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية الأولى ستستمر على الأرجح. وفي واقع الحال لا يوجد هناك دليل عملي بأن نتيجة الحرب عكست التزام الطرفين بهذه الاتفاقية الضمنية أو غير المكتوبة. فالطرفان قاتلا بعضهما بعضا بضراوة شديدة للسيطرة على القدس وبعض المناطق الإستراتيجية الأخرى. وقد ركز معظم التأريخ الأردني عن تلك الفترة على المعارك الرئيسية التي خاضها الجيش الأردني ضد القوات اليهودية في القدس لإظهار بطولات الجيش الأردني في الصمود أمام الهجمات المتلاحقة للجيش الإسرائيلي على هذه المدينة على وجه التحديد.

ومع ذلك، يمكن القول إن النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية الأولى هي أهم بكثير من مسألة وجود من عدم وجود اتفاقية بين الطرفين

(١٤) أنظر،

Avraham Sela, "Transjordan, Israel, and 1948 War: Myth, Historiography, an Reality," *Middle Eastern Studies* 28 no. 4 (October 1992), p.627.

على حساب الفلسطينيين. فوجود الجيش العربي الأردني وسيطرته على أجزاء من فلسطين مهد الطريق للوحدة بين ضفتي النهر. ولم تجدِ نفعا محاولات وخطط المصريين في إقامة حكومة عموم فلسطين في شهر أيلول عام ١٩٤٨ في قطاع غزة، وهي خطوة مصرية كانت مصممة لتقويض مكانة ودور الأردن. فحكومة عموم فلسطين بقيت حبرا على ورق ولم يعترف بها الأردن الذي لجأ إلى الدبلوماسية لضمان فشل الجهود المصرية، ففي الأول من كانون أول عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر أريحا وحضره أعيان فلسطين الذين أعلنوا الوحدة بين الأراضي الفلسطينية والأردن تحت قيادة الملك عبد الله الأول. وبعد أن تمكن الملك عبد الله من تقويض مكانة الحاج أمين الحسيني وأفشل الخطوة المصرية أصبح قائدا بلا منازع على الأراضي الفلسطينية التي دخلت في وحدة مع الأردن.

وبعدها أصبحت الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءاً من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، مما ترك أثرا كبيرا على الأردن وإسرائيل في الوقت ذاته، فبغض النظر عن وجود الصراع والتعاون الذي ميّز الكثير من التفاعل بين الأردن وإسرائيل، فإن ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن قد حوّل العلاقة بين الأردن وإسرائيل إلى علاقة صفرية في بعض مناحيها وهي علاقة جعلت من السلام بينهما في ذلك الوقت أمرا مستحيلا.

العلاقة الصفرية

عندما هدا غبار الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ سار الأردن على خطى مصر ووقع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في رودس في نيسان ١٩٤٩. فالتشكيك المتبادل بين الأردن ومصر منع الطرفين من تنسيق مواقفهما ما أدى إلى خسارة صحراء النقب إلى إسرائيل، وحسب ماري ويلسون: "لم ترغب مصر في أن ترى تعاضم موقف الملك عبدالله الأول إذ اعتقدت القيادة المصرية بأن الملك كان مرنا جدا لدرجة أنه لا يمكن الوثوق به كشريك في التفاوض"^{١٥}. وفي المقابل، انتاب الشك الملك عبدالله الذي بقي متوجسا من المصريين إذ كان يرى أن المصريين دعموا الحاج أمين الحسيني وأنهم لم يدخروا جهدا من أجل تقويض مكتسبات الأردن في الحرب.

على أية حال، كان يمكن أن تفضي القناة السرية في المفاوضات بين الملك عبدالله الأول والإسرائيليين إلى سلام، غير أن هناك قضيتان وقفتا أمام مثل هذا الطريق وهما: رفض إسرائيل الانسحاب من بعض الأراضي خارج حدود التقسيم ورفضها أيضا قبول عودة اللاجئين الفلسطينيين في سياق توقيع معاهدة سلام مع الأردن. فالفجوة بين الطرفين فيما يتعلق بهاتين القضيتين كانت غير قابلة للتجسير. ونظرا لذلك شعر الملك عبدالله بأن لا مجال للمناورة حيث قدر بأن أي تنازل للإسرائيليين في هاتين القضيتين من شأنه أن لا يفضي إلى سلام مشرف يمكن الدفاع عنه، فسلام من هذا النوع كان سيثير الرأي العام الداخلي وسيجعل من المعارضة الداخلية تحديا جديا. وفي ضوء هذا التقدير وضع الملك عبدالله نهاية للمحادثات مع الإسرائيليين إلى لحظة تتغير فيها الظروف. وجاء اغتيال الملك عبدالله نقطة تحول في العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

(١٥) ماري ويلسون، مصدر سبق ذكره، ص. ١٨٧.

وإذا عدنا بالنظر إلى الماضي غير البعيد سنكتشف لماذا بقي السلام بين الطرفين أمرا صعب المنال. فبعيدا عن رغبة الملك عبدالله الأول في أن ينهي حالة الحرب مع إسرائيل وبعيدا عن رفض إسرائيل ابداء مرونة فإن العلاقات البينية العربية شكلت عائقا كبيرا أمام مبادرة الملك عبدالله بالسلام مع إسرائيل. وبالفعل ظهرت العلاقات العربية الإقليمية المقيّدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتميزت هذه العلاقات بوجود هوية عربية مشتركة، غير أن هذه الهوية المشتركة كانت قد عانت من التنافس والتنافر بين النخب الحاكمة لكل دولة عربية، فطرائق الحكم الكولنيالي المختلفة، والتغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات العربية، والحدثة، وسياسة القوة، لعبت كلها دورا بارازا في تشكيل النظام العربي، والذي بدوره كان عائقا مقيدا على الأردن في علاقته مع إسرائيل.

ومع قيام دولة إسرائيل وحلول الكارثة بالشعب الفلسطيني وما صاحب ذلك من ضعف عربي في التصدي الفاعل للسياسات الإسرائيلية، أصبحت القضية الفلسطينية مكّونا رئيسا في أيديولوجيا القومية العربية. وصحيح أن الأنظمة العربية انتهت فقط لفظيا لتحقيق الهدف الأيديولوجي المتمثل بهزيمة الصهيونية، غير أن الصحيح أيضا هو أن القضية الفلسطينية أصبحت عامل انقسام وأداة للحشد والتعبئة في السياسات العربية البينية في الوقت ذاته. فلا غرابة إذن عندما نقول أن سياسات الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية كانت مدفوعة بالاعتبارات والمصالح القطرية الضيقة؛ لذلك فإن إخفاق الأنظمة العربية في التعامل مع التحدي الإسرائيلي عكس حالة من التنافس الشديد بين هذه الأنظمة حتى عندما كانت تواجه عدوا مشتركا.

وكان الوضع القائم بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى هشاً وكان قابلا للانفجار. ومع أن هناك كثيرين وصفوا الأردن وإسرائيل كـ "أفضل الأعداء" فإن سياسة إسرائيل تجاه الأردن كانت عدائية إذ لم يكن هناك اتفاق إسرائيلي أو إجماع على الموقف من الأردن، وحتى عندما أيّد عدد كبير من أعضاء

الكنيست الإسرائيلي اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل والتي تم التوصل إليها في شهر نيسان من العام ١٩٤٩ فإن هناك عددا من أعضاء الكنيست من اليسار واليمين كانوا قد انتقدوا الاتفاقية مع الأردن، وبالفعل قُدم مشروعان لحجب الثقة عن الحكومة الإسرائيلية كاحتجاج على اتفاقية الهدنة مع الأردن؛ لأنه نظر إليها بمثابة اعتراف إسرائيلي بضم الأردن للأراضي الفلسطينية^{١٦}.

وقد ظهرت الخلافات الأردنية الإسرائيلية على السطح بشكل واضح خلال مؤتمر لوزان الذي عقد بسويسرا ما بين نيسان وأيلول من العام ١٩٤٩^{١٧}. وأخفق المؤتمر في ردم الهوة بين الدول العربية وإسرائيل بسبب صعوبة الاتفاق على حل للقضيتين الرئيسيتين وهما احتلال إسرائيل لأراضٍ خارج نطاق قرار التقسيم، ورفض إسرائيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين. وقد أصرت إسرائيل على موقفها بأن مسؤولية اللاجئين تتحملها الدول العربية، وأن خطوط الهدنة يجب أن يُعترف بها كحدود دولية. وقد جادل رئيس أول حكومة إسرائيلية ديفيد بن غوريون كما جادل غيره من القادة البارزين للحركة الصهيونية بأنه لا ينبغي على إسرائيل أن تقدم تنازلات وانسحابات من أجل السلام.

(١٦) حزب حيروت (المكوّن الأساسي في حزب الليكود) انتمى إلى الحركة الصهيونية التنقيحية والتي قالت بأن لليهود الحق في كل أرض فلسطين. وكان الأب المؤسس للحركة التنقيحية جابوتنسكي قد رفض استثناء الأردن من وعد بلفور، لذلك أسس في عام ١٩٢٢ الحركة التنقيحية. وعلاوة على ذلك قام حزب مابام (حزب إسرائيلي يساري انضم واندمج بعد ذلك مع حزب العمل الإسرائيلي) بمعارضة اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل على اعتبار أن في ذلك اعتراف إسرائيلي بضم الأردن لأجزاء من "أرض إسرائيل" وهو ما سيفتح هذه الأجزاء للسيطرة البريطانية الامبريالية عليها. وقد أيد حزب مابام قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية شريطة أن تدار هذه الدولة المستقلة من قبل قيادة تقدمية. وكذلك أبدى الشيوعيون قلقا متعلقا بما رأوه من امتثال الملك عبد الله للتأثير الانجليزي الأميركي. ولمزيد عن المعلومات والطروحات التي قدمها حزبا حيروت ومابام انظر في محضر الكنيست في الرابع من نيسان ١٩٤٩.

(١٧) عقد مؤتمر لوزان من قبل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين في الفترة الواقعة بين نيسان إلى أيلول عام ١٩٤٩، وقد حضر كل من الأردن ومصر وسوريا ولبنان وإسرائيل والهيئة العربية العليا المؤتمر لحل النزاع حول القضايا البارزة التي تمخضت عنها الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، وقد فشل المؤتمر في التوصل إلى النتائج المرجوة منه.

وفي المحادثات الأردنية الإسرائيلية التي تلت مؤتمر لوزان أصر الملك عبدالله الأول على رأيه القائل بعدم الموافقة على شروط سلام لا يمكن له الدفاع عنها في العالم العربي، ومثل هذه الشروط كانت تستلزم تنازلاً إسرائيليًا عن أراضٍ احتلتها، وهو مطلب أردني لم توافق عليه إسرائيل ابتداءً. وهذا الخلاف الحاد بين الطرفين جعل من النزاع صراعاً صفرياً ما قلل من فرص التوصل إلى تسويات أو حلول وسط بين الجانبين. ومع أن المحادثات بين الطرفين استمرت حتى اغتيال الملك عبدالله في شهر تموز ١٩٥١ إلا أنها لم تسفر عن شيء.

وفي الوقت ذاته كانت الهجمات الإسرائيلية ضد "المتسللين" الفلسطينيين (وفقاً للتعبير الإسرائيلي) على طوال الحدود الأردنية الإسرائيلية تكشف وتؤكد على ضعف الأردن مقابل إسرائيل. فتشريد أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني دفع بالعديد منهم إلى التسلل مرة ثانية إلى بيوتهم وقراهم داخل إسرائيل وخطوط الهدنة وذلك لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى وليس لأهداف عسكرية^{١٨}. ومع أنه لم يكن للسواد الأعظم من المتسللين أية أهداف لتقويض الأمن الإسرائيلي إلا أن إسرائيل اعتمدت سياسة "حرية إطلاق النار" على المتسللين، وقامت أيضاً بسلسلة من الهجمات العدوانية والانتقامية ضد أي دولة عربية (وبخاصة مصر والأردن) يخرج منهم متسللون لإرغام هذه الدول على العمل على وقف المتسللين عبر حدودها.

لذلك كان هناك أسباب كافية للأردن حتى يخشى من الانتقام الإسرائيلي، وقد حاول الأردن جاهداً منع المتسللين الفلسطينيين من عبور حدوده باتجاه إسرائيل، غير أن الجهد الأردني لم يكن كافياً حسب الموقف الإسرائيلي إذ أصر قادة إسرائيل في مناسبات عديدة على أن الأردن أيضاً مسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية على خطوط الهدنة. لكن، وفقاً للمؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم فإن اتهامات إسرائيل للأردن لم تكن تستند إلى

(١٨) أنظر،

Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War (New York: Oxford University Press, 1993).

واقع^{١٩}. فالحكومة الإسرائيلية كان لها حسابات داخلية تدفعها إلى إبقاء هجماتها العدوانية، وبهذا المعنى، كان للاعتبارات السياسية الإسرائيلية الداخلية ورغبة الحكومة الإسرائيلية في ضمان إبقاء شعبيتها عالية في سياق اللعبة الانتخابية دور كبير في إصرار الحكومة الإسرائيلية على إبراز قوتها وقدرتها على إلحاق تدمير كبير لأهداف في الأردن. وكان لعدم قدرة الأردن على تلبية المطالب الإسرائيلية بشكل كاف أثر في عملية تكثيف إسرائيل من سياستها الانتقامية والعدوانية، وهي سياسة أخذت منحى خطيرا عندما هاجمت القوات الإسرائيلية قرية قيبيا في ليلة الرابع عشر من تشرين أول عام ١٩٥٣. فقام الجيش الإسرائيلي بتدمير القرية، إذ تم تفجير ٤٥ منزلا وقتل أكثر من ٧٠ مدنيا^{٢٠}. وقد كانت المجزرة الإسرائيلية كبيرة لدرجة أن المجتمع الدولي أدانها وأصدر مجلس الأمن في الخامس والعشرين من تشرين ثان قرارا يدين فيه إسرائيل ارتكابها للمجزرة.

ومع أن مجزرة قيبيا كانت قد سببت حرجا دوليا كبيرا لإسرائيل إلا أنها في الوقت ذاته أظهرت الانكشاف الإستراتيجي الأردني، فالسياسات العدائية الإسرائيلية والهجمات على أهداف أردنية سببت ضعفا للحكومة الأردنية ما حدا بأعداد كبيرة من الأردنيين (شأنهم في ذلك شأن الجماهير العربية) إلى التطلع إلى شخص آخر ليقف في وجه إسرائيل. ففي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي جاءت الناصرية كتجسيد للحركة القومية العربية التي ناصت العداء للامبريالية وإسرائيل. وعلاوة على ذلك، فقد نجحت مصر في تقديم نفسها بأنها هي قلب الحركة القومية العربية وبخاصة عندما ناضلت مصر ضد مشروع حلف بغداد وانتصر الرئيس جمال عبدالناصر على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وهذه الأحداث جعلت من عبدالناصر قائدا عربيا وصاحب التأثير الأكبر والأعمق على الجماهير العربية في هذه الفترة على وجه التحديد، وكان لصعود نجم عبدالناصر أن بدأت المنطقة عصرا

(١٩) آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٨٥.

(٢٠) بشهر آب ١٩٥٣، أنشأ ارتيل شاورن الذي كان ضابطا برتبة رائد وحدة رقم ١٠١ وهي وحدة أنشأت من أجل القيام بمهام خاصة، وقد أمر شارون جنوده باختراق قرية قيبيا وتفجير المنازل لإحداث أكبر قدر من التدمير الممكن.

جديدا من الاستقطابات العربية والصراعات والانقسامات في معسكرات متناحرة، ودخلت المنطقة العربية في ما أسماه مالكوم كير ب "الحرب العربية الباردة"^{٢١} وفيها انقسم العرب إلى معسكرين: الملكيات "الرجعية" في خندق، والجمهوريات "التقدمية" في خندق مضاد.

ولا غرابة في هذه الحالة أن يصبح الأردن الذي كان محسوبا على المعسكر الغربي عرضة وهدفا لآلة البربوغندا التي وظفها الناصريون والقوميون العرب، فانخرط الأردن في حرب عام ١٩٤٨ والتي أفضت إلى توسيع حدود الأردن وتزايد عدد سكانه حتى أصبحت مصدرا للانتقاد. كما أن الوحدة بين الضفتين أفضت إلى تحول ديمغرافي بارز أصبح فيه الفلسطينيون أكثرية في المملكة الأردنية الهاشمية. ومع أن الحكومة الأردنية حاولت أن تسرع من عملية أردنة الفلسطينيين فإن هناك أعدادا كبيرة منهم كانت تصبو إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وبطبيعة الحال قام الرئيس جمال عبدالناصر باستغلال هذا الوضع لمغازلة الأردنيين من أصول فلسطينية، وكان لخطابه القوي المستند إلى القومية العربية وحديثه عن حتمية التحرير دور في استثارة مشاعرهم، ما أدى إلى خلق تحديات جديدة للنظام الأردني الذي وجد صعوبة بالغة في مواجهة الرسائل التي كان يبعث بها عبدالناصر.

ربما لم يشهد الأردن في تاريخه المعاصر فترة من عدم التيقن كما شهدته هذه الحقبة الزمنية، فالمخاض السياسي الإقليمي، والمعارضة السياسية الداخلية، والتداخل بين العامل الخارجي والداخلي دفع العديد من المراقبين في تلك الفترة لإلقاء الشك حول قدرة الأردن على البقاء والصمود. بمعنى آخر، لم يكن أمام الحكومات الأردنية خيارات كثيرة. ومن جهة أخرى، كان لعبد الناصر وأيدولوجيته دور كبير في جعل الأردن مكانا صعبا للحكم، فعبد الناصر شكل تهديدا كبيرا على بقاء وأمن الأردن. وفي الوقت ذاته اعتقد

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن دور الرئيس جمال عبدالناصر أنظر مالكوم كير

Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (New York: Oxford, 1971).

صنّاع القرار في الأردن بأنه يمكن لإسرائيل كعدو أن تستغل الوضع والمخاض الإقليمي لاحتلال الضفة الغربية. وهنا شعر الملك حسين بأنه بين مطرقة عبدالناصر وسندان إسرائيل؛ لهذا السبب نهج الأردن سياسة تستند إلى التوازن والعقلانية والبرغماتية، وهي سياسة أظهرت عداءً لإسرائيل حتى تهديء من روع الشارع المتأثر بالخطاب الناصري، لكنها لم تكن عدائية بشكل كافٍ لإثارة إسرائيل واستفزازها.

عززت التطورات الإقليمية من مكانة وقيمة الأردن كدولة عازلة بين إسرائيل والعرب. فبعد عقد من الاضطرابات السياسية في سوريا والتي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية دخلت سوريا في الخامس من شباط ١٩٥٨ في وحدة مع مصر فيما كان يعرف باسم الجمهورية العربية المتحدة، والتي ضمت كل من سوريا ومصر تحت قيادة القائد الكرزماقي جمال عبدالناصر. وهذه الخطوة دقت ناقوس الخطر أردنياً، لذلك ولمواجهة أو للدقة- لموازنة الخطوة المصرية السورية دخل الأردن في وحدة مع العراق الهاشمي فيما كان يعرف باسم الاتحاد العربي. وجاء قرار الأردن والعراق بالاتحاد بعد مرور تسعة أيام فقط على إعلان مصر وسوريا دولة الوحدة كرد فعل. وأصبحت إسرائيل قلقة من جملة التطورات التي كان يمكن أن تفضي إلى بيئة إقليمية ليست في صالح إسرائيل، وهنا تناول الإسرائيليون ثلاثة سيناريوهات متعلقة بالوحدة بين مصر وسوريا: السيناريو الأول يفيد بأن الجمهورية العربية المتحدة سوف تصبح معادية لإسرائيل وذلك لتقوية روابطها مع الدول العربية المنافسة، أما السيناريو الثاني فكان يتناول إمكانية أن تلجأ الجمهورية العربية المتحدة إلى تكتيكات وأعمال لتقويض كل من الأردن ولبنان، ويفيد السيناريو الأخير بأن تقح الجمهورية العربية المتحدة في المدار السوفييتي ما يجعلها مخلبا في الإستراتيجية السوفيتية لتقويض الاستقرار في الشرق الأوسط^{٢٢}.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Zaki Shalom, *The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-63: The Perils of the Pro-Nasser Policy* (Great Britain: Sussex Academic Press, 1999), p.97.

لم يمر سوى أشهر قليلة على الوحدة الأردنية العراقية حتى حدث انقلاب دموي في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إذ أطيح بالعائلة الهاشمية في العراق وبالتالي انتهى الإتحاد، الأمر الذي نزل كالصاعقة على عمان^{٢٣}. وقدر الإسرائيليون بأن الأردن سيشهد انتفاضة داخلية مؤيدة للرئيس جمال عبدالناصر وسيسعى مناصروه لانتزاع السلطة في عمان . وشكل هذا التحول منعطفا مهما في التفكير الإسرائيلي إذ طور بن غوريون مبدأ إستراتيجيا يعكس موقف إسرائيل من الإقليم برمته. وعلى الرغم من حقيقة أن النخب الإسرائيلية من مختلف الأطياف السياسية قد أجمعت على أن حدود الهدنة غير مرضية بالنسبة لإسرائيل إلا أن بن غورين بدأ يرى بأن بقاء النظام الهاشمي مستقرا في الأردن يصب في مصلحة إسرائيل. وبناء على هذا الفهم الجديد كتب بن غوريون رسالة إلى الرئيس الأميركي جون كيندي يقول فيها إن بقاء الأردن يصب في مصلحة إسرائيل الإستراتيجية. ووفقا لموشيه زاك (رئيس تحرير معاريف الأسبق) فإن بن غوريون طور مبدأ أمنيا يستند إلى ثلاثة أركان هي: أن على إسرائيل أن تطور سلاحا نوويا رادعا، ثانيا، أن على إسرائيل أن تتحالف مع الدول غير العربية في الإقليم مثل تركيا وإيران وإثيوبيا، وثالثا أن بقاء النظام الهاشمي في الأردن هو أمر مفيد لأن من شأنه أن يوازن الصعود اللافت للناصرية وفي ذلك مصلحة إسرائيلية^{٢٤}.

غير أن الفهم الجديد لم يفض إلى تساهل إسرائيلي مع الأردن، ففي الستينيات تطورت وتسارعت الأحداث (الصراع العربي الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتكثيف التنافس بين القوتين العظمى في الشرق الأوسط وتدهور الأوضاع الامنية والعسكرية على الجبهة السورية الإسرائيلية) الأمر الذي مهد الطريق لحرب عام ١٩٦٧ وفيها التقى الجيش الأردني مع الإسرائيلي وبذلك توافرت لإسرائيل الفرصة للتقدم باتجاه نهر الأردن والذي يعدّه الكثير من الإستراتيجيين الإسرائيليين حداً أمنياً لإسرائيل^{٢٥}. وكان الأردنيون يعتقدون أن إسرائيل لم تكن قانعة بحدود الهدنة إذ

(٢٣) المصدر نفسه، ص. ٩٧.

(٢٤) موشيه زاك، الحسين يصنع السلام.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن الحدود التي يمكن الدفاع عنها أنظر،

Yigal Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs*, vol.55 (1976), pp.38-53.

شعر الأردنيون بأن إسرائيل ستسعى للتوسع في حال وجود فرصة. وفي كتابه عن حرب ١٩٦٧ كتب الباحث الأردني والوزير الأسبق سمير مطاوع مقتبسا غلوب باشا قائلا "منذ صد إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ من قبل الجيش الأردن وإسرائيل تبحث عن فرصة للسيطرة على ما تبقى من أراضي فلسطين، لكن ما دام الأردن صديقا لبريطانيا والولايات المتحدة، وطالما لم يقدم الأردن الذريعة لإسرائيل فإن الأخيرة لا يمكن لها أن تتحرك"^{٦٦}.

ومع تدهور الجبهة السورية الإسرائيلية التي جرّت المنطقة إلى شفى حرب مدمرة فقد وصلت العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى أدنى مستوى لها في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ وبالتحديد عندما نفذت إسرائيل هجوما واعتداءً على قرية السموع في الثالث عشر من تشرين الثاني، ففي ذلك اليوم وفي وضح النهار قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة قرية السموع الواقعة جنوب الخليل في الضفة الغربية. وكان الهجوم الإسرائيلي وبكافة المقاييس مفاجئا وصادما، وكان له أثر في زعزعة الاستقرار في الأردن. فالملك حسين شعر بخيانة من قبل الإسرائيليين، وبخاصة بعد أن عبرت إسرائيل عن تفهمها والتزامها باستقرار الأردن في الإقليم الملتهب والمتقلب. واقنع الاعتداء الإسرائيلي على قرية السموع الأردنيين بأن إسرائيل هي دولة غير راضية (Revisionist State) بالوضع القائم وأنها مستعدة لاستغلال وقت الحرب للتوسع على حساب الأردن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعندما بدأ العد التنازلي في شهر أيار من العام ١٩٦٧ لحرب الأيام الستة وجد الأردن نفسه في موقع لا يحسد عليه، وبالتالي وبعد دراسة الوضع الإقليمي قرر الملك حسين أن ينضم الى الرئيس المصري جمال عبدالناصر ويوقع مع مصر معاهدة دفاع مشترك. والمفارقة أن الأردن لم يسعَ إلى الاشتباك عسكريا مع إسرائيل ومع ذلك فقد وضعت معاهدة الدفاع الجديدة كل من الأردن وإسرائيل على منزلق للحرب. ومن الجدير بنا أن نشير إلى أن معاهدة الدفاع المشترك كانت تعاني من الخلافات السياسية الشديدة

(٢٦) أنظر،

Samir Mutawi, *Jordan in the 1967 War*, (Great Britain: Cambridge University Press, 1987) p.69.

التي ميّزت العالم العربي في العقد الذي سبق الحرب، وبالتالي لم تنجح معاهدة الدفاع في تجنبها، أو في حل الخلافات السياسية العالقة.

واندلعت الحرب في الخامس من حزيران وخسر الأردن الضفة الغربية والقدس الشرقية، وشكلت الهزيمة العسكرية ضربة قوية، وتركت أثرا نفسيا عميقا على صنّاع القرار في عمان. منذ تلك اللحظة وصاعدا اختار الأردن أن يسلك طريق الدبلوماسية حتى يتسنى له استعادة ما فقده في الحرب من أراضٍ في سياق عملية سلام مع إسرائيل. وبالفعل جاءت الحرب الإسرائيلية الخاطفة لتغير البيئة الإستراتيجية والسياسية في الإقليم الذي كان الأردن وإسرائيل والأردن يعيشان فيه.

المقاربة الثنائية وإحداث التوازن

كان لحرب عام ١٩٦٧ عواقب عانى منها الأردن، فخسارته للضفة الغربية والقدس الشرقية في أيام قليلة أثرت كثيرا على السياسة الخارجية الأردنية تجاه إسرائيل إلى يومنا هذا، فمنذ تلك الفترة وضع الأردن نصب عينيه أولوية استعادة الأرض التي فقدها في الحرب التي لم يكن الأردن راغبا في دخولها من الأساس. وفي أعقاب الحرب لم يكن هناك الكثير من الخيارات أمام الأردن، لذلك اتبع مقاربة ثنائية متوازنة جاءت نتيجة للتداخل بين عاملين في غاية الأهمية هما: أن الأردن لم يكن قادرا على التصرف والعمل بحرية في هذه البيئة الجديدة، وثانيا، أن موقف الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية كان مترددا أو لنقل متقلبا. لذلك كان التحدي الأبرز أمام النظام الأردني هو العمل على إيجاد إطار من العمل يسمح باحتواء المشاعر والآمال الوطنية الفلسطينية، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى استفزاز إسرائيل.

وفي الوقت ذاته واجه الأردن مشكلة آنية وتحديا كبيرا يتمثل في كيفية السيطرة على الفصائل الفلسطينية المسلحة التي استخدمت الأردن كنقطة

إنطلاق لهجماتها ضد أهداف إسرائيلية. فبعد أن خسر الأردن المعركة مع إسرائيل بشكل سيء وجد الأردن نفسه في وضع صعب جدا، لا يمكنه من منع الفصائل الفلسطينية من مهاجمة إسرائيل، فمُنظمة التحرير الفلسطينية كانت تحقق شعبية عالية وبخاصة بعد معركة الكرامة التي اندلعت في الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٨، فبالرغم من الأداء العسكري الرفيع للجيش الأردني ودوره الكبير في إلحاق هزيمة عسكرية بالقوات الإسرائيلية الغازية إلا أن حركة فتح هي التي اختطفت النصر وتمكنت من أسر قلوب وعقول العرب والأردنيين. وربما أفضل من لخص وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية هو ما كتبه أبو إياد (الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية بعد ياسر عرفات) في كتابه "فلسطيني بلا هوية" وفيه يقول أبو إياد: "أن حرب عام ١٩٦٧ كانت قد فتحت أمام منظمة التحرير أفقاً جديداً من التطورات، فالنظام الأردني أصبح ضعيفا جدا بحيث لا يمكنه تحدي برنامجنا، والملك حسين أطلق سراح المئات من الوطنيين الفلسطينيين الذين تم سجنهم في السنة التي سبقت الصراع... كما أننا لم ننتقد إلى الدعم والتعاطف من السكان المحليين، أو دعم وتعاطف الجيش الأردني الذي أقمنا معه علاقات ممتازة"^{٣٧}.

وعند هذا المنعطف كان الأردن مشتتبكا بعمق مع المحاولات الرامية لاستعادة الأراضي المحتلة، فضمام الإجماع العربي في مؤتمر الخرطوم الذي عقد في عام ١٩٦٩، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، زودا الأردن بذخيرة إضافية في مساعيه لاستعادة ما فقده من أراضٍ في حرب عام ١٩٦٧. فبالرغم من تعنت إسرائيل حيال فكرة الانسحاب وبالرغم من هجماتها على قواعد تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن إلا أن الملك حسين بقي براغماتيا في التعامل معها. ففي ضوء موازين القوى المتغيرة في المنطقة وفي ضوء حقيقة أن الدول العربية كانت تعمل دون تنسيق وفي شكل متعارض أحيانا توصل الملك حسين إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد المتاح أمامه لاستعادة الارض المحتلة هو خيار الدبلوماسية. وبالفعل رمى الأردن بكل ثقله خلف الجهود

(٢٧) اقتباس من كتاب عدنان أبو عودة، مصدر سبق ذكره، ص. ١٥١.

الأميركية لإنهاء الصراع مع إسرائيل، ومع ذلك لم تحقق الدبلوماسية الأمريكية أي إنجاز يذكر في هذا السياق ما أحبط الملك.

وكان الأردن واعيا للقيود الخارجية مثل تعنت إسرائيل، وطبيعة العلاقات العربية، ومع تصاعد حضور وتأثير وشعبية أسلوب حرب العصابات ضد إسرائيل، تبين أن إستراتيجية الأردن الدبلوماسية هي صعبة التحقق. فبعد ما يقارب من ثلاث سنوات بعد حرب عام ١٩٦٧ كان على النظام الأردني أن يواجه تحدي منظمة التحرير الفلسطينية، وبكلمات عدنان أبو عودة "حوّل الصراع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ورضا الأردن عن بعض الإنجازات الدبلوماسية، إلى قلق حيال بقاء الأردن... فالملك حسين كان منشغلا بعمق في الأسابيع والأشهر التي تلت حرب حزيران في مسعاه ودبلوماسيته في العواصم العربية والأجنبية، وكان أيضا ياسر عرفات منشغلا في التحضير لحرب العصابات"^{٢٨١}.

وكان هناك سلسلة من الأحداث التي رافقت انعدام الانضباط عند فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتي حوّلت الأردن إلى دولة غاب عنها النظام وعمّتها الفوضى، الأمر الذي مهد الطريق للحسم العسكري في أيلول من عام ١٩٧٠ وهي تجربة قام خلالها الجيش الأردني بإلحاق هزيمة بمنظمة التحرير الفلسطينية وطردها من الأردن. وبعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن كان الأردن يأمل بأن يكون أقل عرضة للقيود في تعامله مع إسرائيل. فالملك كان بذهنه هدف واحد فقط وهو استعادة الأراضي التي احتلتها منه إسرائيل في الحرب في سياق معاهدة سلام كاملة. وكان الملك يعتقد بأنه في وضع يسمح له التوصل إلى اتفاقية سلام كاملة مع الإسرائيليين.

وبالمقابل، كانت إسرائيل تعدّ الأردن شريكا في السلام، فبعد أن قامت إسرائيل باحتلال أجزاء كبيرة من الأراضي العربية اعتقد قادة إسرائيل أنهم

(٢٨) المصدر نفسه، ص. ١٥٣.

بوضع يسمح لهم التنازل عن هذه الأراضي مقابل السلام. فالكثير من الإسرائيليين فكروا في نفس السياق، ومع ذلك فإن ذلك كان أسهل لفظيا من أن يتحقق عمليا. فالسنوات الست التي سبقت حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ تميزت بالجمود في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه السلام مع العرب^{٢٩}. فرئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير طرحت جانبا كل المبادرات الأميركية التي كان يعني قبولها أن يفضي أو يسهم في خلق زخم إيجابي للسلام.

وعلى النقيض مما يقوله القادة في إسرائيل، فلم يكن هناك شريك إسرائيلي يمكن له أن يصنع السلام مع الأردن. وبالفعل فقد اندلع نقاش عام في إسرائيل حول ما يمكن أن تقوم به إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة، وهو نقاش أفضى إلى شلل في أداء الحكومة. وحتى داخل حزب العمل الحاكم كان هناك مواقف مختلفة (سيتم مناقشة ذلك في الفصل الثاني). لذلك لم يكن أمرا غير طبيعي أن تكون أولوية رئيس الحكومة ليفي اشكول ومن بعد خليفته غولدا مائير هي إحداث استقرار وتوازن داخل الحكومة لأغراض الوحدة الوطنية. لذلك كان التركيز دائما على هذا الهدف الأهم وهو ما أفضى إلى حكومات إسرائيلية لا ترى في السلام مع الأردن أمرا بالغ الأهمية. وكما ذكرنا سابقا، فإنه في هذه الفترة على وجه التحديد كان فيها لديناميكية السياسة الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي الأثر الأكبر في توجيه السياسة الخارجية، وجاءت الديناميكية الداخلية نتيجة لتضارب الرؤى والتنافس حتى بين أعضاء الحكومة الواحدة. وكانت النتيجة شللا واضحا بسبب عدد من العوامل أبرزها هذا التنافس والاتصاق الأيديولوجي لبعض الفصائل والأحزاب السياسية داخل الحكومة تجاه الضفة الغربية.

وفي خضم مثل هذه الظروف المتمثلة بعدم الاستقرار الحكومي، كان دور رئيس الحكومة هو الموازنة بين الآراء المختلفة والشخصيات المتضاربة والمتنافسة داخل الحكومة وهو ما كان يعني على أرض الواقع أن الحكومة

(٢٩) آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٣٢٤-٣٨٤.

ليست في موقع من يتخذ ويتبنى سياسة تجاه الأراضي المحتلة حديثا. حكومات العمل المتتابة فضلت إبقاء الوضع الراهن بدلا من تبني سياسة كان من شأنها أن تؤدي إلى سقوط الحكومة، أو أسوأ من ذلك إلى شردمة حزب العمل وخسارته لموقعه المهيمن في السياسة الإسرائيلية.

ولو طرحنا الخلافات الحكومية جانبا، لوجدنا أن هناك إجماعا إستراتيجيا كان أخذًا بالتشكل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ وهو إجماع يربط بين الأمن والطبوغرافيا، فبالنسبة للإستراتيجيين الإسرائيليين، تعدُّ الأرض عنصرا ومكونا حاسما في أمن الدولة. وبشكل عام اعتقد قادة إسرائيل بأن أكثر ما تحتاجه إسرائيل هو العمق الإستراتيجي حتى يتسنى لها الدفاع عن نفسها في الحروب المستقبلية. ومن هذا المنطلق، كانت حدود الهدنة تعني أن إسرائيل تفتقر للعمقين الاستراتيجي والتكتيكي الضروريين من أجل تحقق الامن. ووفقا للإسرائيليين فهذا واقع جعل من إسرائيل ضعيفة إستراتيجيا أو منكشفة إستراتيجيا في وجه هجوم مفاجئ، وبخاصة من الجهة الشرقية، وهنا الحديث عن الجبهة الأردنية. وقد تناول هذه المسألة بالتفصيل الوزير العمالي البارز ايغال ألون في مقال له نشر في مجلة الفورن آفيرز (السياسة الخارجية) وفيها يشرح المنطق خلف فكرة ما أسماه بالحدود القابلة للدفاع. ويرى ايغال ألون بأن إسرائيل لا يمكن لها أن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران لاعتبارات أمنية وإستراتيجية بحتة^{٣٠}.

وكان لإخفاق إسرائيل في صنع السلام مع الأردن أثر بالغ على تطور النزاع بشكل عام، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ رفضت الحكومة الإسرائيلية (وهي حكومة كانت مقيدة بضرورة الحفاظ على وحدة حزب العمل والائتلاف الحكومي مع الحزب الوطني الديني) رفضت أن تتقدم بعرض للأردن يحتوي على أي تنازل عن الأرض، وهو أمر معاكس لما قامت به إسرائيل مع سوريا ومصر. فعلى الرغم من حث الإدارة الأميركية لإسرائيل، فقد رفض رابين أن

(٣٠) ايغال ألون، مصدر سبق ذكره.

يتزحزح قيد أهلة في الملف الأردني. وبالنسبة للأردن، كان التعنت الإسرائيلي يشكل له أذىً كبيراً، فقد حذر الملك حسين إسرائيل من العواقب الوخيمة لرفض إسرائيل الموافقة على تقديم تنازل في الأرض لصالح الأردن على غرار ما قامت به إسرائيل مع مصر وسوريا. ومع ذلك أخفقت كل لقاءات الملك حسين السرية مع القادة الإسرائيليين في الاتفاق على نتيجة مختلفة. وفي هذا المنعطف شارك الأردن في مؤتمر الرباط في العام ١٩٧٤ وهو خالي الوفاض. فبعد أن أخفق الملك حسين من انتزاع انسحاب إسرائيلي كان على الأردن أن يقبل بمقررات مؤتمر الرباط الذي أجمع فيه المشاركون العرب على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت هذه ضربة للأردن، وانتكاسة للنظام الأردني في تنافسه مع المنظمة في معركة من يمثل الفلسطينيين.

في هذه الأثناء بدأ حزب العمل خسارة مراكز قوته في أعقاب حرب أكتوبر. ففي عام ١٩٧٧ كان حزب العمل يعاني الأمرين من الخلافات الداخلية وفضائح الفساد التي دبت في صفوف الحزب. ومن هنا خسر الحزب انتخابات عام ١٩٧٧ لصالح حزب الليكود الذي شكل حكومة يمينية منهايا بذلك هيمنة حزب العمل على الحكومة، وهي هيمنة استمرت لأكثر من ٢٩ عام أي منذ تأسيس الدولة. ومع وجود مناحيم بيغن في سدة الحكم في إسرائيل، كان هناك أسباب كافية عند الملك حسين لكي يقلق، وكان لصعود الليكود إلى سدة الحكم تأثير كبير لم يكن صناع القرار في عمان ليتجاهلوه. فبعض دوائر حزب الليكود كانت قد اعتنقت شعار "الأردن فلسطين" وهو أمر كان يخيف الأردنيين. وبالرغم من أن مناحيم بيغن كان قد فاجأ كل المراقبين وقبل أن يعيد كامل أرض سيناء إلى مصر في سياق معاهد سلام كاملة مع مصر، إلا أنه اتبع سياسة استيطانية توسعية وعدائية في الضفة الغربية. فالهدف هو تشييد أكبر عدد ممكن من المستوطنات لتقدمها كأمر واقع. وبالتالي فإن سياسة الليكود الاستيطانية كانت تعبر عن سياسة واعية لخلق وقائع على الأرض لمنع حكومات العمل لاحقاً من تقديمها أي تنازل في الأرض إلى الأردن حتى لو كان ذلك في سياق معاهدة سلام.

وحتى عندما عاد حزب العمل للسلطة في عام ١٩٨٤ فقد كان ذلك في إطار حكومة وحدة وطنية وشراكة مع حزب الليكود. وكانت حكومة الوحدة الوطنية وصفة للشلل في السياسة الخارجية الإسرائيلية. لذلك وصلت للجهود المضنية التي بذلها الملك حسين لإقناع كل من الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية لصنع السلام إلى طريق مسدود خلال النصف الثاني من الثمانينيات. فقط وعندما حاول الأردن الالتفاف على قرارات قمة الرباط عن طريق العمل مع شيمعون بيرس لم تفض هذه الجهود إلى شيء (المزيد عن ذلك في الفصلين القادمين).

لكن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول ١٩٨٧ وعدم قدرة شيمعون بيرس الوفاء بتعهدده للملك حسين حسب اتفاقية لندن^{٣١} (التي بموجبها تعهد بيرس بالعمل على عقد مؤتمر دولي) لجأ الملك حسين إلى خطوة أحادية مفاجئة، ففي الحادي والثلاثين من عام ١٩٨٨ أعلن الملك حسين قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وبجرة قلم واحدة قام الملك حسين بحرمان حزب العمل الإسرائيلي من شعاره المفضل "الخيار الأردني"، وبالتالي ذهب حزب العمل وبيرس إلى انتخابات تشرين ثاني ١٩٨٨ من دون شعار للسلام. ووفقا للكثير من المراقبين فإن خطوة الملك ساعدت الليكود في تحقيق الفوز في الانتخابات.

في السنوات التي أعقبت قرار فك الارتباط وقعت أحداث كان لها أثر كبير على الأردن، فانتهاء الحرب الباردة وبروز الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

(٣١) قام الملك حسين ووزير خارجية إسرائيل شيمعون بيرس بتوقيع اتفاقية لندن في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٧، وجاءت الاتفاقية على شكل إطار لعقد مؤتمر دولي للسلام من قبل الأمم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. والهدف من المؤتمر كان إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وكذلك استنادا إلى حل سلمي لكافة القضايا المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية. واشترطت الاتفاقية على أنه لن يفرض أي حل على أي طرف من أطراف النزاع. واتفق الطرفان على أن تقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر، وكذلك اتفق الملك حسين وشيمعون بيرس بأن تقدم اتفاقيتهم للإدارة الأمريكية حتى تتبناها الإدارة وتبدو وكأنها مبادرة أميركية.

وخسارة العراق للحرب أمام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة غيرت من البيئتين الدولية والإقليمية التي تعمل بهما كل من الأردن وإسرائيل. وهنا طبعاً لا نقصد القول أن الفشل في صنع السلام كان بسبب الحرب الباردة، فهناك مقولة يكررها الكثيرون تفيد بأن التنافس بين القوتين العظمتين في الشرق الأوسط قد أضعف من فرص صنع السلام بين العرب وإسرائيل، غير أنها مقولة لا تصمد أمام التاريخ، فمصر وإسرائيل وقعتا معاهدة سلام خلال ذروة الحرب الباردة. لذلك سيبدو سطحياً أن يجادل الواحد بأن انتهاء التنافس الدولي يمكن له أن يفضي إلى سلام في الشرق الأوسط. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استخدمت الحرب الباردة كذريعة لرفض كل مقترحات السلام التي لا تروق لها.

ومع ذلك يمكن القول إن الأثر المشترك لانتهاء الحرب الباردة وهزيمة العراق في الحرب كان بادياً للعيان عندما تحسنت البيئة الإستراتيجية لصالح إسرائيل، وبهذا الصدد يقول البرفسور أنوش احتشامي من جامعة درم البريطانية أنه "في وقت كانت فيه الدول العربية الراديكالية تخسر القوى الداعمة لها كانت إسرائيل تحسن من وضعها بالأرقام المطلقة، فكانت ترفع من معدل تدفق المهاجرين الأوروبيين إليها وكانت تقوم بذلك دون أن تحدث اضطراباً في تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. وفي المقابل، فمع غياب الكتلة السوفيتية القوية فإن خصوم إسرائيل من العرب لم يكونوا قادرين على إيجاد أصدقاء خارجيين بديلين ومؤثرين دون إحداث تغيير على سياساتهم القومية وإصلاح سياساتهم الخارجية حتى يكونوا أكثر قبولا في الغرب. ولأول مرة منذ عقود يصبح لدى إسرائيل التفوق السياسي والإستراتيجي على منافسيها من العرب"^{٣٢}.

وعلى نحو لافت استجابت منظمة التحرير الفلسطينية للتغيرات الدولية

(٣٢) أنظر،

Anoushiravan Ehteshami, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), *Iraq, The Gulf Conflict and the World Community* (London, Brassey's, 1992) p.61.

والإقليمية إذ قامت بإحداث اعتدال في سياستها نحو إسرائيل، فعرفت وافق على الشروط التي حددها هنري كيسنجر في عام ١٩٧٥ حتى يتأهل الجانب الفلسطيني كشريك في مفاوضات السلام. فمن موقعه كوزير للخارجية الأمريكية في منتصف السبعينيات تعهد كيسنجر لإسرائيل بأن بلاده لن تجري مفاوضات أو محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذ لبَّت المنظمة ثلاثة شروط هي: الاعتراف بإسرائيل، إدانة الإرهاب، وقبول قرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. وقد تم إدراج الشروط الثلاثة في مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إسرائيل مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ على أثر قبول إسرائيل توقيع اتفاقية سيناء ٢ مع مصر.

وهنا كثر الحديث عن نظام عالمي جديد، وفي هذا الحقبه قام الرئيس بوش بمساعدة الأطراف المعنية بالصراع وفي بعض الأحيان قام بإجبارها على حضور مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في شهر تشرين الثاني ١٩٩١. وقد مهد عقد مؤتمر مدريد للسلام الطريق لاتفاقية أوسلو التي وقعت في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣، التي جاءت كمتطلب سابق لاتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل التي وقعت في ٢٦ تشرين أول ١٩٩٤.

الخاتمة: من سلام واقع إلى سلام قانوني

في ظل قرب الأردن الجغرافي من فلسطين وفي ظل الواقع الديمغرافي داخل الأردن (الذي تشكّل نتيجة لاشتراك الأردن في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨) لم يكن سهلاً على الأردن أن ينأى بنفسه عن التطورات التي تحدث غرب النهر. ولهذا السبب، من المؤكد أن يتأثر الأردن بشكل كبير بالجمود الذي أصاب عملية السلام أو بالطريقة التي سيحل فيها الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

فطيلة عقود الصراع بين الأردن وإسرائيل كان مستقبل الأراضي الفلسطينية هو محور الصراع، وحتى قبل اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وجد الأردن نفسه مضطراً للتدخل والدفاع عن أجزاء من فلسطين وبالتالي التوسع. لكن وبالرغم من أن الجانبين الأردني والإسرائيلي التقيا أكثر من مرة في ساحات المعارك إلا أن علاقتهما تميزت بالتعقيد. وعلى العكس من الحالات الأخرى التي وجدت إسرائيل نفسها في حالة صراع دموي مع خصومها، فقد تمكن الجانبان الأردني والإسرائيلي من الإبقاء على نظام أمني. وكان هذا الخيار مستنداً إلى حسابات الربح والخسارة من قبل الجانبين، فالقوة الإسرائيلية أجبرت الأردن أن يطرح الخيار العسكري في التعامل مع إسرائيل. ولأن إسرائيل كانت ترفض الاستجابة إلى مطالب الأردن وشروطه للسلام فقد لجأ الأردن إلى إقامة نظام أمني مع إسرائيل، وهذه العلاقة المتطورة أخذت شكل التعاون الوظيفي لأكثر من عقدين بعد حرب عام ١٩٦٧.

وفي كل لقاءاته السرية مع إسرائيل أكد الملك حسين على استعداد الأردن لتوقيع معاهدة سلام كاملة في حال قبول إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران. وقد بقي موقف الأردن ثابتاً غير أنه لم يكن هناك شريك

إسرائيلي يمكن له أن يقبل بشروط الأردن للسلام. وكما أسلفنا في هذا الفصل كان للاعتبارات السياسية الداخلية في إسرائيل، وتغير طبيعة المجتمع الإسرائيلي أثر في تصعب مهمة حزب العمل الذي استبطن أنه من المستحيل أن يقدم تنازلات حقيقية للأردن مقابل معاهدة سلام. وعندما صعد الليكود إلى سدة الحكم في عام ١٩٧٧، لم يعد الأردن الشريك المفضل لإسرائيل، وأكثر من ذلك فالحكومات الليكودية تبنت سياسات أدت إلى إبعاد الأردن أكثر وأكثر عن إسرائيل.

ومع ذلك، حافظ الأردن وإسرائيل على الحد الأدنى من الاتصالات لضمان استمرار النظام الأمني القائم بينهما. لكن التغيرات البنوية على المستوى الدولي وانتقال النظام الدولي إلى أحادية القطبية ومع التغير في موازين القوى على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط في أعقاب هزيمة العراق العسكرية في عام ١٩٩١، بذل الأردن جهوداً مضيئة للخروج من العزلة التي فرضت عليه بسبب مواقفه المؤيدة لنظام صدام حسين. لذلك شكل مؤتمر مدريد للسلام فرصة ذهبية للأردن ليستعيد مكانته وأهميته. وفي الوقت ذاته أدت التغيرات التي عصفت بإسرائيل المتمثلة بفوز حزب العمل بانتخابات عام ١٩٩٢ إلى خلق بيئة أسهمت في التوصل إلى اتفاقية أوسلو الأولى عام ١٩٩٣. وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق أمام الأردن وإسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام وقعها الجانبان في السادس والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٤. وما من شك لولا قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقية أوسلو فإن السلام بين الأردن وإسرائيل ما كان ليكون أمراً ممكناً في ذلك الوقت.

وبالرغم من أن الأردن كان دائماً بلداً متوازناً بموارده وإمكاناته القليلة إلا أنه تمكن من البقاء والحفاظ على رأسه فوق الماء. وأحد أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق ذلك في هذه البيئة الإقليمية المتقلبة هو فن القيادة لدى الملك حسين، الذي تمكن من إكساب بلده أهمية، ومنحها دوراً محورياً في حل الصراع بين العرب وإسرائيل. فلعمود طويلة احتل الأردن مكانة مركزية في السياسة الإقليمية وفي التفكير الإسرائيلي. وفي الفصل القادم سنتناول كيف

تطور الأردن في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي عند حزب العمل والليكود وكيف
تمكن الأردن من احتلال مكان محوري بالرغم من الانكشاف الإستراتيجي
الذي عاني منه وما يزال.

الفصل الثاني:

الأردن في تفكير إسرائيل الإستراتيجي

تقديم

تواجه الكثير من الدول تحديات أمنية مختلفة عليها أن تتصدى لها، غير أن الأمر في الحالة الإسرائيلية له طابع مميز، فبقاء الدولة وطبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها مرتبطة بشكل وثيق بفشلها في اكتساب الشرعية في الإقليم، ومرتبطة أيضا بسياساتها التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية. لكن هذا الوضع ليس جديدا! فخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين أخفقت الدبلوماسية الصهيونية في أن تحصل على مباركة العرب لمشروعهم الاستيطاني تمهيدا لإقامة دولة لليهود. وعلاوة على ذلك، فإسرائيل لغاية هذه اللحظة لم تقبل بعد بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وهو المطلوب السابق لأي نوع من المصالحة التاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لهذا ما زالت إسرائيل تعاني من تعقيدات كثيرة في مشاكلها الأمنية، والمقاربات المستخدمة للتصدي لمثل هذه التحديات.

فخلال عقد الثلاثينيات من القرن المنصرم وعندما وصلت العلاقات الفلسطينية الصهيونية أدنى مستوى لها، لجأ الفلسطينيون إلى ثورتهم الأولى ضد الانتداب البريطاني وضد اليهود، وهي ثورة امتدت من عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٣٩. وقد نسفت الثورة الكثير من المسلمات، ودفعت سلطات الانتداب البريطاني لفهم جديد يقوم على أن فرضية إمكانية التعايش السلمي بين الفلسطينيين واليهود كانت وهما أكثر منها واقعا معيشيا. ومنذ تلك الفترة استبطن قادة الحركة الصهيونية أن الحرب مع الفلسطينيين ستكون أمرا حتميا في المستقبل. وكان لهذا التفكير أثر كبير على قادة الحركة الصهيونية وبخاصة ديفيد بن غوريون الذي بدأ يعد المجتمع اليهودي في فلسطين إلى حرب حتمية. وفي المقابل، كان المجتمع الفلسطيني أبعد ما يكون عن الاستعداد لأي حرب قادمة، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الأمريكي من أصل فلسطيني رشيد الخالدي أن الفلسطينيين سيشعرون بالعواقب السلبية لثورتهم بعد عقد من الزمان عندما سيواجه هذه المجتمع (الضعيف والممزق بسبب

الثورة) في عام ١٩٤٧ مجتمعا يهوديا منظما ومستعداً^{٣٣}.

هناك الكثير من الكتابات التي ظهرت وتناولت محاولات اليسوف (المجتمع اليهودي في فلسطين إبان فترة الانتداب البريطاني) الناجحة في إقامة دولة يهودية في فلسطين^{٣٤}. فالصراع في فلسطين كان بشكل رئيس على نفس قطعة الأرض، وبالتالي كان من غير الممكن عمليا التوفيق بين المطالب المتعارضة لكل من الصهاينة والفلسطينيين، فجميع المحاولات التي بذلت للتوصل إلى حل سلمي للنزاع باءت بالفشل. لذلك من غير المستغرب في هذه الحالة أن لا يفضي قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ (وهو القرار الذي كان يهدف منه تقديم حل سياسي) إلى أي تغيير لمنع اندلاع الحرب. فالموقف السائد بين الفلسطينيين هو أن قرار التقسيم جاء في صالح اليهود، وبالتالي رفضوه ولم يجرؤ أي سياسي فلسطيني واحد على قبول خطة التقسيم.

وفي وقت معين كان باديا للجميع أن القادة الصهاينة في وضع حرج وبائس لإيجاد شريك عربي يمكن له أن يقبل بتقسيم فلسطين، لكنهم وبعد أن أخفقوا في إيجاد شريك فلسطيني يتسامح ويتوافق مع المشروع الصهيوني في إقامة دولة يهودية، بدأ قادة الوكالة اليهودية بالنظر إلى مكان آخر لخلق مثل هذا الشريك. حينها كان الملك عبدالله الأول واعيا بما يجري من أحدث

(٣٣) في كتابه "الفحص الحديدي" يشرح رشيد الخالدي سبب إخفاق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة لهم قبل اندلاع حرب عام ١٩٤٨ والعواقب الإستراتيجية المترتبة على مثل هذا الإخفاق. مع أن الكتاب يركز على عوامل الضعف الداخلية إلا أن رشيد الخالدي ينوه إلى انه لا يغفل دور العامل الخارجي في حرمان الفلسطينيين من إقامة دولة لهم. ويقول أيضا أن هناك عددا من الناس سيتساءلون نفس السؤال المتعلق بكيف يمكن التركيز على إخفاق وعدم قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة لهم في وقت كان هناك تحالف من القوى ضدهم. وبالتالي سيتساءلون لماذا لا يتم التركيز على العامل الخارجي القوي والمهيمن المسؤول عما جرى في فلسطين ما منع الفلسطينيين من تقرير مصيرهم وإقامة دولة مستقلة لهم على غرار اليهود، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر،

Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (USA: Beacon Press, 2006).

(٣٤) حول محاولة اليهود إقامة دولة لهم في فلسطين انظر،

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Allen Lane/Penguin, 2000).

غرب النهر، وكان مطلعاً على التطورات داخل اليشوف وداخل المجتمع الفلسطيني، وقام باستغلال الوضع بطريقة مكنته من توسيع حدود مملكته في وقت لاحق. فالاتصالات الصهيونية الهاشمية تعود لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان الملك عبد الله متأثراً بقيم ومثل الثورة العربية الكبرى التي اندلعت عام ١٩١٦ لذلك سعى لاستغلال كل الفرص المتاحة للتوسع. من هنا وعندما رفض الفلسطينيون مبدأ تقسيم فلسطين وعندما تبناوا مقاربة "الكل أو لا شيء" في الأربعينيات من القرن الماضي ظهر الملك عبد الله إلى السطح كشريك محتمل لتقسيم فلسطين.

ولم يغب عن انتباه الصهاينة إستراتيجية الملك عبد الله، فالصهاينة أدركوا أنه لن يكن بوسعهم أن يقيموا دولة تشكل كل أراضي فلسطين التاريخية. طبعاً، هناك جدل واسع حول طبيعة وكثافة الاتصالات بين الأمير عبد الله والصهاينة^{٣٥}، غير أن أغلبية المراقبين والباحثين يتفقون على أنه وخلال فترة قيادة الملك عبد الله الأول أصبح الأردن مركزياً في أيام السلم والحرب في فلسطين. ومن الجدير بالذكر أنه وبالرغم من أن كل من الأردن وإسرائيل كانا في سياق سيقاق سيقتودهم إلى اشتباك مسلح دموي في عام ١٩٤٨ غير أن علاقتهم الثنائية تطورت بطريقة فريدة حددت الكثير من مستقبل الصراع. ولعل أحد أهم الأسباب للعلاقة الفريدة بين الأردن وإسرائيل وقدرتهم على التوصل إلى مُط متسامح من العلاقات الثنائية يتمحور حول مركزية الأردن في المثلث الأردني الفلسطيني الإسرائيلي. وكما ذكر في الفصل الأول من هذا الكتاب فإن الأردن أصبح دولة محورية لا يمكن تخيل حل للصراع من دونها.

لذا؛ يتتبع هذا الفصل تطور الأردن في التفكير الإستراتيجي لإسرائيل من عام

(٣٥) هناك العديد من الكتب والدراسات التي نشرت والتي تتفحص دور الأمير عبد الله في الصراع، هناك كتابات من أفضل ما كتب عن هذا الدور هما:

Mary C. Wilson, *King Abdullah, Britain and the making of Jordan* (New York: Cambridge University Press, 1987) and Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, The Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988).

١٩٤٨ وحتى بداية التسعينيات، وعلى وجه خاص يتفحص الفصل مواقف اثنين من الأحزاب السياسية الرئيسة في إسرائيل وهما العمل والليكوود. فالقسم الأول في هذا الفصل يسلط الضوء على النقاش الذي دار في أروقة حزب العمل والذي أدى إلى سيطرة شعار الخيار الأردني على مجمل مقاربة العمل للعلاقة مع الأردن والفلسطينيين إلى أن فقد حزب العمل السلطة في عام ١٩٧٧. أما القسم الثاني من الفصل فيتناول النظرة المتغيرة للأردن في حزب الليكوود الذي طوّر مواقف مختلفة تجاه الأردن. أم القسم الأخير فيناقش المعضلة التي كان على إسرائيل التعامل معها بعد أن فقد شعار الخيار الأردني بريقه وصلته بالواقع ما دفع بحزب العمل إلى تبني الخيار الفلسطيني بدلا من ذلك.

حركة العمل وجذور شعار الخيار الأردني

غاب الشريك الفلسطيني الذي يمكن له قبول المشروع الصهيوني وخطة التقسيم ما دفع القادة المؤثرين من الصهاينة البحث عن شريك عربي آخر راغب وقادر على التعاون معهم في ذلك المشروع، ولأن الملك عبدالله كان مدفوعاً برغبة عارمة للتوسع غرب النهر فقد اعتقد الصهاينة بأنه الشخص المناسب في خطة الوكالة اليهودية القاضية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود^{٣٦}. وعلى هذه الخلفية بدأ الجانبان اتصالاتهم خلف الكواليس لتفحص السيناريوهات المحتملة ولكي يتوصلوا إلى حل مقبول. والمفارقة أنه بالرغم من اتفاق الجانبين على أن التقسيم سيكون أمراً حتمياً إلا أنهما حاربا بعضهما بعضاً والتقى في ساحة المعركة لخوض أشرس معارك حرب عام ١٩٤٨. ومع ذلك لم تضع الحرب حداً لاتصالات الجانبين، فبعد أن انقشع غبار المعركة استأنف الطرفان المحادثات للبحث في نهاية سلمية للنزاع.

غير أن المحادثات التي أعقبت الحرب لم تفض إلى معاهدة سلام بين البلدين، كما أنها لم تفض إلى معاهدة عدم اعتداء كما أمل حينها الجانبان. فالقادة المؤثرون في إسرائيل وتحديدًا في حزب العمل الحاكم لم يكونوا متحمسين للتوصل إلى اتفاقية نهائية مع الأردن، فكان هناك من بينهم من يعتقد بأن الأردن هو بلد غير قابل للصمود وأن العراق ربما يستولي عليه وهو التقدير الذي دفع بن غوريون لأن لا يرى أية قيمة في تقديم تنازلات للأردن في إطار معاهدة سلام. وفي نفس الأهمية كان هناك سبب آخر يتعلق بحدود الهدنة، فالإسرائيليون لم يكونوا مقتنعين بحدود الهدنة، ويتساءل بن غوريون "هل لدينا مصلحة في إلزام أنفسنا إلى مثل هذه الحدود السخيفة؟"^{٣٧}.

وعادة ما يزعم الإسرائيليون بأن السلام كان هدفاً مركزياً للحركة الصهيونية

(٣٦) هل كان الأردن جزءاً من التواطؤ؟ هذا موضع بحثه المؤرخون واختلفوا فيه.

(٣٧) اقتباس في كتاب آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٦٧.

وأن إسرائيل سعت للسلام في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨ في حين كان العرب متعنتين ورافضين للسلام ما أطال من أمد الصراع. ولكن هذه المزاعم لا تصمد أمام الحقائق التاريخية الدامغة، فالوثائق الموجودة في الأرشيف الصهيوني والتي كشف عنها في الثلاثة عقود الماضية تميّط اللثام عن قصة أخرى، فكما يقول المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم فإن عدم التزام بن غوريون في التسوية السلمية مع الأردن كانت سببا أساسيا لفشل المحادثات بينهما^{٣٨}. فخلال العقد الأول بعد الحرب لم يكن قادة إسرائيل وبالتحديد بن غوريون مهتمين بالسلام لأن من شأن إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل أن يمنع إسرائيل من التوسع مستقبلا، وبالتالي فعلى العكس مما يقوله الصهاينة وعلى العكس من الرواية الرسمية لإسرائيل فإن إسرائيل مارست سلوكا لتغيير الأمر الواقع بدلا من الاكتفاء بمكتسبات حرب ١٩٤٨. فهي بهذا المعنى كانت دولة "Revisionist" أي دولة لم تكن راضية بالأمر والواقع وعملت على تغييره ما أجدج الصراع.

وخلال هذه الحقبة التاريخية كانت سياسة إسرائيل تجاه الأردن متأثرة بشكل كبير بالنقاش الداخلي في حزب ماياي الحاكم (حزب العمل) إذ كان هناك معسكران متناحran ومتنافسان لكل واحد رأيه وحساباته الداخلية والخارجية. المعسكر الأول كان يركز على الأمن ويمكن وصفه بمعسكر النشطاء الذين أولوا الأمن الأهمية القصوى بينما المعسكر الآخر كان معتدلا. فالنشطاء كانوا مسكونين بالعرب وافترضوا أن العرب بما فيهم الأردنيين لهم هدف واحد لا غير وهو تدمير وإفناء إسرائيل، وجادلوا بأن إسرائيل ستعيش في وسط بيئة من العداء الدائم، وهي بالتالي دولة ليس لها أي خيار سوى الاعتماد على القوة العسكرية حتى تحقق البقاء في بيئة إنكارية. وهذا التصور الإسرائيلي حول النوايا العربية كان جليا عندما كان الإسرائيليون يقولون أن جولة ثانية من المعارك مع العرب إنما هي مسألة وقت، فالأمر بالنسبة لهم حتمي لا يحتمل التفكير بالسلام. فبعد انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بفترة وجيزة قال رئيس حكومة إسرائيل ديفيد بن غوريون

(٣٨) المصدر نفسه، ص. ٦٧.

"لو كنت عربيا لما قبلت بوجود إسرائيل، صحيح أن الله وعدنا بهذه الأرض، لكن ماذا يعني ذلك لهم؟ كان هناك معاداة للسامية وكان هناك النازيون وكان هناك معسكر اوشكوفيتز، لكن هل هذا هو ذنبهم؟ فالعرب يرون أمرا واحدا فقط هو أننا جئنا واستولينا على أرضهم. من الممكن أن ينسوا ذلك خلال جيل أو اثنين لكن الآن لا يوجد خيار"^{٣٩}.

وهكذا وحسب هذا المنطق كانت هناك حاجة لتشييد جدار حديدي، أي بمثابة جيش قوي لإلحاق هزائم متتالية بالعرب حتى يقتنعوا بأن لا قبول لهم بإسرائيل وأن ما يقومون به ما هو إلا أمر عبثي. من هنا ففكرة الجدار الحديدي كانت تعبيرا عن إستراتيجية رئيسة يتفق عليها كل السياسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي. وكانت مقولة أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة في قلب التفكير عند معسكر النشطاء، وبالتالي فحتى تتمكن إسرائيل من تحقيق شروط البقاء يتوجب عليها أن تثبت أن لديها القدرة العسكرية والرغبة في توظيفها بشكل فاعل من وقت لآخر. والمناصرون لهذه المدرسة ولهذا الفكر رأوا بأن السلام لن يتأتى إلا بعد أن يستوعب العرب بأنه لا يمكن هزيمة إسرائيل^{٤٠}.

المعسكر الآخر هو معسكر امتياز بالاعتدال في أطروحاته وله موقف مغاير تماما عن معسكر النشطاء. فالمعتدلون اعتقدوا بأن الاعتدال سيكون أفضل من سياسات الانتقام وتوظيف القوة العسكرية. وكان موشيه شاريت (ثاني رئيس حكومة في إسرائيل) على رأس المنادين بضرورة أن تمارس إسرائيل اعتدالا في العلاقة مع العرب، ووفقا لهذا التوصيف يرى أصحاب هذه المدرسة أنه ينبغي على إسرائيل أن تمارس ضبطا لنفس لأن سياسات الانتقام والاعتداء على العرب ما كانت لتحل مشاكل إسرائيل الأمنية. هنا يجب أن نشير إلى أن الأمن وفقا للإسرائيليين ليس فقط مسألة أراضٍ لكنه أيضا يتضمن مشكلة قيام بعض الفلسطينيين بالتسلل إلى داخل

(٣٩) اقتباس في كتاب مارك هيلر

Mark Heller, *Continuity and Change in Israeli Security Policy* (New York and London: Oxford University Press, 2000), p. 10.

(٤٠) لتحليل عميق لهذا الموقف أنظر،

Benny Morris, *Israel's Border Wars 1949-56, Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War* (Oxford 1993).

حدود إسرائيل^{٤١}. ومن خلال توجيه ضربات عسكرية مؤلمة لأهداف أردنية، أمل كبار قادة الجيش الإسرائيلي وبخاصة موشيه دايان بأن يقوم الأردن بحراسة حدوده لمنع المتسللين من عبور حدوده تجاه إسرائيل لأي غرض كان. وعندما أخفقت سياسة الانتقام الإسرائيلية في منع استمرار تدفق المتسللين في الفترة ما بين عام ١٩٥١ و ١٩٥٣ كلف الرائد ارئيل شارون بتشكيل الوحدة ١٠١ لزيادة فعالية الهجمات الانتقامية^{٤٢}.

وفي وقت كان للنشطاء اليد العليا في النقاش الداخلي وفي صناعة القرار في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تلك الحقبة الزمنية، أدت سياسة الانتقام المثيرة للجدل إلى غضب عربي عارم وهو الأمر الذي جعل من إمكانية التوصل إلى حل سياسي أمرا مستحيلا. ويجادل السير جون بجوت كلوب والمعروف بالأردن باسم غلوب باشا والذي كان قائدا عاما للجيش الأردني بأن سياسة إسرائيل الانتقامية كانت "ترفع من مستوى الكراهية بشكل أساسي وتسرع من وحدة العرب، وتولد التطرف وتجعل من السلام أمرا غير قابل للتحقق"^{٤٣}. وبالنسبة لرئيس الحكومة بن غوريون فإن مفهوم الانتقام هو مفهوم متجذر بمفهوم آخر وهو الردع، وبهذا المعنى يستند مفهوم الردع إلى فرضية أن الأردن كان قادرا على حراسة حدوده لمنع المتسللين من عبور حدوده تجاه إسرائيل، وكانت إسرائيل تنظر إلى الأردن كلاعب عقلائي سيتخذ ما بوسعه لمساعدة إسرائيل التعامل مع تحدي المتسللين. وكان الإسرائيليون يأملون بأن سياسة الانتقام ستجبر الأردن أن يقبل بشروط التسوية السلمية

(٤١) أخفقت اتفاقيات الهدنة التي وقعها إسرائيل مع بعض الدول العربية في تدشين عصر من الهدوء والسلام بين العرب وإسرائيل. وعلى العكس من ذلك تماما، فخلال أول سبعة سنوات التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى استمر النزاع وإن كان بمستوى عنف أقل، فهناك على سبيل المثال أكثر من عشرة آلاف عملية تسلل حدثت، وفي أغلب الحالات كان المتسللون فلسطينيين أرادوا أن يستعيدوا محاصيلهم أو أن يحصلوا الحبوب التي تركوها خلفهم أو لزيارة أقاربهم وفي بعض الأحيان لتوجيه ضربات انتقامية ضد أهداف إسرائيلية. ولمزيد من التفاصيل عن أسباب قيام الفلسطيني بالتسلل إلى داخل خطوط الهدنة أنظر،

Benny Morris, *Israel's Border Wars 1949-56, Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War* (Oxford 1993), p. 14

(٤٢) أنظر،

David Tal, *Israel's Day to Day Security Conception, Its Origin and Development 1949-56* (Ben-Gurion University) (Hebrew), pp.1-4.

(٤٣) لمزيد من التحليل لهذا النوع من الآراء أنظر،

John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London 1957), p. 309.

للصراع العربي الإسرائيلي. وعلى نحو لافت كانت إستراتيجية الانتقام لا تحقق أهدافها، فكل مرة قامت بها إسرائيل بتوجيه ضربة للأردن يشنط الرأي العام الأردني غضبا ما يجعل من المستحيل على الملك الأردني أن يتخذ أي خطوة تقربه من السلام مع إسرائيل.

لم يكن الانقسام الداخلي إلى معسكرين يعني أن هناك خلافات في الأهداف الإستراتيجية للحركة الصهيونية، فعلى عكس ما يبدو ظاهرا لم يكن المعتدلون ضد توظيف القوة العسكرية بل كانوا يفضلون استعمالا انتقائيا ومحسوبا للقوة العسكرية و فقط بعد أن تأخذ الحكومة الإسرائيلية بالحسبان العواقب والتعقيدات السياسية المترتبة على استخدام العنف والقوة العسكرية. فهم بهذا المعنى أكثر حساسية للرأي العام ومشاعر العرب بشكل عام. وجادل أنصار هذه المقاربة بأن خلق جو مناسب للمصالحة يتطلب أن لا تعتمد إسرائيل فقط على القوة العسكرية لأن من شأن ذلك أن يولد كراهية عربية لإسرائيل وبالتالي ستعرض أي جهود للمصالحة إلى تخريب وتقويض^{٤٤}.

إذن الخلاف بين المعسكرين هو تكتيكي في جوهره، وكان مصدر الخلاف الرئيس بينهما هو حول كيف يمكن التصدي لتحدي تسلل الفلسطينيين الحدود تجاه إسرائيل. وعندما يتعلق الأمر بهذه النقطة على وجه التحديد فقد كان لآراء بن غوريون قوة وصلت إلى حد أن شكلت هذه الآراء جوهر و صلب المفهوم الأمني الإسرائيلي. فأراؤه وافتراضاته حول الأمن (والتي هيمنت على المشهد السياسي الإسرائيلي حتى بعد أن أجبر على الاستقالة عام ١٩٦٣)، شكلت في مجملها ما يمكن أن يطلق عليه "عقدة بن غوريون" والتي تشير إلى محاولات غيره من القادة الصهاينة دائما إلى صنع قرارات استنادا إلى ما كانوا يعتقدون بأن ذلك ما كان بن غوريون سيتخذه.

لكن وبالرغم من تركة بن غوريون وتأثيره الكبير فإن استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧ قد وُلد نقاشا ساخنا في إسرائيل حول

(٤٤) آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٨٧.

سلوك إسرائيل تجاه الأردن ودوره في الأراضي المحتلة. وبشكل رئيس، تركز النقاش العام حول إمكانية التوصل إلى سلام مع العرب وما هي حدود في إسرائيل حال توصلت إسرائيل إلى سلام دائم وما هو مصير أراضي الضفة الغربية. وكان من شأن هذا النقاش حامي الوطيس أن يفرز حمائم وصقورا في كل التيارات السياسية، فعدم تطابق وجهات النظر والذي ارتفعت حدته بسبب التنافس داخل حكومة العمل أفضى إلى درجة ملحوظة من الجمود في صناعة السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت هناك معركة وتنافس حاد بين ايغال ألون وموشيه دايان وهي معركة أسهمت في استمرار الوضع القائم فيما يتعلق بالموقف من الأراضي المحتلة. وطبعاً يشير مصطلح الوضع القائم إلى عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار حيال مستقبل الأراضي المحتلة. وأدرك رئيس الحكومة ليفي اشكول بأنه لا حاجة للتوصل إلى قرار حاسم وواضح حيال هذه القضية على وجهة التحديد لأن من شأن مثل هذا القرار أن يفضي إلى انقسام في الأحزاب الحاكمة وبخاصة وأنه لا يوجد شريك عربي مستعد لأن يقبل بالإملاءات الإسرائيلية. وأتفق مع آفي شلايم عندما يذهب بالقول إلى أن "المعادلة التي خدمت كأساس للدبلوماسية الإسرائيلية لمدة ست سنوات (١٩٦٧-١٩٧٣)، تفيد ببساطة بأن مطالب الحد الأعلى للسلام التام والأمن التام بالنسبة لإسرائيل لا تؤسس لبرنامج واقعي للبدء بحوار مع خصوم إسرائيل"^{٤٥}.

ولفهم سلوك إسرائيل نحو الأردن نرى أنه من الضروري أن نؤكد على التفاعل بين ثلاثة مواقف رئيسة داخل حزب العمل الإسرائيلي وهي مواقف تبلورت في أعقاب حرب عام ١٩٦٧. ويمكن تسمية هذه المواقف أو المعسكرات بالمعسكر التصالحي أو والتوفيق، والمعسكر الوظيفي، والمعسكر الذي يركز على قيمة الأرض في أمن إسرائيل، وهي مواقف أو معسكرات تمثل الفصائل المكونة لحزب العمل وهي ماباي ورافي واحدوت هأفوداه على الترتيب.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Avi Shlaim and Avner Yaniv, "Domestic Politics and Foreign Policy in Israel," *International Affairs*, vol.56 (spring 1980), p. 242.

فالمعسكر التصالحي والمعتدل في حزب العمل تمثّل حول شخصيتين سياسيتين هما: وزير المالية بنحاس سابير ووزير الخارجية ايبا ايبان. وهذه المجموعة كانت ترى بأن الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون وبالاعلى إسرائيل^{٤٦}. فبالنسبة لهذه المجموعة فإن الطبيعة اليهودية للمجتمع الإسرائيلي هي على المحك، لذلك وظفوا المقولة الأثنية والديمغرافية لتقوية موقفهم التصالحي والمعتدل فيما يتعلق بالموقف من مستقبل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وفي الجوهر يعبر هذا الموقف أيضا عن قلق من نوع مختلف، فالاحتفاظ بالأراضي المحتلة يعني من جملة ما يعني أن العمال الفلسطينيين سيتدفقون على سوق العمل الإسرائيلي ولو بأجور متدنية. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحويل الدولة اليهودية إلى دولة استعمارية، والأسوأ من هذا السيناريو وفقا لأنصار هذا الاتجاه تحول العرب الفلسطينيين في المنطقة الممتدة من نهر الأردن والبحر المتوسط إلى أغلبية، وذلك نظرا لمعدلات الولادة المرتفعة عند العرب الفلسطينيين. المشكلة في هذا السيناريو حسب منظري هذا الاتجاه أن إسرائيل ستصبح دولة ثنائية القومية بحكم الأمر الواقع، وبالتالي ستتوقف عن كونها دولة يهودية. ولتجنب مثل هذا السيناريو الكارثي لا بد من إعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا سيصب في مصالح إسرائيل الإستراتيجية^{٤٧}.

في مقابل ذلك هناك اتجاه يرى في الحل الوظيفي مخرجا، وهؤلاء هم مجموعة من السياسيين الذي ينظر إليهم بوصفهم أكثر صقورية من غيرهم، وهنا الحديث عن موشيه دايان وشيمعون بيرس وعدد من أعضاء فصيل أحدوت هأفودا الذي تبنا مقولات هذا الاتجاه. ونظرا لنظرة موشيه دايان التشاؤمية فيما يتعلق بأفاق السلام مع الأردن قام بتأييد أصحاب المقاربة الوظيفية، فهؤلاء قللوا من أهمية المقولة الديمغرافية وجادلوا بأنه يمكن

(٤٦) أنظر،

Samuel Roberts, *Party and Policy in Israel: The Battle Between Hawks and Doves* (Boulder CO, and London: Westview Press, 1990), p. 6.

(٤٧) أنظر،

Yehuda Lukacs, *Israel, Jordan, and the Peace Process* (New York: Syracuse University Press, 1997), p. 41.

حل هذه المشكلة من خلال رفع معدلات الهجرات اليهودية إلى إسرائيل أو بوساطة منح سكان المناطق المحتلة الأردنية. وبالفعل قاموا بالترويج لأفكار من أجل رفع مستوى المعيشة لسكان المناطق المحتلة مثل دمج الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تكون هناك قابلية للاحتلال. وبوصفه وزيراً للدفاع دشن موشيه دايان سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن. وسمحت هذه السياسة (والتي كانت مصممة لتعمل كصمام للتخفيف من حدة الضغوط على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة) لهم بأن يكونوا على اتصال مع إخوانهم في الأردن. غير أن أنصار الاتجاه التصالحي وتحديدًا ساير كانوا قد اختلفوا مع دايان ووصفوا سياسته بأنها تعبر عن مقاربة تنتج "ضمًا زحفًا" الأراضي المحتلة.

وما بين هذين الاتجاهين (التصالحي والوظيفي) يأتي اتجاه آخر هو الاتجاه الأردني، الذي يرى بأن هناك ضرورة لإعادة أجزاء من الأرض المحتلة للأردن في سياق معاهدة سلام. والمتحدث الأساس لهذه المجموعة هو نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي ايغال ألون الذي ينتمي إلى فصيل أحدوت هأفودا، وكان ايغال ألون يحظى بدعم غالبية فصيل أحدوت هأفودا. وقد عبّر ايغال ألون عن آرائه ومواقفه فيما يعرف باسم خطة ألون وفيها حاول الموازنة بين احتياجات إسرائيل الأمنية ومتطلبات الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة^{٤٨}. ويعتقد مؤيدو هذه المدرسة أن الأرض هي مكون حاسم ومتطلب ضروري للأمن، وبالتالي حددوا الأرض التي يجب أن يحتفظ بها، والأرض التي يجب أن تعاد للأردن في إطار تسوية سلمية نهائية. لهذا السبب، وبعد نهاية حرب عام ١٩٦٧ مباشرة قدّم ايغال ألون بتصور قائم على إقامة مستوطنات في غور الأردن، والاحتفاظ بشريط على طول نهر الأردن، والتنازل عن الأراضي ذات الكثافة السكانية الفلسطينية مقابل معاهدة سلام. لم يتم تبني خطة ألون من قبل حزب العمل بتاتا لكن لا يمكن التقليل من شأنها لأنها -أي

(٤٨) أنظر،

Gershon Kieval, *Party Politics in Israel and the Occupied Territories* (West Port, CT: Greenwood Press, 1983), p.10.

خطة ألون-كانت أساسا لإقامة المستوطنات لحكومات العمل قبل عام ١٩٧٧. وكانت هذه الخطة تهدف إلى التوصل إلى تعاون مع الأردن لمنع إقامة دولة فلسطينية، والتي أصبحت جوهر ما يطلق عليه باسم الخيار الأردني.

في ذلك الوقت كان موشيه دايان والمتشددين في الحكومة قد أصبحوا أقلية داخل حركة العمل، ومع ذلك كانوا يتمتعون بقوة أكبر بكثير من حجم ونسبة تمثيلهم قياسا بالمعتدلين، فلو قرر دايان ومن معه ترك الحكومة فإن الائتلاف الحاكم كان سينهار، وكان سيمنح دايان فرصة أن يقود جبهة مكونة من غاهال ورافي. من هنا لو قرر دايان ترك الحكومة فإنه وبسبب سجله العسكري الباهر كان سيقبل من فرص العمل في تحقيق انتصار انتخابي.

ومما زاد من الطين بلة لحزب العمل هو أن الغالبية المعتدلة في الحزب ما كان لها من حليف على يسارها في السياسة الإسرائيلية لذلك كانوا يخشون أن يقوم موشيه دايان بانشقاق عن الحزب لهذه الاعتبارات الانتخابية بالدرجة الأولى^{٤٩}.

وفي أكثر من مناسبة ظهر للجميع خضوع حزب العمل لتهديدات دايان الضمنية بأنه سينشق عن الحزب إذا لم توافق الأغلبية على آرائه. فقبل انتخابات عام ١٩٦٩ اضطر حزب العمل التنازل والتجاوب مع مطالب موشيه دايان والتي طالب فيها باعتبار نهر الأردن الحد الأمني لإسرائيل. وخلال انتخابات عام ١٩٧٣ أحرز موشيه دايان نصرا كبيرا آخر عندما أجبر حزب العمل على قبول ما يعرف باسم وثيقة غاليلي لتكون جزءا من البرنامج الانتخابي للحزب، ونادت وثيقة غاليلي بتنمية الاقتصاد والبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقوية الروابط الاقتصادية بين الضفة الغربية وإسرائيل، وتشجيع تنمية المناطق اليهودية القروية والاستيطان في المناطق السكانية في غزة ووادي الأردن. ونادت الوثيقة أيضا بالاستمرار بسياسة الجسور المفتوحة وكان ذلك ضد رغبة الغالبية المعتدلة داخل الحزب التي اضطرت للتنازل أمام إصرار الأقلية الصقرية داخل الحزب.

(٤٩) المصدر نفسه، ص. ٧٧.

ومع ذلك فإن استمرار الصراع والاختلافات في الرؤى والأفكار داخل حزب العمل لا يمكن لها لوحدها أن تفسر عدم قدرة إسرائيل على اتخاذ قرار بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، ولكي نصل إلى فهم كامل لسبب استمرار الوضع القائم في الضفة الغربية آنذاك لا بد لنا من الأخذ بعين الحسبان التحول في العلاقة التاريخية بين حزب العمل والحزب الوطني الديني، فالأخير شارك في كل الحكومات التي أقامها ورأسها حزب العمل منذ تأسيس الدولة وحتى خسارة حزب العمل لانتخابات عام ١٩٧٧. واللافت أن الحزب الوطني الديني كان يركز وبشكل يكاد يكون حصريا على الأمور الداخلية والدينية وكان في الوقت ذاته يتبع حزب العمل في قضايا السياسة الخارجية والأمنية حتى عام ١٩٦٧. فكان بهذا المعنى يقبل بكل قرارات حزب العمل في القضايا الخارجية والأمنية دون نقاش حقيقي. غير أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٨، أدى إلى إحداث تغيير في مواقف الحزب الوطني الديني، وكان لهذا التغيير أن أصبح الحزب أكثر تطرفا وصقرية مما كان عليه في السابق وأصبح يبحث عن تأثير في السياسة الخارجية.

وكان للتغيير في السياسة الذي حصل داخل حزب المفدال أن عرّض الشراكة التاريخية مع حزب العمل للخطر. فعنصر الشباب في حزب المفدال وهو العنصر الأكثر صقرية أصبح أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية. وكان أكثر اهتماما بالاحتفاظ بالضفة الغربية^{٥٠}. وكان لخوف قادة حزب المفدال من أن يستولي الشباب على مقاليد الحزب (وفي حال فشل الحزب في العمل على إحباط أي محاولة إسرائيلية للانسحاب من الضفة الغربية أو من أجزاء منها) أثر كبير على أداء كبار الحزب. وبالتالي قامت قيادة الحزب بربط مشاركتها بالحكومة بتعهد الحكومة بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وتزامن هذا الربط مع تأسيس حركة غوش ايمونيم الاستيطانية والتي أسست عام ١٩٧٤ كجماعة ضغط

(٥٠) لقد درس عدد كبير من جيل الشباب في مركز هراف في القدس على يد الحاخام تسفي يهودا كوك وهو أبن الحاخام افرهام اسحق كوك. وقد خلف الحاخام تسفي كوك والده وتولى مسؤولية ادارة المدرسة الدينية التي ضمت الملتزمين بالایدولوجية المسييانية.

داخل حزب المفدال^{٥١}. وتستمد حركة غوش ايدولوجيتها من تعاليم الحاخام تسفي يهودا كوك الذي أكد على أن الهدف الرئيس للشعب اليهودي هو الحصول على الخلاص الروحي والفيزيائي عن طريق السكن والإقامة في أرض إسرائيل وبنائها^{٥٢}. من هنا كان جل تفكير حركة غوش منصبا على الاستيطان.

ونظرا لهذه التطورات فلم يعد بإمكان حزب العمل أن يأخذ دعم المفدال وكأنه من المسلمين وبخاصة فيما يتعلق بتسوية سلمية مع الأردن، وهذا يشرح لماذا ربط حزب المفدال مشاركته بحكومة غولدا مائير بالتزام الأخيرة بعدم الدخول في مفاوضات حول الضفة الغربية بعد انتخابات كانون أول عام ١٩٧٣، وبعد أن أدركت غولدا مائير مركزية المفدال لتشكيل الحكومة خضعت لمطالب الحزب وشروطه، وكذلك قام رابين بنفس الشيء عندما شكل حكومته الأولى عام ١٩٧٤.

وبسبب البيئة السياسية المتقلبة التي صادفت تولى إسحاق رابين سدة الحكم في إسرائيل في العام ١٩٧٤، اختار رابين أن لا يتوصل إلى اتفاقية جزئية أو انتقالية مع الأردن، فالمعارضة الداخلية للتسوية في الضفة الغربية وبخاصة معارضة حزب المفدال والأعضاء الصقريين في حزب العمل كانت قوية جدا. فأى تسوية مع الأردن كان من شأنها أن تبعد حزب المفدال. ولأسباب تتعلق بالبقاء السياسي استبعد رابين أي تسوية مع الأردن بعد حرب عام ١٩٧٣ على الرغم من طلب هنري كيسنجر من أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من أريحا لصالح الأردن في سياق اتفاق فك الاشتباك كما جرى على الجبهتين المصرية والسورية.

(٥١) أسست حركة غوش إيمونيم في شهر آذار عام ١٩٧٤ في اجتماع في كفار عتصيون بالقرب من مدينة الخليل الفلسطينية. وقد أسست الحركة كرد فعل على التنازلات التي قدمها رئيس الوزراء اسحق رابين لمصر في اطار اتفاق سيناء الأول الذي وقع في شهر يناير ١٩٧٤. وتمتعت الحركة بدعم من حزب المفدال الذي هدد الحكومة بأن أي اتفاق فيه تنازل من أراضي الضفة الغربية سيكون سببا كافيا لهم للخروج من الحكومة، وبالتالي امثل رابين لهم لانه لم يقوي من قبضته بعد على الحكم. (٥٢) أنظر،

For more details, see Israel Shahak and Norton Mezvinsky, *Jewish Fundamentalism in Israel* (London: Pluto Press, 1999).

وبالطبع كان هناك خلافات شخصية بين أعضاء الوفد الإسرائيلي المفاوض ما جعل المفاوضات مع الأردن تسير من دون هدف واضح. وفي الوقت ذاته جادل وزير الدفاع شيمعون بيرس الذي كان يمثل وجهة النظر الوظيفية السالفة الذكر بأنه لم يكن هناك ضرورة للتوصل إلى اتفاق دائم مع الأردن؛ لأن إسرائيل والأردن حافظتا على تفاهم ضمنى لإدارة الضفة الغربية والحياة اليومية فيها.

من هنا أيّد شيمعون بيرس الاستمرار في الوضع القائم وقال بأنه بإمكان الأردن وإسرائيل التوصل إلى معاهدة سلام دائمة إذ لم يعد الوضع القائم قابلاً للصمود^{٥٣}. وفي مقابل ذلك كان إيغال ألون يفضل أن تتوصل حكومة بلاده إلى اتفاق مع الأردن. ووفقاً له، فإن اتفاقية كهذه يمكن لها أن تساعد في منع الجيوش العربية من التجمع على طريقي نهر الأردن وتجنب حرب بين الأردن وإسرائيل. رابن الذي كان بدوره يؤيد اتفاقاً مع مصر رفض أن ينسحب من الضفة الغربية وكل ما قدمه للأردن آنذاك هو مسؤولية الإدارة المدنية للضفة الغربية. وكان رابن المسكون بالتنافس مع شيمعون بيرس يخشى من أن أي تنازل يقدمه للأردن سيقوي من موقع شيمعون بيرس ومكانته السياسية، وكنتيجة لذلك فإن المفاوضات والمحادثات مع الأردن وعلى (نحو غير مفاجئ) فشلت.

صحيح أن الأردن احتل مكانة تاريخية ومركزية في سياسة حزب العمل الإسرائيلي، وصحيح أن حزب العمل حافظ على شعار الخيار الأردني، إلا أن الاعتبارات الداخلية وأولويات قيادة حزب العمل وهي البقاء السياسي كانت قد عصفت بالفرص المتاحة لصنع السلام مع الأردن. فالحكومات المتعاقبة لم تقدم إلى الأردن أي عرض جديّ يمكن له أن يجعل من الخيار الأردني سيناريو واقعي. والملك حسين وضح للإسرائيليين في جل لقاءاته السرية معهم بأن لا شيء يمكن له أن يجبر الأردن على أن يوقع معاهدة سلام إلا إذا وافقت إسرائيل على إعادة الأراضي التي فقدتها في الحرب.

(٥٣) أنظر،

Yehuda Lukacs, *op. cit.*, p. 130.

ومع صعود اليمين اليميني بعد حرب عام ١٩٦٧، لم يعد ممكناً للحكومات الإسرائيلية أن تسير بإسرائيل على طريق السلام مع الأردن، فحزب العمل سيفقد قريباً مكانته المهيمنة في إسرائيل، وبالتالي سيطراً تغيير كبير على مكانة وأهمية الأردن في الحسابات الإسرائيلية. ففي عام ١٩٧٧ وصل حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل مما أحدث خوفاً وهواجس في كل الإقليم.

الليكود والأردن

شكلت خسارة حزب العمل لموقعه المهيمن في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية في النصف الثاني من السبعينيات خيبة أمل بالنسبة للملك حسين، فالانتخابات الإسرائيلية التي جرت في عام ١٩٧٧ شكلت انقلاباً سياسياً كبيراً بعد أن أصبح مناحيم بيغن وللمرة الأولى رئيساً لحكومة إسرائيل ليشكل من خلال هذا الوصول حكومة يمينية. فعلى العكس من حزب العمل، لم يكن حزب الليكود ملتزماً بالبقاء السياسي للنظام الهاشمي في عمان. ومما زاد من الطين بلة هو أن مناحيم بيغن شخصياً كان معروفاً عنه انتماءه للأيدولوجيا الصهيونية التنقيحية التي كانت ترى الأردن جزءاً لا يتجزأ من "أرض إسرائيل". فمناحيم بيغن كان من أشد المؤمنين بتعاليم وتركة جابوتنسكي وكان له التصاق قوي بفكرة الحق التاريخي لليهود في كل فلسطين. وبالنسبة له فإن الضفة الغربية كانت أرض يهودا والسامرة وهي بهذا المعنى تشكل قلب الأرض التوراتية لإسرائيل.

وبالتالي لم يكن أمراً غير طبيعي بالنسبة له أن يعارض خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين التي طرحت عام ١٩٤٧، أو اتفاقية الهدنة مع الأردن التي توصلت إليها إسرائيل في نيسان ١٩٤٩. وعلاوة على ذلك، اعتقد مناحيم بيغن أن على إسرائيل أن تحرر الضفة الغربية من الأردن خلال حرب عام ١٩٤٨، فبعد مرور يوم واحد فقط على قرار إعلان إقامة دولة إسرائيل قال بيغن ساخطاً "سوف نتذكر أن الوطن لم يتحرر بعد"^{٥٤}. وأضاف قائلاً "يشكل الوطن كيانا واحداً من الناحية التاريخية والجغرافية، وكل من يخفق في الاعتراف بحقنا بكل الوطن لا يعترف بحقنا بأي جزء منه، لن نُسلم أبداً بحقنا الطبيعي والأبدي، وسوف نحمل رؤية التحرير الشاملة"^{٥٥}. وانسجاماً مع

(٥٤) أنظر،

Ilan Peleg, *Begin's Foreign Policy, 1977-1983: Israel's Move to the Right* (New York: Greenwood, 1987), p. 27.

(٥٥) أنظر،

Menachem Begin, *The Revolt* (New York: Dell Publishing Co., Inc., 1977) (Originally published 1951), pp. 433-34.

مقولاته بخصوص الأردن واحتجابه على اتفاقية الهدنة تقدم منحيم بيغن مشروع حجب الثقة عن حكومة ديفيد بن غوريون^{٥٦}.

ولفهم أفضل لموقف حزب الليكود تجاه الأردن نجد أنه من الضروري أن نبين كيف تطورت تصورات حزب الليكود تجاه الأردن خلال القرن العشرين، ففي البداية رفضت الحركة الصهيونية التنقيحية (والتي تشكل الأساس الفكري والأيدولوجي لحزب الليكود) أن تعترف بقرار عصبة هيئة الأمم في قرارها عام ١٩٢٢ والذي بموجبه تم استثناء الأردن من وعد بلفور. ويمكن ملاحظة هذا الرفض في شعار ونشيد حيروت (المكوّن الرئيس في حزب الليكود)، فالشعار يظهر يدا تحمل بندقية ممتدة على خارطة تضم الأردن وفلسطين والنشيد يحتوي على الكلمات الآتية: "للأردن صفتان، هذه لنا والأخرى أيضا"^{٥٧}. فبالنسبة لأتباع هذا الخط الأيدولوجي والفكري فإن الأردن هي مكوّن أساسي من أرض إسرائيل التي يجب تحريرها.

وفي واقع الحال، جعل حزب حيروت من إقامة إسرائيل الكبرى هدفاً ضمه في الوثيقة التأسيسية للحزب، وهي الوثيقة التي أكدت على أن "الوطن العبري والذي تمتد أراضيه على صفتي نهر الأردن، هو وحدة تاريخية وجغرافية واحدة"، كما أن "دور الجيل الحالي هو استعادة السيادة اليهودية على هذه الأجزاء من الوطن التي انتزعت منه ومنحت لحكم أجنبي"^{٥٨}. وبالتالي عندما أعلنت الأردن الوحدة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية والقدس الشرقية في بداية الخمسينيات اشتاط منحيم بيغن غضباً. وعبر بيغن عن امتعاضه من قرار الأردن وأدان ديفيد بن غوريون لأنه لم يقيم بأي عمل لمنع الأردن من ضم الضفة الغربية، وعدّ صمت بن غوريون موافقة ضمنية على ما قام به الأردن، وبهذا المعنى عدّ بيغن أن موقف إسرائيل

(٥٦) المصدر نفسه، ص. ٣١.

(٥٧) أنظر،

Robert Bookmiller, "Likud's Jordan policy," *Middle East Policy* - September 1, 1997, p. 91.

(٥٨) أنظر،

Herut document quoted in Sasson Sofer, *Begin An Anatomy of Leadership* (New York: Basil Blackwell Ltd, 1988), p. 126.

يعكس استسلام وكأنه "ميونخ" أخرى. واستمر بيغن وحزب حيروت في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاحتلال الأردن خلال الخمسينيات^{٥٩}.

أدى مرور الوقت والتطورات الإقليمية والإسرائيلية الداخلية ذلك إلى تخفيف حزب حيروت من حدة مواقفه الأيدولوجية. وأدرك بيغن ورفاقه في الحزب بأنه لا يمكن لهم أن يكونوا مؤثرين في صناع السياسة الخارجية الإسرائيلية إلا إذا ابتعدوا عن التخندق خلف مواقفهم اليمينية والأيدولوجية. فالحاجة السياسية لخلق متطلبات بناء تحالف مع أحزاب سياسية أخرى دفعت حزب حيروت لأن يتبنى مواقف أقل صقرية تجاه الأردن، ففي عام ١٩٦٥ اندمج حزب الليكود مع الصهاينة العامة General Zionists مشكلين بذلك كتلة غامهال، وهي خطوة دفعت حيروت لأن يتوقف عن إصراره على احتلال الأردن. ومع أن بيغن كان من غلاة الأيدولوجيين إلا أنه أدرك أن شعاره "عمان هي الأخرى يجب أن تكون لنا" لم يكن شعارا واقعيًا. وبالتالي أسقط حزب حيروت الأردن من تصوراته الأيدولوجية من حدود أرض إسرائيل. وانسجاما مع هذا التوجه السياسي والأيدولوجي الجديد غير حيروت من إستراتيجيته وبدأ ينظر إلى الأردن بوصفها جزءا من فلسطين.

وعلاوة على ذلك، فقد أحدثت حرب عام ١٩٦٧ تغييرا راديكاليا في مقاربة الحركة للأردن، ففي أعقاب الحرب أصبح حزب حيروت راضيا عن غنائم ومكتسبات الحرب المتعلقة بالحدود، وبخاصة عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية. والواقع أن نتيجة الحرب أعطت حزب حيروت دفعة وبالتالي بدأ الحزب بتأييد السياسات التي تساعد على إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة. ومن هنا جاءت مشاركة حزب حيروت في حكومات الوحدة الوطنية منذ عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٧٠ من أجل تحقيق هدف واحد وهو منع الحكومة من التوصل إلى أي تسوية تستلزم تنازلا عن الأرض الفلسطينية لصالح الأردن.

(٥٩) أنظر،

Mohammad Ibrahim Faddah, *The Middle East in Transition; A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974), pp. 107-108.

ومع هذا التطور المريح نوعا ما للأردن في موقف حزب حيروت والليكود لاحقا، إلا أن هذا لم يكن مصدر راحة كبير في الأردن، فهناك بعض الدوائر في حزب الليكود وبعض الشخصيات المؤثرة أمثال ارئيل شارون وإسحاق شامير وبنيامين نتنياهو اعتنقت فكرة أن الأردن هو فلسطين. وعندما حدث صدام مسلح بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠، قال شارون الذي كان ضابطا في الجيش الإسرائيلي أن الإطاحة بالنظام الهاشمي وإقامة دولة فلسطينية في الأردن هو في صالح إسرائيل. فمثل هذا التغيير، وفقا لشارون، من شأنه أن يحول الصراع من كونه على شرعية وجود إسرائيل إلى صراع على الحدود^{٦٠}. ولم يغير شارون من هذا الموقف عندما أصبح وزيرا للدفاع في حكومة بيغن الثانية وعندما شن حرب لبنان في العام ١٩٨٢، كانت خطته العسكرية في لبنان مصممة لتحقيق هدف تغيير النظام الهاشمي واستبداله بنظام فلسطيني. فكان هناك هدف مخفي من الحرب على لبنان وهو خلق مشكلة لاجئين بعد أن يتدفق الفلسطينيون من لبنان إلى الأردن، تعمل على إنهاء النظام الهاشمي في عمان مرة واحدة وإلى الأبد. فكان شارون يأمل أن يشكل ضغط تدفق اللاجئين تحولا ديمغرافيا من شأنه أن يقوض أركان النظام الهاشمي في الأردن الذي سيتحول وفق هذا السيناريو إلى وطن بديل للفلسطينيين.

وما من شك في أن إصرار شارون بأن الأردن هو فلسطين ما هو إلا لتبرير وعقلنة لضم إسرائيل المحتمل للضفة العربية. وحتى إسحاق شامير كان له موقف مشابه لموقف شارون هذا، وبالفعل كتب شامير في مجلة الفورين افيرز قائلا "الدولة التي تعرف اليوم باسم المملكة الأردنية هي جزء لا يتجزأ مما كان يوما يعرف باسم فلسطين (وتشكل الاردن ٧٧٪ من فلسطين)، فسكان الأردن هم فلسطينيون لا يختلفون في لغتهم وثقافتهم وديانتهم وفي تركيبتهم الديمغرافية عن الفلسطينيين... وأنه لمن سخريات القدر أن تسمى هذه الدولة المملكة الأردنية وليس المملكة الفلسطينية"^{٦١}.

(٦٠) أنظر،

Ariel Sharon with David Chanoff, *Warrior: An Autobiography* (New York: Touchstone, 1989), p. 247.

(٦١) أنظر،

Yitzhak Shamir, "Israel' Role in a Changing Middle East," *Foreign Affairs*, vol. 60, no. 4 (Spring 1982) p. 791.

ومثل هذا التوصيف الأيدولوجي للحركة التنقيحية ممثلة بفكر الليكود لعب دورا مهما في تشكيل تصور الليكود للمجتمع والسلام، وهو تصور كان مختلفا اختلافا جذريا عن تصورات حزب العمل. طبعاً منح حزبا العمل والليكود مسألة الأمن اهتماما بالغاً لكنهما نظرا إليها بشكل مختلف مما أدى إلى تكوين اتجاهات مختلفة في السياسة الخارجية للحزبين. فعلى العكس من حزب العمل الذي امتاز بنوع من البرغماتية والذي وضع قيمة الأمن قبل قيم مثل الأرض فإن الليكود الذي كان ملتزماً بأيدولوجية تعلي من قيمة الأرض على حساب قيم أخرى مثل السلام.^{٦٢}

بالنسبة للبرفسور الإسرائيلي شلومو أفنيري فإن حزب الليكود يمثل المدرسة التي تهتم بالتوسع والحصول على المزيد من الأرض. وبهذا المعنى فإن الحزب كان مدفوعاً بأيدولوجياً أفضت إلى سياسة، استيطانية هجومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة^{٦٣}. وهدفت هذه السياسة من جملة ما هدفت إليه، إلى خلق واقع على الأرض على شكل مستوطنات، والتي بدورها ستمنع أي حكومة عمالية مستقبلية من تنفيذ معادلة الأرض مقابل السلام مع الأردن أو حتى مع الفلسطينيين^{٦٤}. فالغالبية من بين الإسرائيليين تنظر إلى هذه المستوطنات كحقائق لا يمكن التراجع عنها أو تغييرها، وهذا الاعتقاد الراسخ لديهم هو أمر ورثوه عن ثقافة ما قبل قيام الدولة، حيث كان يعتقد قادة اليسوف بأن حدود الدولة ترسمها المستوطنات.

ومنذ أن تولى السلطة في إسرائيل في عام ١٩٧٧ لم يتبنَّ الليكود موقفاً رسمياً علنياً في العلاقة مع الأردن. ومع هذا كان هناك بعض الدوائر المؤثرة

(٦٢) أنظر،

Avi Shlaim, "Israel politics and Middle East Peace Making," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 24, No. 4, (Summer 1995), pp. 21-31, p. 21.

(٦٣) أنظر،

Shlomo Avineri, "Ideology and Israel's Foreign Policy," *The Jerusalem Quarterly*, Vol. 37 (1986), p. 6.

(٦٤) أنظر،

Valarie Yorke, *Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria, and Israel, the End of an Era* (Aldershot: Gower, 1988), p. 189.

في الحزب والسياسيين مثل إسحاق شامير والتي عدت الأردن مفتاحا لحل الصراع. وكان أمل هذه الشخصيات أن يستولى الفلسطينيون على الأردن وإقامة دولة لهم في شرق الأردن، وقد أيدت هذه الدوائر قيام الفلسطينيين بممارسة حقوقهم السياسية في الأردن. وبحكم منصبه وزيرا للخارجية في حكومة بيغن، وأيضا عندما أصبح رئيسا للوزراء خلفا لمنحيم بيغن، أيد شارون الجهود التي كان بنيامين نتيناهو يبذلها في الولايات المتحدة لخلق انطباع بأن الأردن هو فلسطين. فخلال الثمانينات قام نتيناهو الذي كان يشغل نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في السفارة الإسرائيلية بواشنطن بإنشاء شبكة من اللجان التي كانت تسمى لجان "الأردن هو فلسطين" وذلك من أجل أن تقوم بتوزيع شعارات حول هذه الفكرة خارج إسرائيل.^{٦٥}

وجاء تأسيس هذه اللجان في بلدان مختلفة من أجل مواجهة وموازنة الجهود العربية التي كانت تهدف إلى تمكين الفلسطينيين ومنحهم حقهم في تقرير مصيرهم. واستند عمل اللجان إلى أربع فرضيات أساسية تم توظيفها لنشر وإقناع الآخرين بأسطورة أن الأردن هو فلسطين. وهذه الفرضيات هي: إن الأردن هو جزء من فلسطين التاريخية. ثانيا، لا يختلف الأردنيون عن الفلسطينيين من ناحية اللغة والدين والثقافة. ثالثا، الانتداب على فلسطين في نسخته الأصلية كان يضم شرق الأردن وفلسطين وبالتالي فإن حل الدولتين قد تحقق بقيام إسرائيل والأردن. وأخيرا، ركزت اللجان على أن قادة فلسطين والأردن يتحدثون عن الفلسطينيين والأردنيين كشعب واحد.^{٦٦}

وقامت هذه اللجان بنشر شعارات مثل "الشعبان يحتاجان دولتين وليس ثلاث" أو "الجدران الجيدة تصنع جيران طيبين" وبالتالي فإن نهر الأردن

(٦٥) أسست لجان "الأردن فلسطين" في استراليا والبرازيل وكندا وألمانيا وفرنسا وهولندا والمكسيك ونيوزلندا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكانت مقالات نتيناهو حول هذا الموضوع تنشر في منشورات هذه اللجان.
(٦٦) أنظر،

Daniel Pipes and Adam Garfinkle, "Is Jordan Palestine?" *Commentary*, October 1988, pp. 35-42.

هو الجدار للأمن والسلام. وخلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات كانت هذه المقولة أو لنقل الرواية هي السائدة كأساس لحل النزاع العربي الإسرائيلي. وكان كبار قادة الليكود أمثال شارون ونتنياهو وبنى بيغن وموشيه أرنس وغيرهم ناشطون في الترويج لمقولة وشعار "الأردن هو فلسطين".

قاتل حزب الليكود بضراوة خلال الثمانينيات لمنع أي حل سياسي مع الأردن، وبالتالي فإن الأردن توصل إلى نتيجة مفادها أن هدفه في منح إقامة دولة فلسطينية لا يعني أنه قادر على منح الليكود من ضم الضفة الغربية. وبالتالي وكما ذكرنا سابقاً، قام الأردن بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية ونتيجة لذلك فقد شعار الخيار الأردني أهميته ورونقه. وكان لقرار الملك حسين بفك الارتباط القانوني والإداري أثر في إحداث نقلة في مواقف كل من الليكود والعمل. ففي حالة العمل أخذت مقولة الخيار الفلسطيني تزحف بقوة في أوساط الحزب، في حين بدأ الليكود يرى في الأردن شريكاً لمنع إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية.

غير أن تعنت حزب الليكود في الموقف من عملية السلام أضعف الحزب في مطلع التسعينيات، وهو الأمر الذي أفضى إلى خسارة الحزب انتخابات عام ١٩٩٢، وبالتالي فقد الحزب تأثيره في السياسة الخارجية. فسياسة عدم التنازل عن انش واحد التي انتهجها اسحق شامير وحلفاؤه في الليكود انتهت واستبدلت بالخيار الفلسطيني الذي تبناه اسحق رابين عندما تولى سدة الحكم في عام ١٩٩٢. وبعد أن أصبح الليكود في المعارضة قام حزب العمل بتوجيه دفة السياسة الخارجية في اتجاه مختلف لما كان عليه الأمر أبان حكم الليكود. ففي أيلول من عام ١٩٩٣ قام رابين وعرفات بتوقيع اتفاق أوسلو وقاما بالمصافحة الشهيرة في حديقة الورود أمام البيت الأبيض. وكان لهذا الاتفاق أثر كبير في إسرائيل بحيث اعتبر كبار قادة حزب الليكود اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جريمة ضد الصهيونية. ولهذا فإن حزب الليكود عارض الاتفاق وأطلق حملة ضده وضد مهندسي الاتفاق، وهو الأمر الذي خلق أجواء من التحريض التي انتهت

بمقتل رئيس الوزراء اسحق رابين.

وفي أعقاب أوصلو قام حزب الليكود بإعادة النظر في سياسته الخارجية تجاه الأردن. وقام نتنياهو بالنأي بنفسه عن شعار الأردن هو فلسطين وبالتالي رمى بثقله داعما اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية. ووفقا لنتنياهو فإن شعار الأردن هو فلسطين "يمكن أن يكون موقف بعضهم في الماضي، لكنه لم يكن أبدا موقفا رسميا لحزب الليكود. وهو أيضا ليس الموقف الرسمي أو غير الرسمي لحزب الليكود اليوم... أنا مؤمن بأن القضية الفلسطينية يجب أن تحل في إطار دولتين: الأردن وإسرائيل... ونحن ننظر إلى استقرار الأردن وحكومته كأمر أساسي في السياسة الخارجية لحزب الليكود ويمكن أن أقول أن هذا ينطبق على السياسة الخارجية الإسرائيلية^{٦٧}.

وبالفعل صوت الكنيست الإسرائيلي على اتفاقية السلام مع الأردن، فمن بين ١٢٠ عضو كنيست أيد الاتفاقية ١٠٥ أعضاء ولم يصوت ضدها إلا أعضاء الحزب اليميني المتطرف موليدت^{٦٨}. لكن بعد ثلاثة أيام من تصويت الكنيست على الاتفاقية كتب ارييل شارون مقالا في صحيفة ידיעות احرنوت ليشرح لماذا كان من الصعب عليه دعم اتفاقية السلام مع الأردن. فبالنسبة لشارون فإن المادة التاسعة من معاهدة السلام والتي اعترفت بحق الأردن في الأماكن المقدسة في القدس كانت سببا رئيسا لامتناعه عن التصويت لصالح المعاهدة. ومع ذلك فقد فرح كبار المسؤولين بالأردن بعد أن علموا بأن حزب الليكود صوت لصالح المعاهدة. فبالنسبة للأردن فإن دعم الليكود كان يعني نوعا من إضفاء الشرعية للأردن، وبالتالي رحبوا بهذا التغيير في موقف حزب الليكود. ومن نافلة القول أن نقول أنه كان هناك انطباع سائد في الأردن يصر على أن حزب الليكود كان يسعى لطرده الفلسطينيين (ترانسفير)

(٦٧) مقابلة مع صحيفة الستار الاردنية، ٢١-٢٦ تموز ١٩٩٤.

(٦٨) خمسة من أصل ستة أعضاء كنيست امتنعوا عن التصويت على المعاهدة هم من أعضاء الليكود وهم: دوف شيلانسكي ومايكل ايتان ورون نحمان وارييل شارون وليمور ليفانت.

تجاه الأردن، وكان ذلك كابوسا طارد الملك حسين لمدة خمسة عشر عاما أي منذ تولي الليكود الحكم عام ١٩٧٧.

على أية حال، فقد سعى بنيامين نتنياهو (الذي أصبح زعيما لحزب الليكود خلفا لإسحاق شامير) إلى استغلال معاهدة السلام مع الأردن لتقويض عملية أوسلو. وهنا اعتقد نتياهو أن ثمة مصلحة مشتركة بين الأردن وإسرائيل لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فبالنسبة لنتياهو فإن دولة فلسطينية مستقلة ستكون واحدة ذات نزعة تحررية وستشكل خطرا على كل من الأردن وإسرائيل. ووفقا لهذا التفكير فإن "من الواجب على الأردن وإسرائيل أن يتعاونوا لقمع المطالب التحررية لدى الفلسطينيين وللتوصل إلى اتفاق استراتيجي يتعلق بيهودا والسامرة لإيجاد رابط بين السكان والأردن"^{٦٩}. وقد استمر نتياهو في كيل المديح للأردن كأموذج لما ينبغي أن يكون عليه السلام.

وبالرغم من مقولات نتياهو فإن الملك حسين شعر بالإحباط الشديد بسبب إخفاق نتياهو الاستمرار في نفس سياسات اسحق رابين. فكان سلوك نتياهو وتصرفاته خلال فترة حكمه الأولى موجعة بالنسبة للملك حسين، لذلك فشهر العسل في العلاقات بينهما كان قصير المدى. ففي وقت قياسي تمكن نتياهو من التمهيد لسلام بارد بين الجانبين (سنتناول هذه النقطة على وجه التحديد في الفصل الرابع) مما شكل تهديدا لحلم الملك حسين بالسلام.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل أنظر،

خاتمة: صعود الخيار الفلسطيني عند حزب العمل

من خلال التقديم في هذا الفصل لكيف تطور الأردن في تفكير إسرائيل الاستراتيجية وكيف تطور الأمر وفقا للمصالح الإسرائيلية، يتبين لدينا أن هناك مسألة واحدة لا بد من التوقف عندها وهي: الإسرائيليون من مختلف أطيافهم السياسية يجمعون على هدف الحفاظ على دولة يهودية. بمعنى آخر، فإن السياسة الإسرائيلية تستند إلى ضرورة الحفاظ على هدف أن اليهود ينبغي أن يكونوا الغالبية الساحقة في إسرائيل، وهذا هو الإطار الذي يجمع عليه الصهاينة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. ومع ذلك فإن هذا الإطار المُوحد لليهود في إسرائيل لا يفضي بالضرورة إلى إستراتيجية موحدة تجمع اليهود في أحزابهم السياسية المختلفة فيما يتعلق بالأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي كثير من المناسبات (كما يكشف الفصل) يعمل السياسيون بشكل مضاد لبعضهم بعضا، وبالفعل فالتنافس الدائم بين رابين وبيرس وبين دايان وألون أحدث شللا في عمل الأحزاب ما أفضى إلى نوع من الجمود في سياسة إسرائيل الخارجية تجاه الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

والأردن بذل جهودا مضيئة لاستعادة الأراضي التي فقدتها أثر مشاركته في حرب عام ١٩٦٧ لكن دون فائدة، فجهود الملك حسين لإقناع قادة حزب العمل بضرورة صنع السلام مع الأردن قبل فوات الأوان ذهبت أدراج الرياح. ووضع قادة حزب العمل باللوم على الجانب العربي من خلال إصرارهم بأنه لم يكن هناك شريك عربي راغب وقادر على إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل^{٧٠}. ومع ذلك يتضح أن لعبة إلقاء اللوم على الجانب العربي ما هي

(٧٠) عن هذه النقطة أنظر،

Yossi Beilin, Israel: A Concise Political History (New York: St Martin's Press, 1992).

إلا سحابة دخان تخفي خلفها عدم قدرة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على التوصل إلى حسم النقاش والجدل الموروث في الحركة الصهيونية والمتعلق بحدود الدولة. فالعمل بهذا المعنى تبنى شعار الخيار الأردني دون أن يكون لديه القدرة على ترجمته إلى واقع للأسباب السالفة، وبالتالي بقي شعارا لا يمكن أخذه على محمل الجد.

ولم يستغرق الوقت طويلا حتى توصل الملك حسين إلى نتيجة دفعته إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، وهي الخطوة التي جعلت من شعار الخيار الأردني شعارا من دون جاذبية. لذلك ذهب حزب العمل إلى انتخابات عام ١٩٨٨ دون أن يكون لديه شعار للسلام، أو شعار يعكس سياسة العمل تجاه الأراضي المحتلة. وحتى الثمانينيات من القرن الماضي سيطر على حزب العمل مجموعة قليلة من القادة التي كانت محصنة في مواقعها وهنا الحديث عن بيرس ورايين وهو ما جعل من الحزب تنظيما تراتيبيا تكون فيه السلطة مركزة بيد عدد قليل من القادة. وكان القادة في وضع مكنهم دائما من تحديد من يصبح مرشحا لانتخابات الكنيست وذلك عن طريق أكثر المرشحين ولاءً لهم من قبل لجنة الترشيح. فتقوم لجنة الترشيح بإعداد قائمة المرشحين ومن ثم توافق عليها اللجنة المركزية للحزب. وبالتالي فإن طريقة اختيار المرشحين ضمنت دائما أن يبقى المرشحين علاقة زبائنية مع كبار القادة. بمعنى أنه لا يمكن لأي سياسي غير منتم لهذا المعسكر أو ذاك أن يكون في علاقة زبائنية مع هذا القائد أو ذاك أن تكون له فرصة الترشح.

ومع انهيار نظام الفصائل المكونة لحزب العمل بعد عام ١٩٧٤ ظهر معسكران حول قائدين هما بيرس ورايين. وبالتالي نجد أن زعيم كل معسكر يكافح من أجل أن يضمن احتلال اتباعها أماكن متقدمة من قائمة الترشيح حتى يضمن نجاحهم في الانتخابات. وهذا بدوره يمكن القادة من تقوية مكانتهم بين النخب. ونتيجة لهذه العلاقة الزبائنية لم يكن من المتخيل أن يقوم التابع بالإفصاح عن تفضيلاته السياسية إذا كانت تختلف

مع قائد المعسكر دون المخاطرة بفقدان فرصه في الانتخابات. ومع ذلك فبعد إدخال الإصلاحات السياسية الداخلية في حزب العمل تحرر الزبائن من سطوة قادة المعسكرات وبالتالي أصبح لدى الزبائن القدرة على البحث عن تغيير أيولوجي. وفي كثير من الأحيان كنا نشاهد أن قائد المعسكر يقوم بتغيير موقفه ليتناسب مع المطالب المتزايدة للزبائن في التغيير. فمثلا أصبح شيمعون بيرس منتبها إلى آراء يوسي بيلين الذي كان ينظر إليه بأنه أهم تابعي بيرس. وهذا التغيير ساعد الحزب على تبني مقاربة حمائية متزايدة في العلاقة مع الفلسطينيين. فالشباب أمثال يوسي بيلين وافراهام بورغ وحايم رامون تبناوا الخيار الفلسطيني. ولعل هذا التطور هو الذي دفع حزب العمل إلى ترك الخيار الأردني لصالح الخيار الفلسطيني.

بكل المقاييس يعد صعود الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧ علامة فارقة في تاريخ السياسة الإسرائيلية، وهذا من شأنه أن جعل لعامل الايدولوجيا أثر أكثر وضوحا في صناعة السياسة الإسرائيلية. فالليكود تحت قيادة مناحيم بيغن ومن بعده اسحق شامير كان مدفوعا بايدولوجيا صهيونية يمينية تنقيحية ترى في الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءا رئيسا من أرض إسرائيل التوراتية. والترجمة العملية لمثل هذه الايدولوجيا هو إنشاء المزيد من المستوطنات في قلب الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية، فكان الشعار هو إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات أينما كان ذلك ممكنا.

وكما قلنا من قبل، فإن الهدف الرئيس من مشاركة الليكود في الحكومات كان لمنع حكومات العمل المستقبلية من تقديم تنازلات في الأراضي لصالح الأردن حتى لو كان ذلك في سياق إبرام معاهدة سلام شاملة. فالسلام بالنسبة لحزب الليكود كان تعبيرا مخففا وملطفا لتقديم إسرائيل التنازلات في الأرض. إضافة إلى ذلك، فقادة حزب الليكود الذين تبناوا سياسة عدم التنازل حتى عن انش واحد يمتنون الديمقراطية إذا كانت الأخيرة ستفضي إلى تنازلات في الأراضي مقابل السلام. وحتى عرب إسرائيل لم يكن ينظر إليهم كمواطنين كاملي المواطنة، وهم بالتالي يجب أن يحرموا من المشاركة في صنع القرارات

المتعلقة بالأرض والسلام. واشتات حزب الليكود غضبا عندما ساعد أعضاء الكنيسة العرب رابين في أن يكون له أغلبية برلمانية بعد انتخابات عام ١٩٩٢. وبالفعل عبر عن هذه المشاعر ارئيل شارون عندما كتب مقالا نشر في صحيفة ידיעות أحرنوت في الثالث من تموز ١٩٩٢، والذي قال فيه: "الانقلاب السياسي الحقيقي في دولة إسرائيل لم يحدث في عام ١٩٧٧، ولكن في عام ١٩٩٢، فعندما صعد الليكود كان ذلك يعني أن حزب الليكود حل محل كتلة يهودية سياسية أخرى. لكن في عام ١٩٩٢ حدث شيء مختلف تماما وهو أمر مقلق ومخيف، فلأول مرة في تاريخ دولة إسرائيل تحدد الأقلية العربية وبخاصة الأقلية المعادية للصهيونية من يحكم إسرائيل ومن يحدد مستقبلها"^{٧١}.

باختصار شديد يمكن القول أن الخلافات الجوهرية بين العمل والليكود كانت حول قيمة الأرض، فحزب العمل عدّ أي تنازل للأردن في الأرض مقابل السلام أمر من شأنه أن يحافظ على طبيعة إسرائيل الديمقراطية واليهودية. وما إصرار العمل على التسوية التي يتخللها تنازل في الأراضي إلا اعتراف بالمخاوف الديمغرافية التي شكلت كابوسا مقلقا لهم. لهذا السبب اختار حزب العمل شعار الخيار الأردني. وعلى النقيض من حزب العمل، لم يكن الليكود ليعير المقولة الديمغرافية الكثير من الاهتمام، فالليكود أصر على أن لإسرائيل الحق التاريخي في السيادة على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. بمعنى أن الليكود منح قيمة الأرض مكانة عالية سبقت كل القيم الأخرى بما فيها السلام.

وسواء بتخطيط أو من دون ذلك رسمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اتجاهها في سياستها للصدام مع الأردن (المزيد عن ذلك في خاتمة الكتاب). وعلى نحو لا يخلو من المفارقة بدأ العديد من الإستراتيجيين الإسرائيليين بطرح فكرة الخيار الأردني من جديد كسيناريو لحل الصراع الفلسطيني

(٧١) ידיעות أحرنوت، ٣ تموز ١٩٩٢.

الإسرائيلي. وكما سنرى في الفصل القادم وكذلك في خاتمة الكتاب فإن مثل هذا السيناريو سيكون كارثيا على مصالح الأردن وهو سيناريو مكروه من قبل الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الأردني.

الفصل الثالث:

معضلة الأردن الإسرائيلية

تقديم

في كتابه فرصتنا الأخيرة يحذر الملك عبدالله الثاني قائلاً " كل واحد في الإقليم يخشى بأننا سنبتلي بحرب أخرى مدمرة... والسياسة الإسرائيلية هي السبب الرئيس لهذا الواقع القاتم"^{٧٢}. وبكل تأكيد فالملك عبدالله ليس وحده في هذا التفكير، فهناك غالبية ساحقة بين الأردنيين تتفق مع المقولة التي تفيد بأن السياسات الإسرائيلية تشكل التهديد الأكبر للأردن.

فالأردنيون سواء الشعب أو الرسميون لا يثقون بإسرائيل وهناك مخاوف قوية من السياسات الإسرائيلية تعكسها الصحافة الأردنية، فنظرة سريعة على الصحف اليومية والمواقع الإخبارية في الأردن حتى بعد توقيع معاهدة السلام تكشف بأن المخاوف من السياسات الإسرائيلية وعواقبها هي حقيقية ومنتشرة في كل مكان في البلد. فمثلاً خلال الثلاث سنوات الأخيرة عجت الصحافة الأردنية بالمقالات التي تحذر من السياسات والمشاريع الإسرائيلية التي يمكن أن تشكل خطراً على الأردن.

الرواية الأردنية السائدة أنه ومنذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨، وإسرائيل هي المصدر الأساس للتهديدات لأمن واستقرار الأردن، وهناك ثلاثة مصادر تغذي مثل هذا الانطباع الواسع الانتشار بين الأردنيين. أولاً، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعدم الاستقرار المزمع في الإقليم بشكل عام، وأخيراً ضعف الاقتصاد الأردني. وسيركز هذا الفصل على المصدر الأول للتهديد وهو الأكثر خطورة من وجهة نظر الأردنيين. فالسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وطبعاً تجاه الأردن شكلت التحدي الأكبر الذي كان على الأردن أن يتصدى له منذ عام ١٩٤٨. ومن الصعب

(٧٢) أنظر،

King Abdullah II of Jordan, *Our Last Best Chance: The Pursuit of Peace in a Time of Peril* (New York City: Viking Press, 2011).

على المسؤولين الأردنيين توقع الأفعال الإسرائيلية ما خلق حالة من عدم التيقن الإستراتيجية أقلقّت صنّاع القرار في عمان. وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الجانبين تمكنا من إدارة علاقتهما بنجاح نسبي، وفي الواقع قام الملك حسين أكثر من أي شخصية أخرى بقيادة العلاقات مع إسرائيل بطريقة مكنته من تجنب المواجهات العسكرية بعد عام ١٩٦٧. والحقيقة أن معضلة الأردن الإسرائيلية طاردت الملك حسين وسيطرت على تفكيره وسلوكه في الإقليم.

لقد كتب الكثير عن علاقة الأردن مع إسرائيل أو على ما وصفه أحد المؤرخين الإسرائيليين عن "أفضل الأعداء"^{٧٣}. غير أن جل ما كتب عن هذه العلاقة ركز على روايتين متنافستين لتفسير تطور العلاقات الأردنية الإسرائيلية. فالرواية السائدة عند العرب هي أن الأردن عمل بشكل مضني لمنع إقامة دولة فلسطينية ولذلك قام بإيجاد شريك إسرائيلي حتى يسهل من مهمته. ووفقا لهذه الرواية فإن الإستراتيجية السياسية للأردن والتي تتمحور حول التوصل إلى تسوية سليمة مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ صممت لاستعادة السيطرة على الأراضي الفلسطينية لفرض السيادة الأردنية عليها وعلى حساب منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي فإن سياسة الأردن اصطدمت مع الموقف السياسي المفضل عند غالبية العرب والقاضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فالسياسة الأردنية حسب هذا المنظور هي التي وضعت الأردن في مدار صدامي مع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها داخل وخارج الأردن.

وفي مقابل هذه الرواية هناك رواية أخرى مضادة تعكس الموقف الرسمي الأردني والتي تفيد بأن منظمة التحرير والعرب بشكل عام أخفقوا في الوفاء بالتزاماتهم أو تحمل مسؤولياتهم وهم بالتالي يتهمون الأردن بالتوسع، وأحيانا

(٧٣) على سبيل المثال أنظر،

Uri Bar-Joseph, *The Best of Enemies: Israel and Transjordan in the War of 1948* (London: Frank Cass, 1987).

بالتعاون مع إسرائيل في وقت كان جل عمل الأردن منصبا على استعادة الأرض الفلسطينية حتى يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حق تقرير المصير على أرضهم المحررة. واعتقد الملك حسين بن طلال بأن بلاده مهياًة أفضل ولديها فرصة أفضل لاستعادة الضفة الغربية قياساً بمنظمة التحرير (اللاعب الأقل من دولة) لم تعترف بها إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة. فوفقاً لهذه الرواية، ينظر إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية كأراض تمكن الجيش الأردني من إنقاذها عام ١٩٤٨ من سقوط حتمي واحتلال كانت القوات الإسرائيلية تريده.

مما لا شك فيه أن كلا من الروايتين السالفتين تقدم أدلة مقنعة لدعم فرضياتها الأساسية، غير أن هذا الفصل يحاول أن يقول بأن هناك جزءاً من الحقيقة وليس كلها في كل رواية، والحقيقة هي في المنطقة الوسطى. وفي الروايتين لا نجد تركيزاً على معضلة الأردن الإسرائيلية وهو ما سيركز عليه هذا الفصل لمعرفة كيف تطورت إسرائيل في التفكير الاستراتيجي الأردني على مدار العقود السابقة؟ وكيف ينظر الأردنيون لإسرائيل؟ وما هو أثر سياسات الأخيرة على المصالح الإستراتيجية الأردنية؟ وفي الواقع دخل الأردنيون في نقاش عام ساخن حول ماذا يريدون من إسرائيل. من هنا أقول في هذا الفصل، وفي الكتاب بشكل عام بأن إسرائيل شكلت تحدياً كبيراً للنظام الهاشمي وللشعب الأردني على حد سواء.

ولعل دور الأردن في السلم والحرب يشكل جوهر العلاقة الأردنية الإسرائيلية المعقدة، فصحیح أن كل اللاعبين في الصراع العربي الإسرائيلي يرون أن ثمة دوراً للأردن، فإنه لا يوجد اتفاق على نوع الدور الذي يمكن أن تلعبه الأردن اليوم. وما غائب في هذا النقاش والكتابات هو أثر استمرار الصراع وكيف فرّق بدلاً من أن وحد الأردنيين. فتصور الأردنيين لحدّة الصراع مع إسرائيل قد أطال من الخلافات الداخلية حول ما هو الأسلوب أو المقاربة المثلى للتعامل مع إسرائيل والتحدي الناجم عن ذلك.

يتألف هذا الفصل من ثلاثة أقسام، يعالج القسم الأول البيئة الإستراتيجية المتغيرة التي يعيشها ويتفاعل معها الأردن، ونظرا للتغيرات الدائمة في هذا الإقليم المتقلب أصبح للأردنيين شكوك حول فرصهم في استعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهذا أحدث نقلة في التفكير الإستراتيجي الأردني حيال فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. أما القسم الثاني فيتفحص تطور مدرستين في التفكير الأردني حول فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن وإسرائيل من عدمها. ويسلط القسم الأخير على الجدال حول دور الأردن الذي يمكن أن تلعبه لتسوية الصراع مع إسرائيل والجدال الدائر حول الكونفدرالية.

البيئة الإستراتيجية للأردن

ابتداءً يمكن القول أن معضلة الأردن الإسرائيلية تتأق جزئياً من انخراط الأردن في القضية الفلسطينية حتى في الفترة التي سبقت قيام دولة إسرائيل. فكما هو الحال مع بعض الدول العربية، دخل الأردن الحرب في عام ١٩٤٨ للدفاع عن فلسطين من الهجمات اليهودية. بيد أن المشكلة تكمن في أن الأنظمة العربية التي دخلت الحرب لم تكن موحدة خلف هدف إستراتيجي متفق عليه وفي الكثير من الأحيان تصرفت بشكل متناقض مع بعضها بعضاً مما أضعفها ووفر فرصة لإسرائيل للنيل منها واحداً تلو الآخر. وعلى عكس ما تمتهه الأنظمة العربية قاتل الجيش الأردني بشكل مكثف من السيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض التي كانت مخصصة للفلسطينيين وفقاً لخطة التقسيم. وبسبب مركزته الجغرافية بقي الأردن لاعباً وشريكاً كان عليه طلب عال سواء لأغراض الحرب أو السلام في الإقليم.

فعلى نحو لافت، أدت مشاركة الأردن في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى إلى نتيجتين مختلفتين لكنهما لا تخلوان من الترابط. أولاً، أنهى الأردن الحرب الأولى بمكاسب على الأرض بعد أن تمكن من السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذه السيطرة التي تزامنت مع الهزيمة العسكرية للقوات الفلسطينية والعربية الأخرى مهدت الطريق أمام الوحدة بين الضفتين. ثانياً، تغيرت البنية الديمغرافية في الأردن بشكل كبير بعد أن أصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين مواطنين أردنيين.

وكان للموقع الجيوسياسي للأردن واغتيال الملك عبدالله الأول عام ١٩٥١ أثر كبير في تقليص هامش المناورة للأردن وبالتالي عانى الأردن من انكشاف إستراتيجي (Strategic vulnerability) واضح ليس فقط في العلاقة مع إسرائيل وإنما أيضاً في العلاقة مع الدول العربية. وعليه، فإن محاولات الأردن إنتاج

نظام إقليمي يتناسب مع سياسته الخارجية غير الصدامية قد تلقت ضربة بسبب انتشار المد القومي العربي في النصف الثاني من الخمسينيات. فانتصار الرئيس جمال عبدالناصر على العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ وتصديه بنجاح للغزو الأجنبي والمشاريع الامبريالية حوَّله مباشرة إلى قائد وبطل قومي لا ينازعه أحد. وكان لصعود جمال عبدالناصر بهذه الطريقة وقدرته على توظيف الدعاية المؤثرة وتوظيفه لخطاب معاد لإسرائيل ومعاد للاستعمار والامبريالية أن خلق أملا بين الفلسطينيين في الأردن، ومن هنا أصبح جمال عبدالناصر مصدر إلهام لأعداد متزايدة من الأردنيين من أصل فلسطيني ما خلق نوعا من مشاعر العدا للملك حسين الذي نظر إليه كزعيم خانع ومؤيد للولايات المتحدة وممثل للضغوطات الإسرائيلية والغربية.

ولم يكن الملك حسين غير واع لهذا الوضع، لذلك كان على الملك الشاب أن يتصدى للتحدي الناصري من خلال استرضاء الجماهير وتجنب العواقب السلبية لخطاب عبدالناصر المعادي للأردن من خلال إظهار نفسه بأنه قائد عربي حقيقي. وفي الوقت ذاته تصرف الملك حسين بطريقة مكنته من تجنب الاعتداءات الإسرائيلية، فالملك تعلم بالتجربة المرة بأن استفزاز إسرائيل قد يضع الأردن في مواجهة مسلحة لم يكن جيشه مستعدا لها. ولأن العرب لم يهبوا لمساعدة الأردن في كل المرات التي تعرض فيها لاعتداء إسرائيلي عمل الملك حسين على إحداث توازن (Balancing act) حذر في سياسته الخارجية.

ولم يقف التحدي الذي كان الأردن يواجهه عند هذا الحد، إذ تمت مأسسة الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وهو تطور أقلق صناع القرار في عمان. فالرئيس المصري جمال عبدالناصر هو من ساعد الفلسطينيين تأسيس منظماتهم حتى يحقق جملة من الأهداف من بينها تقويض مكانة الأردن، وخلق قيد جديد على سياسته الخارجية. لذلك كانت علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي سبقت حرب عام ١٩٦٧ علاقة يشوبها الشك والتوتر، غير أن حرب عام ١٩٦٧ أحدثت تغييرا في العلاقة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. فبعد

الحرب أصبح برنامج حركة فتح في وضع أقوى إذ تحددت حركة فتح النظام الأردني الذي كان عليه أن يسيطر على تصرفاتها ونشاطاتها. كما يلخص الوضع عدنان أبو عودة "بعد الحرب المدمرة لم يعد الأردن في موقع يمنع فيه الفلسطينيين المشردين من تنظيم أنفسهم وحمل السلاح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي"^{٧٤}.

وفي تلك الفترة على وجه الخصوص اختلف الأردن مع منظمة التحرير على نقطتين. أولاًهما، أنّ إستراتيجية الأردن تستند إلى محاولة استعادة الأراضي التي فقدتها بالحرب عن طريق توظيف الدبلوماسية، وعن طريق العمل مع المجتمع الدولي لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي. وعلى النقيض تماماً من ذلك، لجأت منظمة التحرير إلى تكتيكات حرب العصابات والتي كان من شأنها أن ألحقت أذى كبيراً في السياسة الأردنية الرسمية لأنه كان على النظام أن يتحمل الهجمات الانتقامية والعدائية الإسرائيلية التي كانت تستخدم تكتيكات المنظمة كسبب كاف للهجوم على أهداف أردنية. فالغارات الإسرائيلية دمرت الكثير من البنى التحتية وخلقت توتراً بين منظمة التحرير والنظام في الأردن. ثانيهما، كان هناك خلاف بين المنظمة والأردن فيما يتعلق بالهدف النهائي، فبينما كان الأردن مع فكرة التوصل إلى تسوية سلمية تضمن له استعادة الأراضي المحتلة بحدود عام ١٩٦٧ سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تعبئة وحشد كل الطاقات لتحرير كل فلسطين. ونظراً لهذا التباين في المواقف والأهداف النهائية ونظراً لوجود حالة من الشك المتبادل الكبيرة يمكن القول أن الصدام العسكري والدموي بينهما كان أمراً حتمياً.

وكان طرد منظمة التحرير من الأراضي الأردنية من قبل النظام الأردني برهان واضح على قوة الأردن للتوصل إلى صفقة سياسية وسلمية مع إسرائيل. وهنا وبعد أن انتصر الملك حسين على المنظمة شعر بأنه تحرر من القيود

(٧٤) أنظر،

Adnan Abu Odeh, *Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process*, (Washington DC: USIP Press, 1999), p. 152.

الداخلية التي اعتقد الملك بأنها كانت تحرمه من هامش المناورة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل. ومع ذلك لم تترق الحكومات الإسرائيلية (كما تم مناقشته في الفصلين السابقين) إلى مستوى تطلعات الملك حسين، وبالتالي أخفقت الحكومات الإسرائيلية في تقديم أي عرض يتناسب وشروط الملك لتوقيع معاهدة سلام. فعدم قدرة أو عدم رغبة حزب العمل الاستجابة لمطالب الملك المتعلقة بالسلام أضعفت من مكانة الأردن في السياسة العربية. فلم يخسر الأردن فقط معركة التمثيل أمام منظمة التحرير في مؤتمر الرباط للعام ١٩٧٤ لكن انتخابات عام ١٩٧٧ أحدثت انقلاباً سياسياً بإسرائيل وجلبت الليكود للسلطة ما أقنع الملك حسين بأن إسرائيل ليست راغبة وليست قادرة على صنع السلام مع الأردن. فالمثل الصهيونية التنقيحية أخافت الملك حسين والأردنيين ودفعتهم للقلق ليس فقط على مستقبل الضفة الغربية والقدس الشرقية ولكن أيضاً على الأردن نفسه هذه المرة.

صحيح أن الأردن تلقى ضربة وهزيمة سياسية إثر قرار مؤتمر الرباط الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، غير أن هذا التطور لم يثن الأردن عن الاستمرار في بحثه عن السلام مع إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات. لكن جهود الأردن للتوصل إلى سلام دائم وشامل مع إسرائيل لم تفض إلى شيء. فمنظمة التحرير أخفقت في إحداث اعتدال على مواقفها تجاه إسرائيل وبالتالي أعاقت محاولات الملك حسين الرامية إلى الحصول على التأييد الدولي لصنع السلام في الشرق الأوسط^{٧٥}. ومما زاد من الطين بلة هو أن البيئة الإقليمية كانت متقلبة بشكل متزايد. فإسرائيل كانت تحت حكم الليكود والذي كان فيه دوائر متطرفة ترى بالأردن فلسطين، كما كانت العراق (الحليف الاستراتيجي للأردن) متورطة في حرب دموية وحرب غير محسومة مع إيران. وعلاوة على ذلك، بقيت فكرة

(٧٥) جرى خلال النصف الأول من الثمانينيات جولتان للمحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بياسر عرفات والأردن بهدف التوصل إلى خطة عمل مشتركة لاستعادة الأرض المحتلة بشكل سلمي، غير أن هذه الجهود فشلت بسبب تكتيكات عرفات ومراوغته وبسبب الاختلافات الداخلية بين الفصائل المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الملك حسين المتعلقة بعقد مؤتمر دولي (يمكّنه من البقاء في سياق الإجماع العربي ويمنحه مظلة لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل) مقيدة بلعبة شد الحبل بين اسحق شامير وشيمعون بيرس مما جعلها فكرة بعيدة المنال. وفي منتصف الثمانينيات عارضت إسرائيل والولايات المتحدة فكرة انعقاد مؤتمر دولي للسلام، وهو ما أضعف من قدرة الملك حسين في اقناع منظمة التحرير للموافقة على الفكرة. وكان لخلاف الملك حسين مع شيمعون بيرس الذي لم يكن قادراً على تنفيذ اتفاق لندن والإخفاق في دفع شامير على الدخول في جهود سلمية مثمرة أن شكّل ضربة أخرى لمحاولات الملك الرامية لصنع السلام.^{٧٦}

ومع اندلاع الانتفاضة الأولى تراجع التأثير الأردني في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته كثفت إسرائيل من النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية بهدف خلق وقائع على الأرض للتأثير على نتائج أي مفاوضات مستقبلية، وفي الوقت ذاته توصل الملك حسين إلى نتيجة واضحة تفيد بأن جهوده لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن لا يعني أن الليكود لن يضم الضفة الغربية. بمعنى آخر توصل الملك حسين إلى نتيجة مفادها أن محاولاته الجادة المستمرة لن تفضي إلى شيء. لكن مع انفجار الأوضاع في الأراضي المحتلة واندلاع الانتفاضة الفلسطينية لم تفلح جهود الملك حسين في الحصول على تأييد سكان الضفة الغربية، وبسبب ذلك لجأ الملك حسين إلى خيار آخر "كاستراتيجية استباقية لحماية مصالحه الحيوية وفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية وبخاصة بعد أن أثبتت القيادة الفلسطينية مراوغتها فيما يتعلق بالتعاون مع الأردن لتسوية الصراع"^{٧٧}.

(٧٦) لم تفض اتفاقية لندن التي نوقشت في الفصل الماضي إلى أي نتيجة، فقد اختلف عليها كل من شيمعون بيرس واسحق شامير (وهما الركيزة الأساسية للحكومة)، وكان لاختلافاتهما والتنافس بينهما أن أفشل المهمة وبالتالي وضع اتفاق لندن على الرف.
(٧٧) أنظر،

Hassan A. Barari, *Jordan and Israel: Ten Years Later* (Amman: Center for Strategic Studies, 2004), p. 24.

وفي الفترة ما بين قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في عام ١٩٨٨ وتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ تغيرت البيئتين الدولية والإقليمية بشكل كبير ما قدّم للأردن فرصاً جديدة وفرض قيوداً في الوقت ذاته. فانهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق عام ١٩٩١ خلق توازن قوى جديد عزز من مكانة إسرائيل الإستراتيجية، فالخلل في موازين القوى أصبح فادحاً لصالح إسرائيل. وبنفس الوقت تقريبا هاجر ما يقارب من مليون مهاجر جديد من دول الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل وهو ما خلق مخاوف في الأردن من أنه قد تلجأ حكومة الليكود إلى تهجير الفلسطينيين من الأراضي المحتلة تجاه الأردن من أجل خلق مساحة إضافية لاستيعاب المهاجرين الروس انسجاماً مع فكرة إسرائيل الكبرى التي كان يُعتقد بأن رئيس الحكومة اسحق شامير يتبناها ويسعى إليها. وهنا برز للسطح كابوس الترانسفير.

موقف الأردن من الدولة الفلسطينية: مدرستان

على مر السنوات تمكن الملك حسين (الذي تمسك بمقاليد صناعة سياسة بلاده تجاه إسرائيل) من إيجاد نوع من التوازن في سياسته ما أمكنه من النأي بالأردن وحمائته من تقلبات الإقليم. وانعكس إصرار الملك حسين على استعادة الأراضي المحتلة ذروة مهنته كملك، وكذلك إيمانه العميق وثقته بقدرته على المضي بدبلوماسية تستند إلى قدراته الشخصية، انعكس ذلك كله على مدى كثافة اتصالاته مع العالم الخارجي. لا تكاد تخلو مقابلة واحدة له مع الإعلام الغربي دون أن يردد الملك حسين اسطوانة وترنيمه الأرض مقابل السلام، فهو لم يكن ليحلم بأي شيء آخر ولم يكن مستعداً لأن يقدم على أي تسوية لا تضمن ترجمة معادلة الأرض مقابل السلام إلى واقع، ومع ذلك لم يكن ذلك سهلاً كما أسلفنا على صفحات هذا الكتاب.

في هذه البيئة الإستراتيجية المتقلبة والتي يصعب التيقن بها والتي أوجدت التحديات والفرص في الوقت ذاته برزت مدرستان (وإن لم يتزائما) عند النخب الحاكمة بالأردن تتعلقان بالموقف من مسألة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير كما هو سائر الشعوب على هذه المعمورة. فالمدرسة الأولى عارضت فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن، وكانت سائدة في أوساط الأجهزة الأمنية والنخب التقليدية، فبالنسبة لأنصار هذه المدرسة كان ينبغي على الأردن أن يلعب دوراً بارزاً في الضفة الغربية وأن لا يسمح بإقامة دولة فلسطينية لأن من شأنها أن تشكل خطراً على الأمن الوطني الأردني، فهي دولة بهذا المعنى كانت ستكون ذات طبيعة متطرفة وكانت ستشكل تهديداً على الأردن وكان من الممكن أن تعمل على إحداث تطرف بين الأردنيين من أصل فلسطيني وتعرض الأردن إلى مستوى كبير من عدم التيقن ومن عدم الاستقرار. والمفارقة في هذا الموقف يتطابق

مع وجهة نظر اليمين الإسرائيلي الذي جادل أبرز رموزه من السياسيين والمفكرين والأكاديميين بأن أي دولة فلسطينية مستقلة ستكون بالضرورة ذات نزعة تحريرية ما يشكل خطرا على كل من الأردن وإسرائيل معا^{٧٨}. ومع ذلك علينا أن نتذكر أن مقولة اليمين هذه كانت وما زالت تستخدم لتبرير التوسع الإسرائيلي الاستيطاني على حساب الفلسطينيين.

وعلى النقيض من المدرسة الأولى ظهرت مدرسة ثانية ترى بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة أمرا وتطورا ايجابيا بالنسبة للأردن ويصب في مصالح الأردن العليا. فهذا التطور سيضع حدا لفكرة الوطن البديل التي يعارضها الأردنيون بقوة. والمناصرون لهذه المدرسة يوظفون مقولات أمنية وديمغرافية لدعم مواقفهم، فهم يجادلون بأن عدم التوصل إلى حل الدولتين سيعني من جملة ما يعني وحدة بين الأردن والفلسطينيين وربما سيفضي (وهنا السيناريو الأسوأ) إلى هجرات فلسطينية جماعية إلى الأردن. وإذا ما تم ذلك فسيكون الفلسطينيون عندها أغلبية بالأردن وسيتمكنوا عندها من إقامة دولتهم مكان الأردن. وهم بذلك يرون أن الإخفاق في ترجمة فكرة حل الدولتين إلى واقع يجب أن ينظر إليه في الأردن كنذير شؤم وكمقدمة لزعة الاستقرار بالأردن. وعلاوة على ذلك فإن من شأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة أن يرسم الحدود بين الأردنيين والفلسطينيين ويفضي إلى بلورة هوية وطنية أردنية مستقلة وواضحة ومختلفة عن الهوية الفلسطينية.

ولفترة طويلة كان الملك حسين يتزعم المدرسة الأولى، وانسجما مع هذا الموقف بذل الملك حسين ما في وسعه لاستعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية للسيادة الأردنية. وأحيانا لعب الملك حسين لعبة مزدوجة إذ خلق انطبعا بأنه مؤيد لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حين أنه وفي الوقت ذاته كان يسعى لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الفلسطينيين.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر،

Efraim Inbar and Shmuel Sandler, *The Risks of Palestinian Statehood, Mideast Security and Policy Study* (Tel Aviv: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1997).

وعلى الرغم من تفضيل الجانب الإسرائيلي للأردن بدلا من منظمة التحرير كشرط في حل الصراع إلا أن قادة إسرائيل كانوا مدركين جيدا بأن الملك حسين ما كان ليوقع على أي اتفاق سلام ما لم يلبَّ هذا الاتفاق مطالبه المعروفة والمتمثلة بالانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران مع تبادل طفيف ومحدود في الأراضي. وكانت مطالب الملك حسين تشكل ثمنا ما كان لأي حكومة إسرائيلية أن تقدم على تقديمه دون التعرض لاهتزازات داخلية^{٧٩}. وفتح فشل الجانبين الإسرائيلي والأردني في التوصل إلى تسوية سلمية الباب على مصراعيه أمام منظمة التحرير الفلسطينية لتزعم مطالب الفلسطينيين في تقرير المصير. وبعد أن وقّع ياسر عرفات اتفاق أوسلو مع رابين في عام ١٩٩٣ بدأت النخب الحاكمة في الأردن تعديل مواقفها حيال فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وفي هذه الأثناء بدأت المدرسة الثانية الظهور في الخطاب الرسمي الأردني وفي الهيمنة على السياسة الأردنية شيئا فشيئا.

وخلال النصف الأول من التسعينيات تطورت دبلوماسية الملك حسين بسرعة وقام بتوثيق علاقته مع اسحق رابين، وكان الملك مدفوعا برغبة وحاجة لإقناع الإسرائيليين لأخذ مصالح الأردن بعين الاعتبار وبخاصة عندما يتفاوض الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على قضايا الحل النهائي، وما أن اطمأن الملك بأن إسرائيل بقيادة رابين ستأخذ في حساباتها مصالح الأردن في قضايا الحل النهائي حتى رمى بثقله خلف فكرة دولة فلسطينية مستقلة. وفي رسالة له وجهها إلى رئيس الحكومة الأردني عبدالسلام المجالي عرض الملك بصراحة موقفه عندما قال: "لقد لاحظنا مؤخرا قيام بعض الدوائر الإسرائيلية التي تزعم بأنها تتكلم باسم الأردن بالادعاء بأن أمننا سيتعرض لخطر في حال قيام دولة فلسطينية... وهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة ونحن نرفضها جملة وتفصيلا. وشعرنا بضرورة توضيح هذا الموقف ليس

(٧٩) لمزيد من التفاصيل حول اللقاءات السرية بين الملك حسين وقادة إسرائيل أنظر إلى كتاب موشيه زاك باللغة العبرية،

Moshe Zak, *Hussein Makes Peace* (Bar Ilan University: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1996).

فقط على المستوى الوطني لأن الأردنيين واعون لموقفنا، ولكن على المستوى الدولي حتى ترى الحقيقة النور وحتى لا تتعرض لتشويه بأي صورة أو شكل. فالأردن لا يخشى أحدا في هذه المنطقة"^{٨٠}.

وبالفعل تأثر الأردنيون بهذا الموقف الرسمي المتطور، ونظرة سريعة على النقاش العام الذي جرى حينها بالأردن تكشف أنه في الوقت الذي أصبح فيه الملك مؤيدا للمدرسة الثانية تكوّن شبه إجماع وطني في الأردن يرى بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة يصب في مصالح الأردن الإستراتيجية. لهذا السبب أيضا رعى الأردن بثقله خلف مبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في بيروت في آذار ٢٠٠٢ وتم التأكيد عليها مرة أخرى في قمة عربية أخرى عقدت عام ٢٠٠٧. فالأردن بهذا المعنى سعى بشكل حثيث لخلق إجماع عربي حول فكرة السلام مع إسرائيل وعمل على تعبئة المجتمع الدولي لدعم تنفيذ حل الدولتين لإنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولم يغفل الأردن الحاجة إلى كسب تأييد الولايات المتحدة لهذه الفكرة، وبالفعل لعب الأردن دورا بارزا في إقناع الرئيس بوش بأهمية خطة خارطة الطريق لتنفيذ رؤية الرئيس بوش بحل الدولتين^{٨١}. ومنذ ذلك الوقت والأردن يركز جهوده على دور محتمل للولايات المتحدة لأن الأخيرة يمكن لها أن تضع الضغوط الضرورية على إسرائيل حتى تستجيب إسرائيل لشروط السلام التي وردت في مبادرة السلام العربية.

وبعد عقود على كفاح الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير وبعد النجاحات النسبية للحركة الوطنية الفلسطينية في تثبيت موطن قدم لها في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة وبعد أن أدرك الجانب الإسرائيلي

(٨٠) رسالة من الملك حسين إلى رئيس الوزراء عبدالسلام المجالي في الرابع من كانون أول ١٩٩٧. الرسالة موجودة على الموقع:

www.kinghussein.gov.jo

(٨١) من نقاش جري بيني وبين مروان المعشر الذي شغل منصب نائب رئيس حكومة عندما كان باحثا في مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في تموز ٢٠٠٦.

أن الورطة الديمغرافية المزمنة تجبره على الانسحاب من الأراضي المحتلة يبدو أن الجانب الفلسطيني أصبح أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق حلمه بتقرير المصير. لكن أيضا لم يمر الفلسطينيون في انقسام كهذا منذ عقود، فحماس سيطرت على غزة عام ٢٠٠٧ بشكل دموي وطردت القوى الوطنية العلمانية الأخرى الأمر الذي أخذ الفلسطينيين خطوة للوراء في مشروعهم وسعيهم لتحقيق الاستقلال وربما مهد الطريق لفوضى قادمة.

ووفقا لهذا التحليل يمكن القول أن الفوضى المتوقعة في الأراضي الفلسطينية ستكون في حال تحققها مصدرا رئيسا لقلق الأردن، فالأردن دائما ما عرض مساعدة الفلسطينيين في سعيهم لتحقيق الأمن والاستقرار. ومع ذلك فثقة الأردن بقدرة الفلسطينيين في استثمار اللحظة التاريخية التي جاءت بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦ لتحقيق حل الدولتين تراجعت تدريجيا. وكان هناك من يتحدث عن إمكانية أن ينظر إلى الأردن ويطلب منها التدخل، والآن ونظرا للجمود في عملية السلام فهناك مطالب متزايدة بأن يلعب الأردن دورا في الضفة الغربية. ففي هذه المناخات المتقلبة، هناك من بدأ يفكر في حتمية انخراط الأردن في الضفة الغربية، والأردنيون قد وجدوا أنه من المكلف جدا الإبقاء على حالة من الابتعاد بينما يفشل الفلسطينيون في السمو فوق خلافاتهم الحزبية والفصائلية لممارسة مسؤولياتهم التاريخية^{٨٢}. وهناك نخب أردنية مؤثرة أبدت قلقا المتزايد من إخفاق الفلسطينيين في إقامة حكومة فاعلة ما يؤجل تنفيذ حل الدولتين وهو ما سيقلل من احتمالية إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف^{٨٣}.

وهنا من المستبعد أن تكون هناك عودة إلى الخيار الأردني في شكله ومعناه التقليدي، فالأردن لم يعد يسعى لحكم الفلسطينيين لأن من شأن ذلك أن يظهر وكأن الأردن هي دولة احتلال ولا يمكن للفلسطينيين إلا أن يعارضوا ذلك

(٨٢) مقابلة مؤلف الكتاب مع عبدالسلام المجالي، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦.

(٨٣) المصدر نفسه.

لمصلحة استقلالهم^{٨٤}. وبعبارة أخرى من غير المتخيل في هذه اللحظة أن يقبل الفلسطينيون بأن يصبحوا أردنيين. وهناك تباين في الرأي بين الأردنيين فيما يخص الدور المستقبلي للأردن في الضفة الغربية. فالملك عبدالله الثاني تخلى عن كل أطماع الأردن السابقة في الضفة الغربية، ولأسباب تاريخية (من ضمنها عدم الثقة المتبادلة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير) تحرك الأردن بحذر في العلاقة مع الفلسطينيين حتى لا يبدو وكأنه يقوِّض من مساعي الفلسطينيين في تحقيق استقلالهم. والموقف الرسمي الأردني يفيد بأنه وعلى الرغم من الحساسيات التاريخية يمكن للأردن أن يلعب دوراً آمناً فقط في الضفة الغربية مع أن مثل هذا الدور قد يكون إشكالياً ولن ترتاح له الكثير من الجماعات الفلسطينية. فالأردن قد يجد أن من مصلحته أن يصبح منخرطاً بشكل غير مباشر في فلسطين خوفاً من مآلات اندلاع العنف غرب النهر. ولهذا السبب عرض الأردن تدريب الشرطة الفلسطينية وإرسال قوات بدر المرابطة في الأردن لمساعدة السلطة الفلسطينية في تهدئة الوضع الأمني. غير أن الكثير من كبار موظفي الدولة الأردنية يرون أن أي انخراط للأردن في مثل هذا الدور يجب أن لا يأتي إلا بعد أن يطلب الفلسطينيون أنفسهم ذلك وبالتنسيق التام مع السلطة الفلسطينية على أن يقتصر مثل هذا الانخراط على الدور الأمني فقط. وفي الوقت ذاته يرى الأردنيون أن هناك حاجة ماسة لإعادة تأهيل شريك فلسطيني للمفاوضات على اعتبار أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لاستباق أي أعمال طائشة من قبل إسرائيل وعلى اعتبار أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لإعادة الحياة لمسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وبهذا الصدد يعارض الإسلاميون واليساريون أي دور محدود للأردن في الضفة العربية قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة^{٨٥}. ويجادلون

(٨٤) ثمة إجماع بين الأردنيين حول هذه النقطة، فخلال مقابلاتي ونقاشاتي مع سياسيين في مواقع رفيعة عبروا عن معارضتهم القوية من حتى مجرد التفكير في فكرة الخيار الأردني والتي تعني لهم انتحارا سياسياً.

(٨٥) مقابلة مؤلف الكتاب مع زكي بن رشيد، الأمين العام لجهة العمل الإسلامي، عمان، ٣٠ حزيران ٢٠٠٦.

بأن أي تورط أردني في الأراضي الفلسطينية قبل قيام دولة فلسطينية سيكون له آثار مدمرة على القضية الفلسطينية، غير أن هؤلاء المنتقدين لمثل هذه الفكرة لم يقدموا خطة عمل بديلة. وفي واقع الحال هناك أعداد متزايدة من بين الأردنيين تعتقد بأن إسرائيل تسعى لإحياء فكرة الخيار الأردني والذي إن تحقق سيعني عمليا القضاء على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي مثل هذا المناخ فإن ردة فعل الرأي العام الأردني ستكون سلبية. وقد حذرت أحزاب المعارضة الأردنية من المشاركة ب "مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني". كما أن الوطنيين الأردنيين وجهوا سهام نقدهم إلى فكرة الدور الأمني للأردن في الضفة الغربية وكرروا مقولات بأن أي عودة لمثل هذا الدور ستكون بمثابة انتحار وطني^{٨٦}. وبشكل عام فإن الأردنيين من مختلف ألوان الطيف السياسي يرون بأن هناك القليل مما يكسبونه والكثير مما يخسرونه في حال قرر ممارسة دور أمني في الضفة الغربية.

ومع ذلك فإن رفض الأردن التدخل في الشؤون الفلسطينية لا يمكن أن يكون قرارا نهائيا، فالموقع الجيوستراتيجي للأردن والتهديد المتصور الناتج عن غياب التسوية على المسار الفلسطيني والتدهور في البيئة الإقليمية هي عوامل يمكن أن تجبر الأردن على أن يمارس دورا في الأراضي الفلسطينية في المستقبل البعيد. ففشل العملية السلمية في أعقاب انهيار مباحثات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ وأحادية شارون^{٨٧} التي ظهرت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أفضت إلى نقاش متقطع في الأردن يتعلق بما هي النتيجة المحتملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالرغم من دعم التيار المركزي في إسرائيل لفكرة حل الدولتين كما تظهر استطلاعات الرأي العلمية فالأردنيون غير مهتمين بذلك^{٨٨}. فهناك انطباع واسع الانتشار عن الأردنيين أن إسرائيل تؤيد الفكرة لفظيا

(٨٦) ناهض حتر، "هل نواجه الكونغرس اليميني منفردين؟" عمون نيوز، www.ammonnews.net.

(٨٧) تبنى شارون فكرة مفادها أن يأسر عرفات ليس ذي صلة وأن لا شريك فلسطيني يمكن أن يتفاوض مع الإسرائيليين، لذلك تبنى مقاربة تستند إلى الانسحاب من غزة بشكل أحادي ودون التنسيق مع الفلسطينيين. فشارون كان يسعى إلى تحديد حدود إسرائيل من جانب واحد.

(٨٨) لمزيد من التحليل العميق لتطور موقف إسرائيل بخصوص فكرة إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين أنظر إلى استطلاعات الرأي التي أجراها مركز تامي لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب، <http://peace.tau.ac.il>.

بينما هي مستمرة في خلق الحقائق على أرض الواقع.

هناك بعض الدوائر في الأردن ترى أن إسرائيل جادة في الانفصال عن الفلسطينيين للحفاظ على الطبيعة الديمقراطية اليهودية. وهذه المقولة التي يرددها بعض الأردنيين جاءت نتيجة لقناعة بأن إسرائيل يمكن لها أن تساعد في إقامة دولة فلسطينية مستقلة شريطة أن يتوقف الفلسطينيون عن العنف، لكنهم يشككون فيما إذا ستكون حدود الدولة قابلة للحياة^{٨٩}. وباختصار، فإن النقاش تمحور حول ثلاث قضايا محددة تتعلق بقدرة الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة وبدور الأردن وباحتمالات الكونغرفدرالية مع الفلسطينيين.

ولغاية الآن فإن الموقف الرسمي في الأردن يركز على الدعم المطلق لفكرة حل الدولتين وأن الدبلوماسية الأردنية هي ملتزمة لتنفيذ حل الدولتين. والنقطة الرئيسة في الأردن هي أن أي ترتيب وحدوي سياسي مستقبلي مع الفلسطينيين لا يمكن التفكير به قبل أن يحقق الفلسطينيون حلمهم في إقامة دولة مستقلة لهم. فبشكل عام يؤيد الأردنيون حل الدولتين من أجل الحفاظ على مصالحهم الوطنية الحيوية. وهناك العديد من الأسباب لاتخاذ مثل هذا الموقف، منها الخوف من العواقب الإستراتيجية المترتبة على احتمال هجرة الفلسطينيين في حال فشل حل الدولتين وأصبح اليهود أقلية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. فالأردن يعرف مصالحه الوطنية بلغة حل الدولتين، وبالفعل حذر الملك عبدالله الثاني في عام ٢٠٠٦ وفي غير مناسبة من أنه في حال فشل التوصل إلى حل الدولتين خلال عامين مقبلين فعندها لن تكون هناك فرصة إقامة مثل هذا الحل المنشود أردنيا^{٩٠}. لم يشرح الملك عبدالله الإطار الزمني (عامان) لكن كان هناك قضيتان يمكن

(٨٩) مقابلة مؤلف الكتاب مع فايز الطراونة، عمان، ٢٠ تموز ٢٠٠٦. في المقابلة أصر فايز الطراونة على أن هناك دولة فلسطينية قائمة وكل ما تحتاجه هو فقط الإعلان عنها. العديد من كبار الكتاب الأردنيين مثل عريب الرنتاوي وفهد الفانك كتبوا عن أن إسرائيل تدعم إقامة دولة فلسطينية. ومؤلف هذا الكتاب كتب الكثير من المقالات والكتب التي تجادل بأن إسرائيل تسعى إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

(٩٠) مقابلة الملك عبدالله مع مجلة التايم الأمريكية، ١٠ أيلول ٢٠٠٦.

استنتجتهما في خطابه التحذيري: وجود خطة خارطة الطريق ومغادرة الرئيس بوش البيت الأبيض في كانون ثاني عام ٢٠٠٩. فالملك كان يخشى أن يتشتت انتباه الإدارة الأميركية تجاه قضايا أخرى أهمها الملف النووي الإيراني والتهديدات الناتجة عن استمرار هذا الملف. فوفقا لفهم الملك عبدالله الثاني فإن تأخير حل الدولتين لأمد غير مسمى من شأنه أن يغير من الواقع في الأراضي الفلسطينية بشكل لا يمكن معه القول بأن الدولة الفلسطينية ستكون قابلة للحياة. فالملك بكل تأكيد يمنح أهمية لعامل الوقت في الصراع وهو عامل ليس لصالح الفلسطينيين ولا الأردنيين.

ومع ذلك وبعيدا عن هذا التحذير الملكي فإن المسؤولين الأردنيين لم يتحدثوا عن خيارات الأردن في حال عدم تحقق حل الدولتين. ويبقى علينا أن ننتظر كيف سيتعامل الأردن مع سيناريو قد تنزلق فيه الأراضي الفلسطينية إلى فوضى أو إذا أضيعت فرصة قيام الدولة المستقلة بشكل نهائي. هل سيتدخل عندها الأردن لمساعدة الفلسطينيين في ترتيب شؤونهم الداخلية؟ وكيف يمكن أن يكون شكل التدخل؟ وهل بالفعل بإمكان الأردن أن يلعب دورا في كل ذلك؟ وهل سينظر الفلسطينيون إلى الدور الأردني بتوجس وسلبية؟ وهل سيحظى الأردن بتأييد شعبي داخلي لمثل هذا الدور؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن للأردن أن يحمي مصالحه في الاستقرار والأمن في هذه الحالة؟

سيناريو الكونفدرالية

لا توجد قضية واحدة في الفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو أخافت الأردنيين أكثر من سيناريو الكونفدرالية. فبشكل عام، يمقت الأردنيون هذا التعبير والكثير منهم يرونه تعبيرا ملطفا لحل معضلة إسرائيل الديمغرافية على حساب الأردن. والتيار السائد في الأردن ما يزال ينظر إلى هذا المفهوم كمشروع إسرائيلي لإكراه الأردن على تبني خيار ترجمته لمصالح إسرائيل. ومع أن هذا الخيار كان على أدنى سلم الأولويات لثلاثة عقود خلت إلا أنه ظهر على السطح مرة أخرى على مدار العقد الماضي. وبما أن الأردنيون لا يرون فائدة لهم من هذا السيناريو فالمفهوم أصبح تعبيرا عن الإضرار بمصالحهم ولهذا يرفضونه.

وفي أكثر من مناسبة وضح الملك عبدالله الثاني أن الكونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين هي مسألة يحددها الطرفان بعد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وحسب رغبة الشعبين^{٩١}. بمعنى أن هذا السيناريو هو ممكن فقط عندما يكون هناك ترتيبات خلاقة ومبتكرة يشعر الفلسطينيون فيها بأن أحلامهم الوطنية قد تحققت ويشعر فيها الأردنيون أنهم لن يقدموا ككبش فداء خدمة لإسرائيل والفلسطينيين معا. فالكونفدرالية ستحوّل الشرق أردنيين إلى أقلية في بلدهم، وما زال النقاش حول هذه النقطة مستمرا، فهناك من يرى أن لا مشكلة مع تعبیر الكونفدرالية وأن القضية تتعلق فقط في التوقيت. فهم يرون أن الكونفدرالية تعبیر عن ترتيب سياسي حيوي مع أنهم حذرون من المناداة بها علنا قبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فمطلب كهذا

(٩١) أعلن الملك حسين علنيا وفي مناسبات عديدة بأن الكونفدرالية ليست في قاموسه السياسي، وبعد أسابيع قليلة من وفاة الملك حسين في شباط ١٩٩٩ طرح ياسر عرفات فكرة الكونفدرالية مرة أخرى، غير أن الملك عبدالله رأى في طرح عرفات امتحانا مبكرا له لذلك أكد على موقف والده في رفض الفكرة.

وبهذا التوقيت سيثير حفيظة غالبية الأردنيين. ولهذا السبب يشدد المسؤولون الأردنيون على ترتيب الأحداث، بمعنى ماهي الخطوة التي ينبغي أن تأتي أولاً، وهنا الحديث عن إقامة دولة فلسطينية أولاً ثم الاتفاق على الكونفدرالية في حال قبولها من قبل الجانبين.

وعلى نحو لافت هناك من بين النخب الأردنية من هو ليس مقتنعا بأن الدولة الفلسطينية سوف ترى النور، ومع ذلك فهم يقترحون نوعاً مبتكراً من الكونفدرالية أو الاتحاد الفيدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني القائم حتى قبل أن يصل إلى وضع دولة^{٩٢}. ويبرز من بين هؤلاء رئيس الحكومة الأردني الأسبق عبدالسلام المجالي، الرجل الذي وقع معاهدة سلام مع اسحق رابين عام ١٩٩٤. وبهذا الصدد يقول عبدالسلام المجالي أن المشروع "ليس كونفدرالية أو فيدرالية وإنما الاثنان معاً". فوفقاً لهذا السيناريو سيقود الملك عبدالله الثاني الدولة الهاشمية المتحدة الجديدة بسبب النسب الهاشمي وانحداره من سلالة النبي عليه الصلاة والسلام^{٩٣}. وهذه الدولة الجديدة سيكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية سيتناوب على رئاستها الأردنيون والفلسطينيون بشكل دوري. ووفقاً لعبدالسلام المجالي فإن هذا الترتيب سوف يفضي إلى التخفيف من حدة هوس الفلسطينيين بمسألة الهوية الفلسطينية. فالهويتان الفلسطينية والأردنية سيتم التعامل معهما وفق معادلة "الدولة الهاشمية المتحدة- فلسطين" في حين ستكون بالنسبة للأردنيين "الدولة الهاشمية المتحدة- الأردن". ويعتقد المجالي أن هذا الترتيب هو أفضل آلية لتحقيق حل الدولتين لأن إسرائيل تحتاج وتريد الأمن والفلسطينيون غير قادرين على طمأنة الإسرائيليين في هذه النقطة على وجه التحديد. غير أن مثل هذه الدولة الكونفدرالية بوجود الأردنيين ستكون بوضع يمكن من خلالها توفير الأمن لإسرائيل وستقنع إسرائيل على تقديم التنازلات المطلوبة في الأرض لتحقيق السلام^{٩٤}.

(٩٢) مقابلة مؤلف الكتاب مع عبدالسلام المجالي، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦. وجاءت المقابلة بعد أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، لكن المجالي أيضاً كان قد تقدم بنفس الأفكار حتى قبل انتصار حماس الانتخابي.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) المصدر نفسه.

والمجالي بهذا الطرح يستند إلى فهمه لما تبحت عنه إسرائيل، فالأخيرة تحتاج الأمن والانفصال عن الفلسطينيين وقضيتهم، ويرى المجالي أن العنف الفلسطيني ناتج عن شعور الفلسطينيين بأنهم محاصرون وهو أمر لا يؤثر فقط على إسرائيل وإنما أيضا على الأردن. ولإعطاء مقولاته قوة أكثر، يجادل عبدالسلام المجالي بأن حماس والأخوان المسلمين سيدعمون مثل هذا الخيار وأن الولايات المتحدة لها مصلحة في هذه الخطة أيضا لأنها ستفضي إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط. وفي نهاية الأمر فإن مثل هذا الترتيب الكونفدرالي سيمنح إسرائيل (التي تتردد في الموافقة على منح الفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة خوفا من أن تتحول هذه الدولة إلى مصدر للإرهاب) الضمانة الأمنية. والمجالي واثق من أن الموقف الإسرائيلي سيكون مختلفا لو أصبح الأردن هو الشريك في الحل. ويلخص موقفه ورأيه بما يأتي: "هذا هو الترتيب العملي الذي تريح فيه كل الأطراف". وحتى يتم تجنب خلق انطباع بأن هذا المشروع هو مؤامرة إسرائيلية أردنية لإحياء الخيار الأردني يقترح المجالي أن على الأردن أن لا يعلب دورا مبادرا بل على الفلسطينيين أن يبادروا في طرح مثل هذا الترتيب أولا^{٩٥}.

ومن الظاهر للعيان أن إستراتيجية المجالي تستند إلى فرضية مفادها أن إسرائيل ستسحب إلى حدود الرابع من حزيران مع إجراء تبادل أراضٍ بنسبة طفيفة. غير أن الواقع هو أكثر تعقيدا من طروحات المجالي وفهمه السطحي للسياسة الإسرائيلية. فنظرا لدينامكية اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل من الصعب أن نتخيل أن هناك أي حكومة إسرائيلية يمكن لها أن تنجو من العواقب والنتائج السياسية إذا ما قررت هذه الحكومة أو تلك الموافقة على الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران دون أن يكون هناك تبادل للأراضي بنسبة كبيرة^{٩٦}.

وحتى لو افترضنا لغاية النقاش أن هناك شريكا إسرائيليا قادر وراغب في الانحساب الى الخط الاخضر، فإن الأردنيين أنفسهم لا يوافقون على مفهوم

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Hassan A. Barari, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2003* (London and New York: Routledge, 2004), p. 2.

الحل الكونفدرالي أو الفيدرالي أو على محتوى مثل هذا الترتيب. فالمجموعة الأردنية الرئيسة التي تختلف مع هذه الفكرة تتكوّن من الوطنيين الشرقيين الذين لا يرون أي فائدة مرجوة تعود على بلدهم بالنفع من أي وحدة مع الفلسطينيين. وتجادل هذه المجموعة بأن هناك دولة فلسطينية قائمة على أرض الواقع نتيجة لتفاهات أوسلو، فهناك سلطة فلسطينية وحكومة وبرلمان وشعب وإقليم محرر جزء منه، بمعنى أن المطلوب فقط أن يحقق الفلسطينيون استقلالهم عن إسرائيل. وفي هذا السياق يقول رئيس الحكومة الأردني الأسبق فايز الطراونة بأنه "وخلال مفاصل مهمة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي كانت هناك قوى إسرائيلية وبعض الفلسطينيين يحاولوا أن يحلوا القضية الفلسطينية على حساب الأردن"^{٩٧}. ويجادل الوطنيون الأردنيون بأن مجرد الدخول في مثل هذه الترتيبات التي يقترحها المجالي قبل قيام الدولة الفلسطينية وقبل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير سيفسر بأنه مؤامرة ضد الفلسطينيين.

والأهم من وجهة نظر الوطنيين الأردنيين هو أن يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق الاستقلال، فلو أبدى الأردن رفضاً قاطعاً لفكرة الكونفدرالية فإن من شأن ذلك أن يدفع طرفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى التوصل إلى اتفاق تسوية يمكن له أن يلبي الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية ما يمكنهم من إقامة دولة متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة بحدود مشتركة مع الأردن. ويرى فايز الطراونة أن أفكار المجالي ضارة بالأردن ويمكن لها أن تلغي المملكة على المستوى الرسمي. وبهذا الصدد يقول الطراونة أن "الملك حسين اقترح مشروع المملكة المتحدة عام ١٩٧٢ وقد عارض هذه الفكرة في حينها العرب، لكن الظروف الآن مختلفة، فالملك حسين اقترح الفكرة في سياق محاولته استعادة الضفة الغربية للسيادة الأردنية، أما الآن فهناك دولة فلسطينية، فلماذا إذن الكونفدرالية؟"^{٩٨}.

ويتضح أن معارضة الأردنيين لفكرة الكونفدرالية لم تأت من فراغ، فهناك

(٩٧) مقابلة مؤلف الكتاب مع رئيس الحكومة الأسبق فايز الطراونة، عمان، ٢٠ تموز، ٢٠١٤.

(٩٨) المصدر نفسه.

مخاوف حقيقية من الميزان الديمغرافي الذي سينتج في حال تنفيذ الفكرة، وعلى وجه التحديد يرى الأردنيون أن تغييرا في الميزان الديمغرافي لصالح المكوّن الفلسطيني من شأنه أن يمكّن الفلسطينيين من السيطرة على الأردن. وقد حذر الطراونة من أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سعى للكونفدرالية بطلب من شيمعون بيرس لأن عرفات اعتقد بأن مزيج الديمغرافيا والديمقراطية سيمكنه من السيطرة على الأردن^{٩٩}. وبهذا المعنى ستعمل الكونفدرالية على حل مشكلة اللاجئين، لكنها ستكون في صالح الفلسطينيين ديمغرافيا ما يؤهلهم لاستلام السلطة في الأردن سلميا وبالطرق الديمقراطية، وهو أمر لم تحققه المحاولة الفاشلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٠^{١٠٠}.

وفي المقابل، يُعد عدنان أبو عودة المستشار السياسي الأسبق للملك حسين والملك عبدالله من أهم مؤيدي فكرة الكونفدرالية. فوفقا لأبي عودة ستخدم الكونفدرالية مصالح الفلسطينيين والأردنيين معا، لكنه حذر في الوقت ذاته من أن إسرائيل لن تقبل بهذا الحل^{١٠١}. فإسرائيل بهذا المعنى مستعدة لخلق شروط طارئة للشعب الفلسطيني من أرضه على أمل أن يغادر الفلسطينيون مدنهم وبلداتهم، لهذا يجب أن تقام الدولة الفلسطينية أولا وبعدها يمكن الحديث عن الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين على قدم المساواة^{١٠٢}. وهذا المنطق الذي تحدث به عدنان أبو عودة وجد صدى ايجابيا لدى رئيس حكومة أردني اسبق وهو طاهر المصري. والأخير هو سياسي بارز وسبق له أن تولى منصب وزير خارجية ورئيس حكومة ثم رئيس مجلس نواب ثم رئيس مجلس أعيان. فالمصري يؤيد الكونفدرالية بين الفلسطينيين والأردنيين ويجادل قائلاً أن مثل هذا الخيار الجيد لا يمكن له أن يرى النور قبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة لأن التفكير الصهيوني ما زال مسيطرا على السياسية

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) مقابلة مؤلف الكتاب مع عدنان أبو عودة، عمان، ٢٣ تموز ٢٠٠٦.

(١٠٢) المصدر نفسه.

الإسرائيلية. إسرائيل تبحث عن طريقة لطرد الفلسطينيين تدريجياً إلى الأردن، ولهذا السبب يقول طاهر المصري أن الأردن الآن مهدد أكثر من أي وقت مضى بالرغم من وجود معاهدة سلام وهي معاهدة لا تقدم أية ضمانات سياسية لحماية مصالح وحقوق الأردن^{١٣}. الالفت أن الإسلاميين في الأردن يؤيدون مفهوم الكونفدرالية مع فلسطين لكن ذلك فقط بعد أن يحقق الفلسطينيون الاستقلال^{١٤}.

وباختصار شديد، يمكن القول أن مفهوم الكونفدرالية ليس بجديد على النقاش العام بالأردن، لكن وبسبب الوضع الفلسطيني الحالي الذي ما زالت فيه إسرائيل تنتكر للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة فإن هناك مخاوف مشروعة بأن الفلسطينيين سيقبلون بهذا الخيار نتيجة لضئك الحياة لكنهم لن يقبلوا به إلا على المدى القصير، لهذا يمكن فهم مخاوف الأردنيين من أن يتحولوا إلى أقلية وهذا ربما العائق الأهم لمنع التفكير جدياً بسيناريو الكونفدرالية.

(١٠٣) مقابلة مؤلف الكتاب مع طاهر المصري، عمان، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

(١٠٤) المصدر نفسه.

الخاتمة

نختم بالتركيز على الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية التي نوقشت في هذا الفصل، فنظرا لهذه الاعتبارات ما زالت السياسات الإسرائيلية تؤثر على الأردن سلبا وإيجابا. وبالتالي يمكن فهم تأييد الأردن لحل الدولتين بوصفه الآلية الوحيدة لخدمة مصالح الأردن، لكن تحقيق مثل هذا الحل هو أمر في يد إسرائيل بدرجة كبيرة أكثر من كونه أمرا تتحكم به الأردن.

لقد شكل صعود الحركة الوطنية الفلسطينية ونجاحاتها وكذلك السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سببا رئيسا لكي يعيد الأردن النظر في معارضته التاريخية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن. وبعد أن توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاقية أوسلو أصبح الموقف الرسمي الأردني مؤيدا لفكرة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. غير أن التطورات في العقد الأخير والتي تميزت بالاحتلال الفلسطيني وهيمنة اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم في تل أبيب دفعت بالعديد من الأردنيين إلى الاعتقاد بأن حل الدولتين سيتأجل لأمد غير مسمى. وبالنسبة لكثير من الأردنيين فإن إخفاق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وتكتيكات إسرائيل المعيقة (التشديد المستمر للوحدات الاستيطانية) أسهم في التقليل من فرص وآمال تحقيق حل الدولتين.

ونتيجة لكل هذا عرض الأردن بشكل مستمر مد يد العون للفلسطينيين لمساعدتهم في مساعدهم لتحقيق الأمن والاستقرار. ومع مرور الوقت تددت آمال الأردنيين بإمكانية حل الدولتين وازداد الاعتقاد بأن الوقت الذي يطلب فيه من الأردن لعب دور فاعل في إنهاء الصراع قد يأتي قريبا. طبعاً هناك تباين بالأفكار بين الأردنيين حول طبيعة الدور الأردني في الضفة الغربية، فالحكومة الأردنية حذرة ومتيقظة والملك عبدالله الثاني تخلى عن كل أطماع النظام السابقة في الضفة الغربية. ولأسباب مختلفة وبخاصة الأسباب التاريخية المتعلقة بغياب الثقة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية تبنى

الأردن مقارنة حذرة حتى لا يتهم بأنه يقوض مساعي الفلسطينيين في تحقيق الاستقلال ودحر الاحتلال الإسرائيلي.

ومع ذلك علينا أن ننتظر لنرى كيف سيرد الأردن على مطالب الوحدة بالكونفدرالية مع الفلسطينيين في حال أصبح هناك مبررا لها، فخوف الأردنيين من المشكلة الديمغرافية المترتبة على أية علاقة مع الفلسطينيين هو خوف حقيقي وواقعي ومشروع، فنصف الشعب الأردني هو من أصل فلسطيني، ومع أن لا احتكاك بين المكونين في العقود الماضية إلا أن الظروف قد تتغير ويصبح التوتر أمرا محتملا. وبالنتيجة يمكن القول أنه وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على انخراط الأردن في القضية الفلسطينية ما زال الأردن يعاني من معضلته الإسرائيلية.

الفصل الرابع:

**فشل النموذج: من سلام
دافئ إلى سلام بارد**

تقديم

بعد عقود من المحادثات والعلاقات السريّة وشبه الرسمية السرية وسياسة جر القدم توصل الجانبان الإسرائيلي والأردني إلى اتفاقية سلام وقعت في تشرين أول ١٩٩٤، وهي معاهدة احتفى بها الجانبان الرسميان بكثير من الزهو. حينها كانت كل الظروف المحيطة تشير إلى أن إسرائيل والأردن سوف يتخذان موقفا محسوبا لدفع عملية السلام قدما وبخاصة بعد أن وضحت الحكومتان أن المضي قدما في عملية السلام يصب في مصالح البلدين. فالملك حسين أوضح بأن هذا السلام مع إسرائيل هو سلام من أجل شعبه في حين قام رابين بالترويج للسلام مع الأردن بوصفه سلاما صنعه رابين مع طرف عربي يحظى بقبول شعبي إسرائيلي، فكان رابين يشعر بزهو بالغ وهو يشير إلى أن السلام مع الأردن كان انجازا يعود إليه وليس لغيره من منافسيه. فرابين سعى لدخول التاريخ كصانع سلام مع الأردن لعلمه أن السلام مع الأردن سيكون أمرا شعبيا في إسرائيل.

وسط هذه الأجواء التي كانت تتسم بالتفاؤل كان هناك أمل عند صناع القرار لدى الجانبين بأن يعم السلام الدافئ. وفي سياق سعيه لبناء دعم شعبي للسلام مع إسرائيل كرر الملك حسين مقولة واحدة متعلقة بعوائد السلام المنتظرة. فمنذ البداية استوعب الملك حسين بأن الدعم الشعبي لمعاهدة السلام ما كان ليكون من دون شروط، فهناك العديد من الأردنيين الذين وضعوا آمالا في أن يساهم السلام مع إسرائيل في تخفيف العبء الاقتصادي في وقت كان فيه الأردنيون يترنحون تحت شدة وطأة الضنك الاقتصادي. وعندما تبين أن عوائد السلام سراب أدار الأردنيون ظهرهم للسلام ولم تعد الاتفاقية تحظى بأي تأييد شعبي يذكر.

عقدان من الزمن مرّا على معاهدة السلام، ولا يخفى على المراقب بأن التأييد الشعبي لهذه المعاهدة تراجع كثيرا، ويبدو من الصعوبة بمكان أن

تتطور علاقات صحية مع إسرائيل في حين مازالت إسرائيل تنكسر لحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة مستقلة لهم. ولهذا فإن إقامة سلام دافئ مع الأردن سيكون مستحيلا في ظل استمرار الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. في الوقت ذاته، لا يبدو أن الإسرائيليين متحمسون أو متفقدون مع وجهة نظر الأردن بأن حل الدولتين هو اللعبة الوحيدة المتاحة أمام إسرائيل، فهناك درجة من الاستهزاء الإسرائيلي بمثل هذا الموقف انعكس ذلك في تصريحات صدرت عن رموز اليمين الإسرائيلي استهدفت الأردن في أكثر من مناسبة. ولا تتفق إسرائيل مع ما يردده الأردنيون بأن للسلام الدافئ متطلبات سابقة تتلخص بأن تنتبه إسرائيل لضرورة حل الصراع مع الفلسطينيين.

في المقابل، تبدو سياسات إسرائيل مستفزة من وجهة النظر الأردنية، فمثلا قامت إسرائيل بمحاولة لاغتيال خالد مشعل في عمان ١٩٩٧. وخالد مشعل (وإن كان رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية) إلا أنه في حينها كان مواطنا أردنيا، حيث شكلت المحاولة لقتله اعتداءً على السيادة الأردنية وعبرت عن عدم احترام إسرائيل للمعاهدة التي وقعتها مع الأردن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت الحكومة الإسرائيلية بسلسلة من الأفعال الأحادية في القدس الشرقية ما أقنع الأردنيين بأن إسرائيل لا تحترم ما تعهدت به. وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر الطريقة التي استهدفت بها إسرائيل الفلسطينيين أبان انتفاضة الأقصى وحروبها في لبنان ٢٠٠٦ ومن ثم ثلاثة حروب ضد حماس في قطاع غزة. كل ذلك ناهيك عن السياسة الإسرائيلية العابرة للحكومات الممنهجة والتي تقضي باستمرار بالنشاط الاستيطاني ما يدمر عملية السلام، كل ذلك زود القوى المعارضة للتطبيع من بين الأردنيين بذخيرة فعّالة ما جعل من التطبيع مع إسرائيل أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. وبالتالي وبدلا من إيجاد سلام دافئ بين الجانبين يمكن القول أن السلام بين البلدين حنى منحى النموذج المصري في السلام البارد.

يتفحص هذا الفصل فشل نموذج السلام الدافئ ويتألف الفصل من قسمين. يعالج القسم الأول فشل نموذج السلام الدافئ مركزا على ثلاثة أسباب رئيسة لذلك هي: غياب عوائد السلام، صعوبة فصل العلاقات الثنائية عما يجري على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وانتقال المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين بعد مقدم نتيناهو عام ١٩٩٦ وظهر ذلك بشكل أوضح عندما أصبح اريئيل شارون رئيسا للوزراء مطلقا العنان لسياسة أحادية لم تعترف بالآخر. أما القسم الثاني فيتناول العوائق التي أضعفت من فرص التطبيع بين الإسرائيليين والأردنيين. وفي الخاتمة يلقي الفصل الضوء على الانتقال في مركز السياسة الإسرائيلي إلى اليمين وكيف أثر ذلك سلبا على عملية السلام والعلاقات مع الأردن.

فشل نموذج السلام الدافئ

يتفق أغلب المحللين بأن العلاقات الأردنية الإسرائيلية كانت على الطريق الصحيح في أول عام ونصف تلت توقيع المعاهدة، ولكن عندما أصبح بنيامين نتيناهو رئيسا للوزراء في تل أبيب أصاب السلام فتور لم يتعاف منه لغاية هذا اليوم. فثمة عوامل ساهمت بشكل كبير في تدهور دعم الشعب الأردني لعملية السلام منها: عدم تحقق عوائد السلام، وصول العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية إلى أدنى مستوى لها، قيام إسرائيل بعملية عناقيد الغضب في جنوب لبنان عام ١٩٩٦، قيام إسرائيل بخطوات أحادية واستفزازية في القدس الشرقية، تصاعد قوة الجماعات المناهضة للتطبيع في الأردن، إضافة إلى الأحداث التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى إلى هذا اليوم.

فالمسؤولون الرسميون في الأردن كانوا متحمسين لبدء سلام دافئ مع إسرائيل، وكان هناك آمال كبيرة معقودة على معاهدة السلام إذ جادل الرسميون بأنها تخدم مصالح الأردن. فمباشرة بعد مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في عام ١٩٩١ بدأ الملك حسين التحضير والتلاعب بالمشهد السياسي الداخلي استعدادا لسلام محتمل مع إسرائيل. وكانت الخطوة الأولى المطلوبة هي ضمان أن لا يحرز الإسلاميون وتحديدًا حركة الإخوان المسلمين الممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي نصرا انتخابيا كبيرا في الانتخابات التي كان مزعم عقدها في شهر تشرين ثاني ١٩٩٣. لهذا السبب قامت الحكومة الأردنية بإدخال تعديلات على قانون الانتخاب معتمدة نظام الصوت الواحد المصمم لتقليص فرص الإخوان المسلمين في الحصول على مقاعد نيابية كافية تمنحهم قوة تصويتية لتعطيل مشاريع الملك في السلام مع إسرائيل. وفهم الإسلاميون هذه الخطوة واحتجوا عليها إلا أنهم أذعنوا بعد ذلك وشاركوا في الانتخابات^{١٥}.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Russell E. Lucas, *Institutions and Regime Survival Strategies: Collective Action and Path Dependence in Jordan*, Ph.D. dissertation (Georgetown University, 2000) pp.126-136.

وكانت مراهنة الملك حسين صحيحة إذ أدى قانون الانتخاب الجديد الغرض منه وخسر الإسلاميون عددا من المقاعد النيابية في حين حقق مرشحو العشائر والمرشحون المقربون من الدولة أو المحسوبون عليها الأغلبية النيابية. فبجرة قلم واحدة نجح الملك حسين في إزاحة أهم عائق داخلي أمام توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

ولم تكتف الحكومة بالتلاعب بالمشهد النيابي وإنما شنت حملة إعلامية قبل أشهر من توقيع معاهدة السلام لتعبئة الشارع وحشد الأردنيين لكي يدعموا فكرة معاهدة سلام مع إسرائيل. ولم تكن محاولة تعبئة الشارع سهلة نظرا لغياب السلام العادل والشامل بين العرب وإسرائيل الذي كان يخشى بأن يكون السلام منفردا. وعلاوة على ذلك، لم يكن الشعب الأردني مستعدا لقبول السلام مع إسرائيل في وقت مازالت فيه إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية. ولهذا السبب قاد الملك حسين شخصا الجهد لحشد الدعم وبهذا يكون الملك حسين قد أخذ على عاتقه تحمل مسؤولية التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وبهذه الطريقة بدا الأمر وكأن أي معارضة لمعاهدة السلام التي كانت تلوح في الأفق وكأنها معارضة للملك شخصيا، وهو أمر ليس سهلا في ذلك الوقت.

وفي تلك الأثناء نشط الرسميون في الترويج للسلام مع إسرائيل مستندين إلى جملة من المقولات التي تؤكد على أن السلام مع إسرائيل من شأنه أن يعزز من مكانة ومنعة الأردن في إقليم غير مستقر^{١٠٦}. فهناك من جادل بأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل من شأنه أن يسمح للأردن بأن يستعيد كافة حقوقه ومطالبه. ووفقا للموقف الرسمي، فمعاهدة السلام كانت ستفضي إلى حل كل المسائل العالقة بين الجانبين والمسؤولة عن استمرار النزاع. وفي إطار مسعاه للحصول على مصادقة البرلمان الأردني على معاهدة السلام شجع رئيس الوزراء عبدالسلام المجالي أعضاء البرلمان المصادقة على الاتفاقية لأنها

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل على الحجج الرسمية أنظر،

Paul Scham and Russell E. Lucas, "Normalization and Anti-normalization in Jordan: the Public Debate," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 3 (September 2001), pp.54-70.

ستمكّن الأردن من استعادة حقوقه في المياه والأرض وستحمي الأردن من الأخطار والمؤامرات وستحصن حدود الأردن^{١٠٧}. فحسب الرواية الرسمية فإن الأردن سيحصل على حقه وحصته في مصادر المياه من نهر الأردن وأن إسرائيل ستعيد للسيادة الأردنية أراض أردنية محتلة. وعلاوة على ذلك أصر الرسميون بأن إسرائيل بتوقيعها على معاهدة سلام مع الأردن إنما تعترف بأن الأردن ليس فلسطين وأن فكرة الوطن البديل قد دفنت مرة وللأبد^{١٠٨}. وأبرز الرسميون في روايتهم هذه أهمية المفاوضات متعددة الأطراف والتي كان من المفترض أن تغطي وتشمل القضايا الإقليمية مثل اللاجئين والتعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي، وهي قضايا للأردن فيها مصالح حيوية.

أما الحجة الثانية والمهمة التي وظّفها النظام لحشد التأييد لمعاهدة السلام فهي أن السلام مع إسرائيل هو الخيار الإستراتيجي الوحيد، فالأردن كان يعاني من عزلة إقليمية نتيجة لموقفه الذي فسر بأنه مؤيد للعراق خلال احتلال الغزو العراقي لدولة الكويت. وكان لهذه العزلة كلفة اقتصادية باهظة أرهقت الاقتصاد الأردني. فكان لا بد من انتهاز الفرصة لفك العزلة المفروضة على الأردن، وهنا علينا أن نتذكر أن السياسة الخارجية الأردنية كانت دائماً وما زالت مصممة لكي تمكن الأردن من الحصول على ما يسمى بالريع الاستراتيجي (Strategic rent). وفي هذا السياق، تم تقديم معاهدة السلام كخيار حكيم يمكن له مساعدة الأردن في مواجهة التحديات المستقبلية. واتهم أنصار المعاهدة منتقديها بأن لا بديل أفضل لديهم، وهو ما حدا بأحد كتاب الأعمدة المشهورين في الأردن طارق مصاروه بأن يكتب قائلاً أن الجبل كان يلتف بشده على عنق الأردن وكان من الممكن أن يخنق البلد^{١٠٩}.

(١٠٧) الجوردان تايمز، ٣١ تشرين أول ١٩٩٤.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Marc Lynch, *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan's Identity* (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 166-197

(١٠٩) اقتباس في دراسة،

Paul Scham and Russell E. Lucas, *op. cit.*

وكثيرا ما وظف النظام عوائد السلام كجزرة لحشد التأييد ودفع الأردنيين للوقوف خلف السلام مع إسرائيل، ونظرا لأن الاقتصاد الأردني كان يمر بمرحلة حرجة كان الملك يعتقد بأن عوائد السلام ستكون سببا كافيا للأردنيين لدعم المعاهدة. فالحكومة الأردنية ركزت على أن العوائد المتوقعة للسلام من شأنها أن تساعد الأردن جذب استثمارات أجنبية مباشرة لخلق فرص العمل وبخاصة في قطاع السياحة^{١١٠}.

في المقابل، كانت المعارضة المكوّنة من الإخوان المسلمين وجناحها السياسي جبهة العمل الإسلامي والقوميين العرب واليساريين يسوقون حججا وأسبابا لثني المجتمع الأردني عن تأييد المعاهدة ولدعم موقفهم في معارضة المعاهدة^{١١١}. وفي هذا السياق قالوا بأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل يؤشر على أن الأردن ابتعد عن التنسيق العربي، فاليساريون والقوميون العرب قالوا بأن المعاهدة نفسها هي مخالفة لمبادئ قرارات مجلس الأمن وبخاصة قرار رقم ٢٤٢، وقرار رقم ٣٣٨، إضافة إلى مخالفتها لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤. وأحد أهم أسباب معارضة المعاهدة هو موضوع اللاجئين وحقوقهم في العودة، فالمادة الثامنة من المعاهدة تنص على ما يأتي:

أولا، اعترافا بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

ثانيا، اعترافا من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل

(١١٠) عن هذه النقطة بالتحديد أنظر،

Hassan A. Barari, *Israel Jordan: Ten Years Later* (Amman: Center for Strategic Studies, 2004).

(١١١) لمزيد عن هذا الموضوع أنظر،

Paul Scham and Russell E. Lucas, *op. cit.*

على الصعيد الثنائي، وسيسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، ومقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يأتي:

أ. فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رابعة بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب. فيما يتعلق باللاجئين:

١. ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢. في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

ت. من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

وبالنسبة للمعارضة فإن هذه المادة المتعلقة بالنازحين واللاجئين قد حرمت اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقه في العودة إلى وطنه. وهنا علينا أن نتذكر أن مشكلة اللاجئين تمثل القضية الجوهرية للصراع وما كان ينبغي أن يتم التعامل معها كقضية إنسانية. وأكثر من ذلك، اتهمت الكثير من جماعات المعارضة في الأردن بالقبول الضمني لتوطين اللاجئين في الأردن بدلا من إيجاد طريقة لمساعدتهم في ممارسة حقهم في العودة.

ولم تقبل المعارضة الأردنية بأقوال الحكومة من أن الأردن بتوقيعه معاهدة سلام مع إسرائيل استعاد حقوقه في المياه والأرض. ففي واقع الحال، وافقت الحكومة الأردنية على مبدأ تأجير الأرض (التي عادت إلى السيادة الأردنية) إلى إسرائيل، وهذا تعبير عن انتقاص من السيادة الأردنية^{١١٢}. وأخيرا شددت

(١١٢) حمزة منصور، جوردان تايمز، ٦ تشرين ثاني ١٩٩٤.

المعارضة على أن معاهدة السلام مع إسرائيل أفضت إلى تضييق مجال الحريات العامة والحريات السياسية في الأردن. وبهذا تتهم المعارضة الحكومات الأردنية المتعاقبة بالاستدارة عن عملية الانفتاح واللبلة السياسية^{١١٣}. وبالرغم من تنفيذ العديد من المظاهرات احتجاجا على توقيع معاهدة السلام، لم تمنح الحكومة الأردنية إذن سماح لتنفيذ المسيرات.

ويبدو أنه وفي خلال النصف الأول من التسعينيات كانت عملية السلام في تقدم ملحوظ وكان باديا للعيان أن العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل تسير بشكل سلس. لذلك ساد انطباع بأن الأردن وإسرائيل بصدد تقديم أمودج جديد للسلام وذلك نظرا لأن القيادتين الأردنية والإسرائيلية كانتا تضعان السلام على رأس أولوياتهما. فكانت العلاقة الثنائية مع إسرائيل أولوية بالنسبة للملك حسين وهذا صحيح أيضا بالنسبة إلى رابين. وكان الملك حسين مؤمنا بأن رابين رجل "شجاع" وجدير بالثقة. وفي المقابل كان الإسرائيليون بالإجمال يرون بالملك حسين شريكا جادا وصادقا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهناك الكثير من المؤشرات التي تدعم هذه المقولة، فمثلا أجرى استطلاع رأي في إسرائيل في تموز ١٩٩٤ كشف عن أن هناك ٨٦,٨% من الوسط اليهودي في إسرائيل يؤيد قيام الملك حسين بزيارة إلى القدس، بينما بلغت نسبة الذي يؤيدون زيارة عرفات للقدس من الوسط اليهودي ما يقارب من ٣٦,٣%^{١١٤}. وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن هناك نوعا من الارتياح لشخص الملك دون سواه من قادة العرب.

طبعا في الدول الصغيرة مثل الأردن وإسرائيل يلعب عامل الشخصية دورا هاما في صناعة القرار السياسي، وبهذا يمكن القول أن عامل الشخصية (وهنا الحديث عن الملك حسين واسحق رابين) ساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات

(١١٣) في هذا السياق ولمزيد من التفاصيل أنظر،

Laurie Brand, "The Effects of the Peace Process on Political Liberalization in Jordan," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28 No.2 (Winter 1999), p. 52-67. 45.

(١١٤) لمزيد من التفاصيل عن هذا الاستطلاع انظر مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام، تموز ١٩٩٤، <http://www.tau.ac.il/peace/index.html>.

بين البلدين. والمقولة السائدة عند المسؤولين الأردنيين عندها هي أن اسحق رابين شخص يحترم كلمته وأنه سيحترم ما يتعهد به، فرابين أخذ بالاعتبار مصالح الأردن عندما كان يسبر غور المسارات التفاوضية الأخرى. وبهذا المعنى كانت هناك ثقة متبادلة بين الحسين ورابين وهي ما ظهرت في غير مناسبة، فمثلا بعد توقيع المعاهدة قامت الحكومة الإسرائيلية بالتصويت لمصادرة أراض في القدس وهو الأمر الذي أغضب الملك حسين كثيرا ما دفع به إلى إرسال رئيس الديوان الملكي آنذاك مروان القاسم إلى إسرائيل لتسليم رسالة إلى رابين احتجاجا على الخطوة الإسرائيلية الأحادية في القدس، وما أن قرأ رابين الرسالة حتى سارع إلى الدعوة لاجتماع حكومي للتراجع عن القرار. بالفعل خلال عهد رابين تم وضع حجر الأساس للتعاون والتصالح والتعايش. وهناك العديد من الملاحق في المعاهدة التي تشجع على التعاون الثنائي بين البلدين. غير أن الأمور شهدت انقلابا مفاجئا مع اغتيال رابين في شهر تشرين ثان ١٩٩٥، فكان واضحا للملك حسين أن ورثة رابين لم يتمتعوا بنفس العزم والالتزام وبالتالي تدهورت العلاقات الثنائية شيئا فشيئا. ومنذ تلك الفترة بدا واضحا أن النموذج الدافئ كان غير واقعي وأن النموذج المتناح هو النموذج المصري وهذا يطرح التساؤل: أين الخطأ؟

هناك جملة من الأسباب يمكن لها أن تشرح فشل نموذج السلام الدافئ. أولا، لم تستوعب إسرائيل السياق الإقليمي الذي كان يشكل قيادا كابحا على حركة الأردن في الإقليم، فاعتقدت إسرائيل مخطأة بأنه يمكن فصل العلاقات الأردنية الإسرائيلية الثنائية عن المسار الفلسطيني، وباستمرار إسرائيل في سياستها ضد الفلسطينيين تدهورت العلاقات الأردنية الإسرائيلية تدريجيا، والآن يمكن القول أن العلاقات الثنائية وصلت أدنى مستوياتها منذ توقيع المعاهدة إذ تولدت قناعة عند العديد من الأردنيين بأن إسرائيل لا تسعى بشكل جدي إلى سلام مع أنها تتحدث عن السلام، فثمة فرق كبير بين الحديث عن السلام وصنع السلام.

في البداية، انتاب المسؤولون الأردنيون الهواجس حيال اتفاق أوسلو، فسنوات من انعدام الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن كان لها تركة كبيرة على البنية الذهنية لصناع القرار في الأردن وما كان لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تثق بالنظام الأردني الذي كانت تراه يشكل خطراً على مشروعهم الوطني بالتححرر والاستقلال. بهذا المعنى عمدت منظمة التحرير التضليل وعدم إطلاع الأردن على مسار أوسلو. وبالتالي تفاجأ الأردن من المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، وشعر الأردن بنوع من التضليل والخداع من قبل منظمة التحرير إذ لم يطلع الأردن على أية تفاصيل خلال تلك المحادثات^{١١٥}. لكن بعد أن تكشفت الأمور، تحرك الملك حسين بسرعة لتوثيق علاقة شخصية مع رابين الذي تعهد بأن يأخذ مصالح الأردن بعين الاعتبار وهو يفاوض الفلسطينيين وغيرهم. لذلك سرّع الأردن من التفاوض في المسار الثنائي إلى أن تم توقيع المعاهدة.

واعتقد قادة البلدين بأن السلام بين بلديهما سيكون مختلفاً عن النموذج المصري، وكانت التعبير الدارج حينها هو السلام الدافئ. واستمرت العلاقات دافئة خلال العام والنصف بعد توقيع المعاهدة. وامتدح روبرت ساتلوف من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى المعاهدة واصفاً إيها بالوثيقة الرائعة. ويجادل ساتلوف بأن التعاون هو سمة معاهدة السلام، فالمعاهدة لم تؤسس لعلاقات دبلوماسية رسمية فقط ولكنها احتوت على مشاريع مفصلة للتفاعل الإنساني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فعلى العكس من وثيقة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي احتوت على كلمة تعاون أو التبادلية أو الجهود المشتركة مرة واحدة، فإن معاهدة السلام أشارت عشرين مرة إلى التعاون وإحدى عشر مرة إلى التبادلية وعشر مرات إلى الجهود المشتركة^{١١٦}.

(١١٥) أنظر،

Middle East Mirror, 2 September , 1993.

(١١٦) أنظر،

Robert Satloff, "The Jordan-Israel Peace Treaty: A Remarkable Document," *Middle East Quarterly*, Vol. II, No.1 (March 1995) pp. 47-51.

غير أن توقيع المعاهدة شيء والالتزام بروحها ونصها شيء آخر. فالملك حسين كان يبحث عن شريك إسرائيلي لضمان مستقبل أفضل للأردن في إقليم مضطرب. وما أن أصبح شيمعون بيرس رئيسا للوزراء خلفا لرابين حتى انتاب الكثير من الأردنيين شك حول نوايا بيرس، وخلال فترته التي استمرت سبعة شهور أعطى شيمعون بيرس الأولوية للمسار السوري ورفض التنسيق مع الأردن في المسار الفلسطيني. وزاد من الطين بلة أن شك انتاب العديد من الأردنيين من أن بيرس قد يكون منخرطا في محادثات سرية مع الفلسطينيين. فبالنسبة للأردن التي كان لها وما زال مصالح في قضايا الحل النهائي لم تكن لتثق بشيمعون بيرس. فبالنسبة للملك حسين فإن شيمعون بيرس اثبت بأنه ليس جديرا بالثقة لذلك كان تفضيل الملك حسين لرابين لأنه كان يمكن أن يعتمد على رابين. وفي هذا السياق قلل الملك حسين من أهمية شيمعون بيرس ودوره في التوصل إلى سلام بين البلدين عندما أعطى الفضل في ذلك إلى إسحاق رابين. ففي مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية قال الملك بأنه تعامل فقط مع رابين وأنه ربما ما كان ليصل إلى نفس النتيجة لو كان هناك شخص آخر مكان رابين^{١١٧}. ولا يخفى على المراقب أن الملك تعمد قول ذلك لإيصال رسالة واضحة مفادها أن بيرس لم يكن ذي صلة.

في السنوات التي تلت مقتل رابين كان من المحال أن يتم الفصل بين العلاقات الثنائية مع إسرائيل وما تقوم به الأخيرة ضد الفلسطينيين. فتدهور الأوضاع الأمنية في الفترة التي سبقت انتخابات عام ١٩٩٦ ألحقت ضررا بالغا بشيمعون بيرس والذي شعر بأن عليه أن يقوم بعمل ما حتى يبدو للناخب الإسرائيلي بأنه قائد صاحب عزيمة قوية وبخاصة وأن شعبية منافسه اليميني نتياهو كانت في ارتفاع، لذلك أمر بيرس الجيش الإسرائيلي البدء بعملية عناقيد الغضب في جنوب لبنان والتي انتهت بإدانة دولية بعد أن استهدف الجيش الإسرائيلي مقرا لقوات حفظ السلام تابعا للأمم المتحدة وقتلت فيه أكثر من مئة مدني اعتقادا منها بأن أفرادا من حزب الله كانوا مختبئين

(١١٧) صحيفة هآرتس، ٥ آب ١٩٩٦.

في المقر. وشكلت العملية ضربة قاصمة لشيمعون بيرس الذي أراد انتخابات مبكرة اعتقاداً منه بأنه سيفوز في الانتخابات أمام منافسه اليميني نتنياهو غير أن لتدهور الأوضاع الأمنية وسوء إدارة بيرس للملف الأمني كلفة باهظة لبيرس.

وبعد أن ربح نتنياهو انتخابات السابع عشر من أيار ١٩٩٦ شكل ائتلافاً حكومياً يمينياً تكوّن من ثمانية أحزاب منها سبعة أحزاب عارضت اتفاق أوسلو. وبهذا فإن تشكيل الحكومة كان بمثابة منح نتنياهو تفويضاً لتدمير عملية أوسلو وانتهاج سياسات طائشة ما أثر سلباً على العلاقات مع الأردن^{١١٨}. فنتنياهو كان مدفوعاً بالاعتبارات السياسية الداخلية وكان مقيّداً بقوة بتحالفه مع الأحزاب اليمينية، واستوعب نتنياهو بأن بقاءه في منصبه كرئيس للحكومة والتزامه بتنفيذ اتفاقيات أوسلو هما أمران لا يمكن التوفيق بينهما، وبالتالي وضع بقاءه السياسي أولاً وقبل السلام. ولهذا السبب لم يحاول أبداً أن يخطو خطوة جديدة تجاه السلام. والملك حسين الذي علّق آمالاً على نتنياهو في السابق أصيب بالإحباط، فنتنياهو أثبت بأنه غير جدير بالثقة ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته وسياساته، فهو لم يستوعب مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن وبالتالي أخرج الملك عندما أقدمت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من الأعمال الأحادية في القدس.

بمعنى أن سياسات نتنياهو في القدس صدمت الملك الذي بدأ يدرك أن نتنياهو لم يعد شريكاً للسلام، ناهيك عن عدم قدرته على ملئ الفراغ الكبير الذي تركه رابين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أرسل نتنياهو مستشاره السياسي دوري غولد للقاء الملك حسين ثلاثة أيام قبل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بفتح النفق في القدس في أيلول ١٩٩٦. في ذلك اللقاء مع الملك

(١١٨) لمزيد من التفاصيل عن الائتلاف الحاكم وكيف ساهم بقوة في تدمير عملية السلام أنظر، Neill Lochery, *Difficult Road to Peace: Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process* (Reading: Garnet, 1999) p.197.

حسين لم يتطرق دوري غولد إلى موضوع النفق ولم يستشر الملك في الأمر. وعندما فتحت إسرائيل النفق شعر الملك حسين بالخديعة والطعن لأنه رأى في ذلك اعتداءً على دور الأردن الخاص في القدس كما نصت معاهدة السلام على ذلك. ففتح النفق فقط ثلاثة أيام بعد لقاء دوري غولد مع الملك حسين أعطى انطبعا خاطئا بأن الأردن لا يمانع هذه الخطوة الإسرائيلية المستفزة. ومثال آخر لعدم حساسية ننتياهو لمصالح ووضع الأردن هو عندما قررت الحكومة الإسرائيلية البدء ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس، فنتياهو كان يسعى لأن يطمئن شركائه من اليمين (بعدها وقع برتوكول الخليل في كانون ثاني ١٩٩٧) بأنه وفيما لتعهداته التي قطعها على نفسه لهم، بمعنى أن ننتياهو شعر بأن هناك حاجة لتقديم شيء بالمقابل لليمين الإسرائيلي حتى يحافظ على تماسك الائتلاف الحكومي ويبقى في منصبه^{١١٩}، وهذا القرار مرة أخرى أزعج الملك الذي استشاط غضبا.

وأكثر من ذلك ازدادت حدة عدم حساسية ننتياهو تجاه رغبة الملك حسين الحقيقية في أن يكون له شريك إسرائيلي للسلام، فالحسين حاول أن يجد أرضية مشتركة من دون طائل، ففي عام ١٩٩٧ طلب الملك حسين إذنا من إسرائيل للسماح له أن ينقل بطائره ياسر عرفات إلى غزة، ولدهشته رفض الإسرائيليون الطلب. وهنا وبعد أن فقد الحسين ثقته بنتياهو أرسل له رسالة في التاسع من آذار ١٩٩٧ موبخا إياه بحدة على سياساته المستفزة والطائشة. وقد كتب الملك حسين:

رئيس الوزراء،

إن الأمل العظيم والعميق ليعتصرني لما قمتم به من أعمال مأساوية كرئيس لحكومة إسرائيل جاعلين السلام، وهو أكثر الأهداف قيمة في حياتي يبدو وكأنه سراب بقيع.

(١١٩) المصدر نفسه.

كان من الممكن أن أنأى بنفسى فى حال إذا لم تكن حياة كل فرد عربى وإسرائيلى ومستقبلهم يتجهان سريعا نحو الهاوية بسبب إراقة الدماء والكوارث التى كانت نتيجة للخوف واليأس. إننا وبصراحة لا نستطيع قبول أذكاركم المتكررة للتصرف بالطريقة التى تقومون بها تحت طائلة التهديد والضغط. ولا نستطيع التصديق بأن الشعب الإسرائيلى يبحث عن إراقة الدماء والكوارث ويعارضون السلام. كما أننا لا نستطيع أن نصدق بأن اقوى رئيس وزراء إسرائيلى فى تاريخ إسرائيل دستوريا قد يتصرف بما يمكن أن يجلب له المزيد من الإدانات .

والواقع الأكثر حزنا والذي طلعت عليه الشمس لى هو عندما لم أجدكم إلى جانبى للعمل من أجل تحقيق إرادة الله للمصالحة النهائية بين أبناء وأحفاد سيدنا إبراهيم عليه السلام. إن المسلك الذى تتبعونه فى أعمالكم سيؤدى فى نهاية المطاف إلى تحطيم كل ما أمنت به وناضلنا نحن العائلة الهاشمية من أجل تحقيقه منذ الملك فيصل الأول والملك عبدالله حتى الوقت الحالى.

لماذا هذه الإهانات المتعددة للذين تسمونهم شركائكم الفلسطينيين؟ وهل من الممكن أن تزدهر علاقة جديدة فى غياب الاحترام والثقة المتبادلة؟ كيف يمكن العمل معكم كشريك وصديق حقيقى فى ظل هذا المناخ المرعب والمشوش. نشعر بأن هناك نية لتدمير كل ما قمنا ببنائه بين شعبينا ودولتينا. إن العناد ومن أجل العناد تجاه القضايا الحقيقية هو شىء وهو ما نتساءل عنه. وعند أى مناسبة نكتشف بأن لديكم طريقة تفكير خاصة بكم ويظهر بأنكم لا تحتاجون لنصيحة من صديق ليسديها لكم.

وإننا لنشعر بالأسف الشديد لكتابة هذه الرسالة الشخصية لكم، ولكن شعورى بالمسؤولية والقلق هما ما جعلنا لزاما على القيام بذلك لمواجهة المجهول من الأيام.

كانت رسالة التوبيخ هذه مفاجأة في الطريقة التي كتبت وبخاصة بعد أن سربت للإعلام. على أية حال، وقعت حادثة أخرى بعد توجيه الملك الرسالة بثلاثة أيام غطت على الرسالة، ففي الثالث عشر من آذار قام الجندي الأردني أحمد الدقاسمة بفتح نيران بندقيته وأردى سبع طالبات إسرائيليات قتلى. وكانت الفتيات السبع في رحلة مدرسية لمنطقة الباقورة من وادي الأردن وهي المنطقة التي تم إعادتها إلى الأردن بموجب الاتفاقية. ما كان من الممكن أن يكون توقيت العملية أسوأ وبخاصة عندما ربط اليمين الإسرائيلي بين رسالة الملك التوبيخية لنتنياهو وتسريبها للإعلام وقيام أحمد الدقاسمة بقتل الفتيات السبع. واستدرك الوضع الملك حسين وقيام بزيارة لأهل القتيلات لتقديم تعازيه، وهي خطوة انتقدها العرب لأنهم لم يستوعبوا الإشارة الإنسانية في خطوة الملك^{١٢٠}، وسخروا من الخطوة وتساءلوا فيما لو كان نتنياهو سيقوم بنفس الخطوة لو كان الأمر معكوسا. ومع ذلك فلفتة الملك ودبلوماسيته العامة أفضت إلى اختفاء الحادثة من النقاش العام في إسرائيل في فترة وجيزة.

وبالرغم من هذه الحادثة التي وللمرة الأولى وضعت الأردن في موقف دفاعي، فإن العلاقات الأردنية الإسرائيلية كانت ستشهد حالة انتكاسة أخرى وتصل إلى نقطة متدنية، ففي أيلول من العام ١٩٩٧ حاول الموساد الإسرائيلي اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في عمان. وقد أفسدت هذه الخطوة من العلاقات الثنائية وأوصلت العلاقات بينهما إلى نقطة متدنية جدا. والمفارقة أن محاولة الاغتيال الفاشلة ضد المواطن الأردني خالد مشعل جاءت بنفس اليوم الذي اجتمع فيه وفد إسرائيلي عسكري ومدني مع الملك. وهنا استشاط الملك غضبا ووضع الإسرائيليين أمام حلين لا ثالث لهما: أولا، إذا مات خالد مشعل فإن الأردن سيكشف عن هوية العملاء الإسرائيليين بعد إلقاء القبض على اثنين منهم وسيحاكمهما علنا وسينفذ

(١٢٠) لقد تفاجأ الأردنيون بخطوة الملك، فهم بالمجمل غير ملمين بطقوس اليهود عندما يقدم لهم أحد العزاء، وكان يبدو وكأن الملك كان يخضع لليهود بإذلال لأن نزل على ركبتيه عندما قدم تعازيه، فبالنسبة للكثير من الأردنيين والعرب قتل الملك من مكانة منصفة كزعيم دولة.

بحقهما حكم الإعدام. ثانياً، بإمكان إسرائيل أن تعترف بجريمتها وتقدم الاعتذار والدواء لإنقاذ حياة خالد مشعل. نتنياهوو قرر أن يختار الخيار الثاني وأرسل رئيس جهاز المخابرات داني يأتون إلى عمان ومع الدواء المضاد المطلوب^{١٣١}. وبطبيعة الحال كان الهجوم على خالد مشعل مخالفة صريحة لمعاهدة السلام التي يمنع فيها البند المتعلق بالأمن من قيام أي دولة بأعمال عدائية ضد الدولة الأخرى^{١٣٢}. وبالفعل أثبتت الأفعال الإسرائيلية بأن هناك بعض الدوائر بين اليمين الإسرائيلي لم تستبطن بعد معنى أن يكون هناك معاهدة سلام مع الأردن.

وما أن مضت عدة أشهر أخرى حتى اندلعت أزمة أخرى بين البلدين حول المياه ولم يتم تنفيذها إلا من خلال استجابة إسرائيل للمطالب والشروط الأردنية. فإسرائيل التي كانت تواجه موسماً مائياً صعباً ونقصاً حاداً في المياه وهبوط في مستوى مقياس المياه في طبريا ترددت ولم تزود الأردن بالمياه كما هو منصوص عليه في المعاهدة. وفي الأردن فسرت الخطوة الإسرائيلية كدليل إضافي على أن حكومة نتياهو غير جديرة بالثقة ولا يمكن توقع تصرفاتها وأنها حكومة تسعى إلى إعادة التفاوض حول ملفات وقضايا حسمت في السابق وتضمنتها معاهدة السلام. كما أن الحادثة أقنعت الأردنيين أكثر فأكثر بأن إسرائيل لم تكن جادة أبداً في التزاماتها كما هو منصوص عليه في معاهدة السلام.

وخلال الفترة الأولى من حكم نتياهو أصبح الأردنيون غير مرتاحين لسياسته وقيادته، لذلك كان الملك عبدالله الثاني فرحاً لأن يرى نهاية نتياهو ويرى أيهود باراك يحل مكانه، فبارك الذي ربح انتخابات عام ١٩٩٩ وعد بالسلام، وأوجدت عودة حزب العمل للسلطة بصيصاً من الأمل من أن تغييراً ما سيحدث، غير أنه يبدو أن إسرائيل تغيرت بشكل جذري وإن موقفها من السلام لم يعد ملائماً لموقف الأردن (التفاصيل في الفصل القادم).

(١٣١) الجروسام بوست ١٠ تشرين أول ١٩٩٧.

(١٣٢) أنظر إلى المادة الرابعة من معاهدة السلام.

التطبيع ومنتقدوه

مفهوم التطبيع في سياق عملية السلام لم يكن جديدا إذ ظهر للمرة الأولى في منتصف السبعينيات عندما كتب محمد سيد أحمد (صحافي مصري يساري معروف)، كتابا بعنوان "عندما تصمت المدافع"^{١٣٣}. وفي هذا الكتاب قدم المؤلف رؤيته عن التعامل مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة سلام. ونادى في كتابه إلى التسوية السلمية مع إسرائيل لأن العالم قد تغير وأن هناك حوافز لتدعيم السلام بدلا من اندلاع الحروب. ويضيف بأنه لن يكون هناك مناص من الاعتراف الضمني بوجود إسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها بعد أن يستعيد العرب أراضيهم المحتلة وبعد أن يقوم كيان للفلسطينيين^{١٣٤}. الكتاب صدر قبل أن يقوم السادات بزيارة القدس وكأن الكتاب كتب مسيرة التسوية قبل أن تبدأ. غير أن مقولاته لم تحظَ بقبول في الشارع المصري والعربي، وبالتالي تعرض كتابه لنقد واسع في العالم العربي.

في السنتين الأوليتين من معاهدة السلام مع إسرائيل عجت الصحافة الأردنية بمقالات تناقش موضوع التطبيع، وحينها كانت هناك أقلية تدفع باتجاه التطبيع مع إسرائيل بشكل علني، لكن ما أن تولى ننتياهو منصب رئيس الوزراء وبدأ بسياساته الاستفزازية حتى اختفى النقاش حول التطبيع. وبالفعل حملت كلمة التطبيع والمطبع إحياءات سلبية وأصبحت نوعا من الازدراء. ومع ذلك فخلال أول سنتين بعد توقيع المعاهدة بدا وكأن السلوك الشعبي في الأردن متغيرا وكان هناك الكثيرون ممن اعتقدوا أن الرأي العام الأردني كان قابلا للتغير، لكن وعلى الرغم من التفاؤل الأولي لم تتحقق عوائد السلام، فالتجارة نمت بشكل بطيء والعوائد من السياحة الإسرائيلية كانت أيضا بطيئة. فالسياح كانوا يأتون من إسرائيل لقضاء يوم أو يومين لكنهم لا

(١٣٣) محمد سيد أحمد، بعد أن تسكت المدافع (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥).

(١٣٤) المصدر نفسه.

يقيمون في الأردن، والأردنيون انتقدوا ذلك بالقول أن السياح الإسرائيليين يأتون حاملين معهم شطائر الأكل ولا يشترتون تذكارات. وأيضاً اشتكى الأردنيون بأن وكالات السياحة الإسرائيلية تقوم بجذب السياح من مختلف دول العالم إلى إسرائيل (مستخدمة البتراء في إعلاناتها) وتضيف يوماً أو يومين في الأردن بينما يقضون كل الوقت في إسرائيل. لذلك سارع الأردنيون بالقول أن هناك مؤامرة إسرائيلية لترويج البتراء لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وعلى حساب المصالح الأردنية.

واتضح سريعاً بأن "سلام الملك" يخسر الدعم الشعبي. وكان الرأي العام في الأردن وكذلك الموقف من السلام يتحددان بشكل كبير نتيجة لحقيقة أن نصف السكان تقريباً في الأردن ينحدر من أصول فلسطينية بينما النصف الآخر كان حساساً من السياسات الإسرائيلية وعدم جدية الإسرائيليين عندما يتعلق الأمر بصنع السلام مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فالقضية الفلسطينية هي قضية داخلية في الأردن. ربما استغرق قادة إسرائيل وقتاً طويلاً لفهم أن انطباعات وتصورات الأردنيين عن السلام مختلفة عما هي لديهم. وفي الواقع، كان الأردنيون غير مدركين للقاءات السرية بين الملك حسين وقادة إسرائيل، فقبل سنوات قليلة من المعاهدة أيد الأردنيون بشكل كبير الرئيس صدام حسين عندما أطلق تسعاً وثلاثون صاروخاً على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، ما زالت صورة إسرائيل في الصحافة الأردنية سلبية وكذلك الأمر في بعض الكتب المقررة في المدارس^{١٢٥}.

وبقيت معاهدة السلام مع إسرائيل لسنوات طويلة نقطة خلاف رئيسة بين الحكومات الأردنية من جانب والمعارضة من جانب آخر. طبعاً انتقدت بعض القوى السياسية في الأردن التطبيق من منطلق أيديولوجي وفي سياق معارضتها المبدئية والأيديولوجية للسلام مع إسرائيل بشكل عام ولمعاهدة السلام مع الأردن بشكل خاص. فقد حارب الإسلاميون لفترة طويلة مفهوم

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل عن كيف قام العرب بدراسة إسرائيل أنظر،

Hassan A. Barari, *Israelism: Arab Scholarship on Israel, a Critical Assessment* (London: Ithaca, 2009).

التطبيع، وهناك الكثير من الخطابات والبيانات التي أصدرتها القوى الإسلامية والتي ركزت على ضرورة الالتزام بعدم التطبيع مع إسرائيل. فالتطبيع وفقا لهم هو أمر تفسره إسرائيل بأنه أداة للهيمنة على المنطقة وهو يتأتى من مفهوم ديني تقليدي يشدد على تفوق اليهود على سائر الأمم. بمعنى، يشكل التطبيع أداة لاختراق الثقافة العربية. وربما كانت النقطة الأخيرة المتعلقة بمقاومة التطبيع هي أكثر وسيلة فاعلة لإقناع الناس بل لإخافتهم من ممارسة أي عملية تطبيعية مع إسرائيل. فقد لعبت على وتر المخاوف من التأثير الغربي والصهيوني وهي مخاوف مهيمنة في العالم العربي. وركزت القوى المناهضة للتطبيع في الأردن على أن إسرائيل لديها مخطط لغزو العالم العربي ثقافيا واقتصاديا من خلال بوابة الأردن، وغالبا ما ردد الناطقون باسم حركة مقاومة التطبيع هذه المقولات.

وكما سبق، فإن معارضة التطبيع سبقت توقيع معاهدة السلام، إذ شكلت جبهة العمل الإسلامي مع سبعة أحزاب يسارية وقومية لجنة مقاومة التطبيع والاستسلام حتى قبل توقيع المعاهدة، وعلى الرغم من الخلافات الأيدولوجية الجذرية بين هذه القوى السياسية إلا أنها كلها بقيت متحدة في التزاماتها الأيدولوجية في مناهضة التطبيع مع إسرائيل. وانضمت أيضا النقابات المهنية إلى هذه اللجنة وبدأت باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي عضو من أعضائها في حال ممارسته للتطبيع مع إسرائيل. وعلى نحو لافت، لم يقتصر الأمر على المعارضة الأيدولوجية وإنما بقي الأردنيون بشكل عام متوجسين من الموضوع، وكانت المقولة السائدة في النصف الثاني من التسعينيات هي الانتظار حتى تثبت إسرائيل بأنها تلتزم بما قطعته على نفسها من تعهدات.

الخلافات في التصورات بين الإسرائيليين والأردنيين بقيت مستمرة وواضحة، فمن ناحية استعمل الإسرائيليون المعاهدة لتعزيز مقولاتهم التي تفيد أن لاقضايا عالقة بقيت بين الأردن وإسرائيل، وبالنسبة للكثير منهم فإن السلام بين الأردن وإسرائيل تأخر كثيرا وكان من المفروض أن يتم التوصل إليه سنوات

طويلة قبل توقيعه رسمياً. وفي المقابل سعى الأردنيون الحصول على تطمينات من إسرائيل، فبالنسبة للغالبية الساحقة من الأردنيين تمثل إسرائيل دولة توسعية وعنيفة. والإسرائيليون لا يتفوقون مع الرؤية الأردنية ولا يشعرون بأن عليهم طمأنة الأردنيين^{١٣٦}. ويفصل الإسرائيليون بين الأردن وفلسطين بشكل أزم من العلاقات مع الأردن، فبينما تؤيد الغالبية الساحقة من الوسط اليهودي الإسرائيلي معاهدة السلام مع الأردن لكن هذه النسبة تهبط كثيراً عندما يتعلق الأمر بعملية أوسلو^{١٣٧}. فهم يرون الأردن كنقطة انطلاق لتحقيق مصالح إقليمية أوسع في العالم العربي، ومع ذلك فالأردنيون شعروا بخيبة أمل في أن الأردن لن تكون المكوّن الرئيس في سياسة إسرائيل في الإقليم.

وكما أشير إليه سابقاً، أضعف انتقال المركز السياسي في إسرائيل تجاه اليمين من معسكر السلام في الأردن وأعطى دفعة قوية لمناهضي التطبيع. ففي شهر شباط ١٩٩٦ تم تفجير حافلتين إسرائيليتين ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من الإسرائيليين، طبعاً أدان الأردن الرسمي الهجمات الفلسطينية وعكس الإعلام الرسمي هذا التوجه، فصحيفة الجوردان تميزت في افتتاحيتها بأن القنابل استهدفت السلام^{١٣٨}. توقفت الهجمات كان ضاراً بالنسبة لسيمعون بيرس الذي كان سيخوض معركة انتخابية كان من المفروض أن تكون سهلة، فقبل أشهر قليلة من إجراء الانتخابات انطلقت الهجمات الفلسطينية وصواريخ حزب الله ما أضعف بيرس الذي أخذت شعبيته بالتراجع شيئاً فشيئاً إلى أن خسر الانتخابات. وما أن شن بيرس عملية عناقيد الغضب في نيسان من العام ١٩٩٦ (وهي عملية ارتكبت فيها القوات الإسرائيلية مجزرة قانا) حتى اشتاط مناهضو التطبيع في الأردن غضباً. فالاعتداءات الإسرائيلية أعطت هذه القوى ذخيرة إضافية لاستهداف التطبيع. وسرعان ما تبدل الإعلام الأردني الذي بدأ يؤكد أن السلام تم ذبحه في لبنان. وانضم البرلمان الأردني إلى النقاش العام

(١٣٦) لمزيد من التفاصيل أنظر،

United Press International, 17 July 1994.

(١٣٧) مركز تامي شتاينمتس، مصدر سابق.

(١٣٨) الجوردان تايمز، ٤ آذار ١٩٩٦.

إذ أصدر بيانا مؤكداً على أن الأفعال الإسرائيلية إما تكشف الوجه الحقيقي للصهيونية والدولة العبرية. وقد وصل الغضب الأردني لذروته عندما بدأ الكثيرون يقولون أن آلة الحرب الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجياً كان يمكن أن تتجنب مجزرة قانا لكنها أصرت على قتل اللبنانيين بدماء باردة. ربما لا يوجد إلا القليل من بين الأردنيين من كان سيصدق أن إسرائيل ضربت مقر قانا عن طريق الخطأ.

لكن إسرائيل بالمقابل كانت ترى الأمور من منظور مختلف، فوفقاً لهم كان على العرب أن يستوعبوا أن الأمن هو القضية المركزية للعقل اليهودي وللنفسية الإسرائيلية. وفي كتابه عن السياسة الخارجية الإسرائيلية وصناعتها يناقش مايكل بريكر^{١٢٩} "المنظور اليهودي وضرورة أن يتوقف العرب عن التحريض ضد إسرائيل". ومما لا شك فيه أن هناك مركزية للأمن واضحة في إسرائيل، لكن هناك أيضاً من يصر على أن إسرائيل تستخدم الأمن كذريعة لتبرير الجمود في عملية السلام مع العرب ولتبرير التوسع. ومع ذلك بقيت مقولة إسرائيل الرئيسة تدور حول أن الحكومة اللبنانية لم يكن في وسعها أن توقف هجمات حزب الله على إسرائيل، وبالتالي لا بد من أن تدفع الحكومة اللبنانية ثمناً باهظاً، وحتى الإسرائيليون الذين دعموا عملية أوصلو متفقون مع هذه المقولة.

باختصار، سعى الأردن الرسمي لإيجاد أرضية مشتركة مع إسرائيل. فقبل تولي ننتياهو رئاسة الحكومة والبدء بسياسات استنزافية بقي مفهوم التطبيع نوعاً ما محايداً لدى الكثير من الأردنيين. فلم يصل المفهوم لدرجة العيب وإنما بقي موضوعاً كان بإمكان الأردنيين الاختلاف أو الاتفاق معه أو دعمه أو العمل ضده. لكن بعد محاولة اغتيال خالد مشعل لم يعد لدى الأردنيين ذرة إيمان بالتطبيع مع إسرائيل. ومع أن الملك حسين لم يستسلم ولم يفقد

(١٢٩) أنظر إلى،

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (London: St Martin's Press, 1972).

الأمل بالسلام والتطبيع معا، فقد بدا له قبل وفاته بفترة وجيزة بأن معركة قبول الأردن للدولة العبرية قد انتهت. والسبب من وجهة نظر الملك كان السياسات الإسرائيلية بالدرجة الأولى. كما أن السلام وصل إلى مرحلة جمود أكثر من أي وقت مضى، ولم يعد الشعب الأردني يؤمن باحتمالية السلام والتعايش مع إسرائيل، فصورة إسرائيل تشوهت بشكل سيء وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، واستفحال السياسات الأحادية من قبل حكومات اليمين الإسرائيلي.

خاتمة

بعد أشهر قليلة من تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في منتجع كامب ديفيد في محاولة للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة ونهائية. وفشل هذا الجهد ومعه أيضا فشلت محاولات الرئيس بيل كلينتون لإنقاذ المحادثات ما وُلد إحباطا عاما. وأفضى انهيار محادثات كامب ديفيد إلى حدثين مترابطين كان لهما أهمية كبيرة بالنسبة لعلاقة الأردن مع إسرائيل. أولا، لجأ الفلسطينيون إلى انتفاضة الأقصى، وثانيا انتقل المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر تجاه اليمين.

وبالمجمل انتاب الكثير من الاردنيين شكوك بأن إسرائيل كانت تعمل بنية سيئة، فبالنسبة لغالبية من الأردنيين فإن الجانب الإسرائيلي كان مهتما فقط في إدارة الصراع بدلا من حله. فبالنسبة لهم، إسرائيل مصممة على التوسع على حساب الفلسطينيين. وبعد أن استبطن الأردنيون بأن إسرائيل ليست جادة في مفاوضات السلام وبخاصة بعد أن اعتلى شارون سدة السلطة في إسرائيل، تماهى الأردنيون مع القضية الفلسطينية بشكل كامل. وإذا كان هناك بريق أمل بأن إسرائيل والأردن يمكن لهما أن يصلا إلى سلام دافئ، فإن الانتفاضة وردة فعل الإسرائيليين عليها بددا ذلك الأمل الضعيف أصلا.

لم يكن هناك نقص في مبادرات السلام، فالملك عبدالله على سبيل المثال بذل جهدا مضنيا لإنهاء النزاع وإحقاق السلام، وفي آذار من العام ٢٠٠٧ ألقى الملك عبدالله الثاني خطابا أمام جلسة مشتركة بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بالكونغرس خصصه بالكامل للقضية الفلسطينية في محاولة لإقناع الأمريكيين بضرورة تبني وتأييد حل الدولتين. فمن وجهة نظر الأردنيين فإن الاحداث التي وقعت في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأن السلام غير ممكن مع الإسرائيليين. وفي الوقت الحاضر فإن

القوى المعارضة للتطبيع مع إسرائيل تسيّدت الموقف لأن الجميع تقريبا في الأردن يرون أن إسرائيل هي بلد معاد للسلام. والآن يمكن القول أن المعسكر المعارض للتطبيع عنده قضية قوية. فهم يجادلون بأن إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات بشكل متواصل وقدمت هذه المستوطنات كأمر واقع. وحتى الحكومة الأردنية قامت بانتقاد إسرائيل بشكل منتظم وممنهج بسبب السياسة الاستيطانية وبسبب جدار الفصل الذي هدد عملية السلام وقوضها. وفي أكثر من مناسبة خاطب الملك الرأي العام الإسرائيلي لممارسة الضغط على حكومته لصنع السلام.

ومقولة أن المجتمع الإسرائيلي انتقل إلى اليمين هي مقولة رائجة في الأردن سواء بين النخب أو المواطنين العاديين. فالأردنيون من مختلف ألوان الطيف السياسي توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد هناك في إسرائيل ما يمكن أن يطلق عليه اليسار، فقد تغيرت الخريطة السياسية في إسرائيل في آخر عقدين بحيث لم تعد قادرة على إنتاج أي تحالف للسلام ولا يمكن أن تقدم دفعة للسلام. وبأثر رجعي يمكن القول أن الطريقة الوحيدة التي كان من الممكن أن تأخذ السلام بين الأردن وإسرائيل إلى مرحلة أفضل هي لو أن المسار الفلسطيني الإسرائيلي انتهى بسلام مقبول وعادل. وكان هذا الأمر واضحا للأردنيين ولكنه ليس كذلك بدرجة كافية بالنسبة للحكومات الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي. وهذه النتيجة تقودنا إلى السؤال التالي: ماذا يخبئ المستقبل للأردنيين والإسرائيليين في هذا العالم المتغير؟ هذا هو موضوع الفصل القادم.

الفصل الختامي

على الرغم من أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل قد تجاوزت التقلبات التي عصفت بالإقليم منذ توقيعها إلا أن العلاقة الثنائية بين البلدين هي أبعد عما يمكن وصفه بعلاقات دافئة. فالأردنيون وعلى كافة المستويات ينتقدون السياسات الإسرائيلية ويرون في إسرائيل دولة خطرة وتوسعية. وفي كتابه المعنون بـ "فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر" يقول الملك عبدالله الثاني بأن كل واحد في هذا الإقليم "يخشى بأننا سنبتلى عما قريب بحرب جديدة أخرى... والسياسات الإسرائيلية هي السبب الرئيس لهذا الواقع القاتم"^{١٣٠}. ومع أن الملك عبدالله انتقد إسرائيل في أكثر من مناسبة إلا أنه يبدو أن لا خيار لعمان سوى الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل بغض النظر عن حقيقة أن مجمل التطورات تفيد بأن البلدين قد يجدا نفسيهما في حالة من الاصطدام في المستقبل.

ثلاث وعشرون عاما مرت على بدء عملية السلام في مدريد، ومع ذلك لا يبدو أن التوصل إلى اتفاقية سلام نهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أمر في متناول اليد. فالواقع القاتم (الذي تميّز بانعدام الثقة وعدم التيقن والعداء) لا يقدم الكثير من الأمل. وصحيح أن كل أطراف الصراع تتحدث عن مركزية السلام لمستقبل مستقر ومزدهر إلا أن هناك أربعة عوامل ما زالت تشكل عائقا أمام انتقال حقيقي للسلام.

أولا، لا تؤمن القيادة الإسرائيلية بأنه من الممكن أو حتى من الضروري التوصل إلى اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني، فواقع الحال يشير إلى أن قادة إسرائيل لا يمتلكون الحس بضرورة إنهاء الصراع. ولهذا السبب نجد أن كبار قادة إسرائيل لا يعيرون حل القضية أولوية ويركزون بدلا من ذلك على إيران كمصدر للتهديد لأمن إسرائيل. والبداية كانت مع بنيامين نتنياهو عندما تولى رئاسة حكومة إسرائيل للمرة الأولى في منتصف عام ١٩٩٦ وكان

(١٣٠) أنظر،

King Abdullah II of Jordan, *Our Last Best Chance: A Story of War and Peace* (New York: Penguin Group, 2011).

شغله الشاغل آنذاك هو إفشال عملية أوسلو. والآن ومع تكثيف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة يرى الكثيرون بأن حل الدولتين لم يعد خياراً عملياً، فعدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية تجاوز حاجز النصف مليون منذ سنوات، وهو الأمر الذي حد من قدرة أي رئيس حكومة على اتخاذ أي إجراء رادع للنشاط الاستيطاني لأن البقاء السياسي في هذه الحالة هو على المحك. وبعبارة أخرى، فإن ديناميكية القوة داخل المجتمع الإسرائيلي تشكل عائقاً حقيقياً أمام السلام.

ثانياً، لا يتمتع الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس بنفس مكانة سلفه الراحل ياسر عرفات، فخلال حكم عرفات لم يكن من الممكن لأي فصيل فلسطيني أن يزايد عليه بنجاح، فكان يُنظر إليه على نطاق واسع بأنه يجسد الحركة الوطنية الفلسطينية. غير أن الوضع تغير مع الرئيس الحالي، فالانقسام الفلسطيني بين حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية جعل من الرئيس عباس بطة عرجاء. ويعتقد قادة إسرائيل بأن الرئيس محمود عباس ليس في موقع يمكن له من خلاله التوصل إلى معاهدة سلام مع الإسرائيليين، ناهيك عن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية في حال التوصل إليها. فحركة حماس قد وصلت إلى مكانة إقليمية وكذلك تمتلك القدرة على تخريب أي تسوية سلمية لا توافق عليها، لذلك فالانقسام بين الفلسطينيين وتنافسهم الدائم دفع بالكثير من المراقبين في الإقليم إلى التشكيك بقدرة عباس بأن يكون شريكاً قادراً في أي عملية سلام حقيقية.

ثالثاً، هناك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة - راعي السلام واللاعب الأهم بالنسبة لطرفي الصراع - مهتمة أكثر بعملية إدارة الصراع بدلاً من حله. فعلى العكس من الرئيس بيل كلينتون الذي خاطر عندما انخرط شخصياً بتفاصيل التسوية السياسية فإن خلفه الرئيس جورج بوش والذي جاء إلى السلطة في عام ٢٠٠١ اتبع سياسة رفع اليد عن ملف التسوية برمته. من هناك كان الرئيس بوش وإدارته جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكونوا جزءاً من الحل لمدة سبع سنوات متتالية. فتأييد الرئيس بوش للحكومات

اليمنية في إسرائيل رفع الضغط عن إسرائيل وشجع الحكومات الإسرائيلية في تبني سياسات أقنعت مختلف اللاعبين في الإقليم بأن الولايات المتحدة ليست وسيطا نزيها في عملية السلام. وسواء عن وعي أو غير ذلك فقد نظر الرئيس بوش إلى سياسات وإجراءات شارون المعادية للسلام وكأنها تصب في سياق الحرب ضد الإرهاب. لذلك شعر شارون بأنه متحرر من كل الضغوط وعندها رمى جانبا عملية السلام واتبع سياسة أحادية في العلاقة مع الفلسطينيين وقضيتهم. وحتى عندما تعامل الرئيس بوش مع خليفة شارون الأقل تطرفا أيهود أولمرت في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نهاية عام ٢٠٠٧ فقد كانت خطوة بوش متأخرة جدا وقليلة جدا^{١٣١}. وعندما أصبح باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة حاول كل ما في وسعه لمساعدة طرفي الصراع من أجل التوصل إلى اتفاقية خلال فترة رئاسته الأولى لكنه أخفق. أما في فترة رئاسته الثانية فالرئيس أوباما أصبح مشغولا أكثر بقضايا أكثر أهمية من أن يستثمر رئاسيا في عملية السلام.

وأخيرا، هناك فجوة ثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهي فجوة ألحقت ضررا بالغيا في عملية السلام بشكل عام. فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، وصعود حماس في السياسة الفلسطينية، لم يتخذ الجانبان أية مخاطرة سياسية أو أمنية ضرورية لتحقيق السلام. طبعاً، صحيح أن هناك قوى سياسية إسرائيلية توظف انعدام الثقة بين الجانبين لإحداث تغييرات على أرض الواقع لصالح المستوطنين، لكن من الصحيح أيضاً القول بأن هناك غالبية ساحقة من بين اليهود الإسرائيليين لم تعد تثق بالفلسطينيين والعكس صحيح أيضاً. فبالنسبة للفلسطينيين، إسرائيل ليست جادة في عملية السلام، وهي تستخدم الوقت لدفع الفلسطينيين إلى حافة الاستسلام.

(١٣١) أنظر،

Hassan A. Barari, *The Annapolis Meeting: Too Little Too Late! CSS Papers*, November 2007. تسلط هذه الدراسة الضوء على الديناميكيات التي تحدد النجاحات أو الإخفاقات في مؤتمر أنابوليس المتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فتاريخ عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تفيد بأن العوامل الداخلية هي المفتاح لفهم قدرة أو عجز طرفي الصراع على تنفيذ الاتفاقيات. ولهذا السبب فإن مؤلف الدراسة يستنتج بأن فهم هذه الديناميكيات الداخلية هو من الضرورة بمكان لنجاح عملية السلام.

وفي الواقع هناك مفارقة في الواقع السياسي الحالي عند الجانبين. فمن ناحية يعد حل الصراع أمرا ضروريا للجانبين لكن ومن جانب آخر فإن الحد الأعلى لما يمكن أن تقدمه أي حكومة إسرائيلية لصنع السلام مع الفلسطينيين وتحافظ على بقائها سياسيا، هو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به أي حكومة فلسطينية وتحافظ على بقائها السياسي. وهذه القراءة دفعت بالعديد من المراقبين إلى تقديم اقتراحات ومقاربات تختلف عن مقارنة حل الدولتين (سنناقش هذه المقولة في باقي هذا الفصل).

تصورات التهديد عند الأردنيين

دفع الإخفاق في عملية السلام العديد من المحللين والسياسيين إلى التفكير في (إذا ما كان هناك دور) الذي يمكن أن يلعبه الأردن في الضفة الغربية. وهناك أيضا العديد من الذين تساءلوا فيما إذا كان ينبغي على الأردن أن يتدخل وإذا كانت الإجابة بنعم، فتحت أي شروط عندها؟ وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الأسئلة تربط بشكل غير مباشر بين تحركات الأردن في الإقليم والديناميكية المتغيرة للساحة السياسية الفلسطينية. فبالنسبة لعدد من الإسرائيليين فإن إخفاق الفلسطينيين في التوحد خلف إستراتيجية موحدة سيفضي من جملة ما سيفضي إليه إلى انخراط أردني غير مباشر في الضفة الغربية. ومما يعيب هذه الرؤية هو فقدانها لفهم التفكير الاستراتيجي الأردني الذي تطور خلال العقدين الماضيين، فتقديم الأردن وكأنه يتربص لفشل الفلسطينيين في بناء دولتهم حتى ينتهز الفرصة، فيه الكثير من انعدام الرؤية في التقاط التعقيدات التي تحيط بالتصورات التي يراها الأردنيون للأخطار التي تهدد بلدهم.

فالكثير من الأردنيين يقولون بشكل علني ودائم بأن حل الدولتين هو الحل الأمثل بالنسبة لهم، فعلى مدار السنوات تشكل إجماع وطني أردني يفيد بأن الإخفاق في ترجمة مقارنة حل الدولتين إلى واقع فيه

تهديد للأمن الوطني الأردني. غير أن المفارقة تكمن في أن الأردنيين لم يحددوا بعد ماذا بوسع بلدهم أن يقوم به لحماية أمنها الوطني في حال فشل إقامة حل الدولتين. بمعنى آخر، لا يوجد هناك خطة بديلة للتعامل مع الضفة العربية إذا ما انهارت السلطة الفلسطينية وعمت الفوضى، أو حتى إذا ما تمكنت حماس من السيطرة على الضفة الغربية، أو في حال استمرار الأمر القائم لسنوات قادمة. وعلى أية حال، فقد قدّم العديد من المراقبين الخارجيين إجابات على ذلك. ونتيجة لذلك، هناك فكرتان إشكاليتان أصبحتا موضعاً للنقاش بعد أن تناولهما المحللون والسياسيون بين الفينة والأخرى على مدار العقود الثلاث الماضية: الكونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين، والخيار الأردني الذي ينصُّ على ضم أجزاء من الضفة الغربية للأردن لتكون تحت السيادة الأردنية.

ويمكن القول إن الأردنيين لا يرتاحون لطرح مثل هذه الأفكار التي غالباً ما يرددها المحللين والسياسيين الإسرائيليين. من هنا، من الطبيعي أن يكرر الأردنيين مقولة واحدة تجمعهم وهي أن الأردن يواجه خطراً واحداً مصدره السياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام. وهناك العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة الأردنية تؤكد على هذه النقطة على وجه التحديد. ولا بد هنا من التوضيح كيف يبني الأردنيون تصوراتهم للتهديدات التي مصدرها استعصاء حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو التي مصدرها أي حل بديل عن حل الدولتين. فكما هو الحال مع معظم الإسرائيليين الذين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة كوسيلة لضمان يهودية وديمقراطية إسرائيل وكوسيلة لتجنب سيناريو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية فإن الأردنيين يدعمون خيار وسيناريو حل الدولتين لتجنب إمكانية الوحدة بين الأردن وما تبقى من فلسطين. والمقولة الشائعة في الأردن تفيد بأن الوحدة مع ما تبقى من فلسطين ما هو إلا سيناريو قاتم لأن إسرائيل تحل كل مشاكلها الديمغرافية على حساب الأردن أولاً والفلسطينيين ثانياً. فهناك قناعة تامة عند أعداد متزايدة من الأردنيين تفيد بأن إسرائيل تسعى لتجنب الكابوس الديمغرافي على حساب الأردن.

لقد طرح الأردن جانبا كل أطماع الهاشميين السابقة المتمثلة بضرورة إخضاع الضفة الغربية للحكم الهاشمي، ومع نهايات الثمانينيات توصل الملك حسين إلى قناعة جديدة تفيد بأنه لا يمكن له أن يمنع إقامة دولة فلسطينية دون أن تقوم حكومة الليكود بضم الضفة الغربية. بمعنى أن الهدفين الأردنيين المتمثلين بمنع إقامة دولة فلسطينية، ومنع إسرائيل من ضم الضفة الغربية، هما هدفان غير منسجمين. عندها برزت مدرسة سياسية أخرى في الأردن تفيد بأن الأردن سيكون في حال أفضل من دون أي وحدة مع الفلسطينيين. وقد دفع هذا التفكير الجديد الملك حسين لاتخاذ قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية. وقد تناول نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق مروان المعشر والذي خدم كأول سفير أردني في إسرائيل هذه القضية في كتابه عن المركز العربي. وفي كتابه تناول المعشر صعود فكرة حل الدولتين على حساب فكرة إعادة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية. ويقول المعشر إن المدرسة التقليدية (التي كانت تعتبر إقامة دولة فلسطينية خطرا على الأردن لأنها ستكون دولة ذات نزعة تحريرية قد تستهدف الأردن) تراجعت لصالح مدرسة أخرى ترى في إقامة دولة فلسطينية مستقلة مصلحة عليا للأردن^{١٣٣}. وهناك العديد من الأسباب التي تقف خلف التحول في موقف الأردن، ويكفي هنا أن نذكر القلق الديمغرافي كمحفز رئيس لبروز مدرسة حل الدولتين. وأصبحت هذه الاعتبارات الديمغرافية مقلقة بشكل كبير مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات عندما بدأ الكثير من الأردنيين يرون أن شعار الليكود "الأردن هو فلسطين" هو شعار خطر ويشكل قلقا وجوديا.

ووفقا لهذا المنطق حاول الملك عبدالله الثاني التركيز على ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا وحاول خلق الزخم الدولي والاقليمي لتحقيق هذا الحل. وقد لعب الأردن دورا بارزا وعلى مسارين مختلفين. أولا، أسهم الأردن بشكل فاعل في بلورة مبادرة السلام العربية التي جاءت كمحاولة لحل الصراع مع إسرائيل، وبالفعل قام الملك

(١٣٣) أنظر،

Marwan Muasher, *The Arab Center: The Promise of Moderation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2008), pp. 26-30.

بالترويج لهذه المبادرة وبقوة. وقد نادت المبادرة بانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران في إطار معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل، ونادت أيضا بحل لمشكلة اللاجئين يتوافق عليه الطرفان. غير أن إسرائيل لم تقم وزنا لهذه المبادرة واستمرت في سياساتها الأحادية. ثانيا، عمل الأردن بشكل وثيق مع إدارة الرئيس بوش لتطوير خطة خارطة الطريق التي استندت إلى رؤية واشنطن في حل الدولتين. ومن أجل إبقاء الضغط على الأميركيين قام الملك عبد الله بإلقاء خطاب أمام جلسة مشتركة في الكونغرس الأميركي بشهر آذار ٢٠٠٧، لإرسال رسالة واضحة للأمريكان حيال هذه النقطة على وجه الخصوص. وناشد الملك أعضاء الكونغرس مساعدته لتنفيذ حل الدولتين وفقا لمبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق.

وعلى الرغم من الجهود الأردنية المتمثلة بخلق الزخم لتحقيق حل الدولتين إلا أن مقاربة حل الدولتين بدأت تفقد زخمها في الفترة الأخيرة. وهنا نشير إلى الاستراتيجية الإسرائيلي غيورا ايلاند (الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي) الذي قام بنشر دراسة أكد فيها على ضرورة إعادة التفكير بنموذج حل الدولتين، كما أن هناك عددا آخر من الباحثين بدأ يطرح أسئلة حول جدوى الحديث عن حل الدولتين^{١٣٣}. نشير هنا إلى أن مجرد الحديث عن مثل هذه الأفكار في واشنطن ليثير حنق وقلق الأردنيين، وهو أمر خضع لنقاش عام استعر في الأردن عام ٢٠٠٨.

وقد أبرز النقاش العام والمتجدد في الأردن حقيقة أن الغالبية الساحقة من الأردنيين تعارض فكرة الوحدة مع الفلسطينيين قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان هناك عدد محسوب ومعزول من الكتاب الأردنيين من أصول فلسطينية نادوا بضرورة إعادة التفكير في موقف الأردن حيال قضية الوحدة

(١٣٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر،

Giora Eiland, *Rethinking the Two-State Solution* (Policy Focus no. 88) (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, September 2008); available online (www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=299). See also Nathan Brown, *Sunset for the Two-State Solution?* (Policy Brief no. 58) (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, May 2008).

مع الفلسطينيين، وكانت النقطة الرئيسية التي وظفوها تتعلق بالتاريخ والتي تفيد بأن الضفة الغربية كانت جزءاً من الأردن وبالتالي فإن الوحدة ليست فقط أمراً حتمياً وإنما في صالح الأردن. غير أن الغالبية من الكتاب الأردنيين والمسؤولين انتقدوا هذه الآراء واتهموا مطلقياً بأنهم يطلقوا أفكاراً يمكن لها أن تكون فقط مقدمة لسيناريو الوطن البديل (وهو السيناريو الذي يكرهه الأردنيون) وتقدم خدمة لليمين الإسرائيلي. ونتيجة لذلك فالقوى الصغيرة والهامشية المؤيدة للوحدة خسرت النقاش العام وأصبح جزء منها اعتذارياً.

وأثبت النقاش العام الذي دار فقط لفترة قصيرة بأنه ليس من السهل للأردنيين أن يعبروا علانية عن الأفكار التي تربط بلدهم بفلسطين والفلسطينيين. وقد تابع الملك عبدالله الثاني النقاش العام في الأردن وحاول أن يضع نهاية لهذا النقاش من خلال إرسال التطمينات إلى الشعب تؤكد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد الذي من شأنه أن يخدم مصالح الأردن والفلسطينيين معاً. وفي مناسبات مختلفة على مدار الأعوام السابقة كرر الملك عبدالله الثاني اسطوانة أن الأردن هي الأردن وفلسطين هي فلسطين. وعلى أية حال أخفق النقاش العام في إبراز فيما إذا كان على الأردن أن يتبع سياسة نشطة لمساعدة الفلسطينيين في تنظيم شؤونهم. وبكل تأكيد فإن إقامة دولة فلسطينية تتطلب شريكاً فلسطينياً يمكن الوثوق بهما. ولسوء الحظ فقد أخفق الفلسطينيون في التوحد خلف إستراتيجية أو هدف إستراتيجي نهائي واحد. فالخلاف بين المعتدلين في الضفة الغربية (ينظر إليهم كضعفاء) والرافضين (حماس) في غزة والذي يتلقون الدعم من إيران وسوريا أسهم في الورطة الفلسطينية واليأس الذي بدا يخيم على أعداد متزايدة من الشعب الفلسطيني الساخط.

ومن هذه الزاوية يشعر المراقب بأنه مضطر لإعادة النظر فيما إذا كان الأردن محقاً بالمرهنة على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في المقام الأول. فكيف بالأردن أن يضغط باتجاه حل الدولتين عندما تكون القوة المستفيدة على أرض الواقع (حماس) تستمر بتقويض مثل هذا الحل؟ وأيضاً إذا لم يتحقق حل الدولتين (وهو السيناريو المضر بالنسبة للأمن الوطني

الأردني)، ما هي مقارنة الأردن البديلة في هذه الحالة؟ ولتجنب العواقب الإستراتيجية لمثل هذا السيناريو قامت الأردن بشن حملة ارتكزت على ثلاثة محاور وهي حملة استلزمت إحداث توازن. أولاً، قام الأردن بالاشتباك التدريجي مع حماس مع أنه اشتباك لم يستمر إلا لفترة وجيزة، ونظراً للخلاف العميق بين حماس والأردن فإن هذا الاشتباك يبدو محيراً، فكيف يمكن للعمل مع حماس (التي لم تتردد في تقويض أي عملية سلام) أن يساعد الأردن على تحقيق هدفه النهائي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧؟ والجواب هو أن الأردن يحاول أن يساعد المعتدلين أو على الأقل احتواء حماس على فرضية أن حماس هي تنظيم أقوى من أن يتم تجاهله. وبالتالي فإن التحالف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان مصمماً لكي لا يتم معاقبة حماس ولكن لإحداث تغيير في موقفها من عملية السلام تتوافق مع شروط اللجنة الرباعية. فبخصوص بعض الأنظمة العربية المعتدلة والضعيفة نسبياً - كما هو الحال مع الأردن - فإن الحصار المضروب حول حماس وغزة من الصعب تبريره وبخاصة عندما يرى الرأي العام الأردني أن الولايات المتحدة تنسحب من المنطقة وأن عملية السلام أصبحت فاقدة لزمها وقوتها. وبالتالي فإن انفتاح الأردن على حماس لا يعبر عن تغيير في الإستراتيجية بقدر ما هو تغيير في التكتيك. وبهذا المعنى فالتغيير يعكس حسابات عمان قريبة المدى بأن حماس يمكن أن تكون اللاعب المهيمن في السياسة الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته يبدو أن الأردن بدأ بالتشكيك فيما إذا كان الرئيس عباس قائداً فاعلاً. وكما ذكرنا سابقاً، فهناك العديد من الأردنيين بدأوا يقتنعون بأن محمود عباس هو رئيس ضعيف ومتردد وبالتالي يشكل رهانا خاسراً. والنتيجة المنطقية هي أن الضفة الغربية قد تنزلق نحو الفوضى أو أن تسقط في يد حركة حماس. والفرضية السائدة في عمان هي أن الرئيس محمود عباس يواجه تحدياً بعد أن انتهت فترة ولايته في شهر كانون ثاني ٢٠٠٩. وبالتالي ما كان يمكن للأردن أن يبقى بعيداً عن الاشتباك مع حماس التي كان من المحتمل أن تسيطر على الأراضي الفلسطينية. وبالتالي سعت عمان خلال السنوات القليلة الماضية للحصول على التطمينات والالتزامات بأن حماس

لن تتدخل في السياسة الداخلية الأردنية في حال وصولها إلى السلطة في الضفة الغربية. لكن مع قدوم الربيع العربي استدار الأردن نحو الداخل خوفاً من أن تعاني البلد من حالة من عدم الاستقرار.

وخلال فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك كان الأردن يرى بجهود مصر في التوسط بين فتح وحماس أمراً محبباً. وكان يعتقد أن المصالحة الفلسطينية كانت ستكون في صالح عمان في حال استجابة حماس للشروط الثلاث للرباعية الدولية. وهذا حسب التقديرات الأردنية سيفضي إلى إعادة تأهيل الشريك الفلسطيني وسيقود أيضاً إلى هجوم دبلوماسي للتوصل إلى صفقة مع إسرائيل قبل فوات الأوان. ومع ذلك كان هناك سلبية تتمثل في أن الأردن لم يلعب دوراً حيويًا بالتناغم مع مصر، ولهذا السبب فإن تأثير الأردن على دوائر صنع السياسة الفلسطينية كان قليلاً، والواقع يشير إلى أنه ينبغي على الأردن أن يلعب دوراً أكثر حزماً إذا ما كان بالفعل يسعى للتأثير على ديناميكية المشهد الفلسطيني المتغيرة.

أما الركيزة الثانية في المقاربة الأردنية فهي الحفاظ على دعم الرئيس محمود عباس أملاً في تحقيق حل الدولتين. ومع أن مثل هذا الحل لا يبدو أنه يلوح في الأفق فليس بوسع الأردن أن يحتمل أن يقف في الخندق المضاد لما يريده على مدار السنوات. وهنا يبقى السؤال فيما إذا بإمكان الأردن أن يلعب دوراً فاعلاً في الضفة الغربية. ولا نذيع سرا إن قلنا أن الأردن قدم المساعدة للسلطة الفلسطينية في محاولة الأخيرة تولى مسؤولياتها الأمنية في الأراضي الفلسطينية. وعلى وجه التحديد اقترحت الأردن أن تقوم القوات الأردنية بتدريب قوات الشرطة الفلسطينية وأن ترسل الأردن قوات بدر (القوات الفلسطينية الموالية لعباس والمقيمة في الأردن) إلى أراضي الضفة الغربية.

وأكثر من هذا الانخراط المحدود من الصعب أن نتخيل أي دور سياسي مستقبلي للأردن في الضفة الغربية بسبب خوف عمان من ردة فعل الفلسطينيين

أو انعكاس ذلك على الداخل الأردني. وعلى سبيل المثال عكس استطلاع للرأي أجراه مركز استطلاعات الرأي والمسوحات بجامعة النجاح بأن ٦٦,٨٪ من الفلسطينيين ترفض فكرة الوحدة مع الأردن^{١٣٤}. كما أن الأردنيين يرفضون أي دور لبلدهم في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ارث تاريخي من انعدام الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني.

فهناك أعداد متزايدة من الأردنيين تعتقد أن إسرائيل تسعى لإحياء مفهوم الخيار الأردني وهو خيار في حال تحقق سيقوض أي فرصة لممارسة الفلسطينيين حق تقرير المصير، ولهذا السبب فإن الركيعة الثالثة في المقاربة الأردنية تستند إلى الحفاظ على دعمها للجهود الدبلوماسية الدولية لتحقيق حل الدولتين.

لكن هنا لا بد من الإشارة إلى المعضلة التي يعاني منها الأردن وإسرائيل وإن كانت لأسباب مختلفة ألا وهي القبلة الديمغرافية الموقوتة عبر النهر. فانعدام الحل الذي يفصل بين اليهود والفلسطينيين سيفضي إلى واقع ديمغرافي يكون فيه الفلسطينيون أغلبية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وبهذا المعنى ستتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، لهذا ربما تتخذ إسرائيل خطوات راديكالية قد تصل إلى إحداث ترانسفير للفلسطينيين إلى شرق النهر من أجل أن تضمن تفوق اليهود الكمي غرب النهر. وإذا ما حدث ذلك فإن من شأنه أن يلعب موازين القوى الديمغرافية في الأردن، ومثل هذا السيناريو المتشائم (مع أنه يبدو منطقياً من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية) يمكن تجنبه فقط بواسطة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧. وعلى هذه الخلفية كوّس الأردن وبذل جهداً مضنياً في الغرب وعلى المستوى الدولي لدفع الجميع العمل على تحقيق حل الدولتين كوصفة وحيدة لاستقرار وأمن الأردن في عالم متغير.

(١٣٤) الجوردان تايمز، ٢٥ أيلول ٢٠٠٨.

تصورات التهديد عند الإسرائيليين

كما هو الحال مع أي دولة أخرى فهناك ارتباط وثيق بين المصالح والاستراتيجيات، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى تحليل منطقي لمستقبل العلاقات الأردنية الإسرائيلية دون تفحص التصورات المهيمنة عند الإسرائيليين لمصادر التهديد. ففي عام ٢٠٠٠ اجتمعت النخب الإسرائيلية وأطلقت سلسلة من المؤتمرات السنوية أطلق عليها اسم مؤتمرات هرتسليا وذلك من أجل مناقشة التهديدات التي ستواجهها إسرائيل في مطلع القرن الحالي. وجاءت النخب الإسرائيلية من مختلف مناحي الحياة العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية ورجال الأعمال وذلك لإعادة تعريف إسرائيل كدولة يهودية لليهود^{١٣٥}. وفي المؤتمر الأول الذي خصص لمناقشة المنعة الوطنية اجتمع أكثر من خمسين من أبرز رموز إسرائيل واتفقت على أن إسرائيل تواجه تحديات مصيرية وتاريخية^{١٣٦}. وقد توصل المؤتمر إلى ما أطلق عليه إجماع هرتسليا وهو يعبر عن اتفاقية بين الصهاينة تتعلق بالأخطار الديمغرافية التي تحيط بإسرائيل والمتمثلة باحتمال أن يكون الفلسطينيون أكثرية في المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ولعب البرفسور ارنون سوفير من جامعة حيفا دورا بارزا في تقديم الصورة الديمغرافية، وكانت نظريته الرئيسة هي أن اليهود وبحلول عام ٢٠٢٠ سيشكلون ٤٢% من السكان في فلسطين التاريخية وسيكون عدد السكان ١٥,٢ مليون نسمة^{١٣٧}. وجاءت التوصية في دراسة سوفير هي أنه من أجل أن تبقى إسرائيل دولة يهودية فإن عليها أن تحدد حدودها بطريقة تضمن أن تكون إسرائيل دولة بغالبية يهودية. وهذا يعني أن موافقة إسرائيل على منح الفلسطينيين دولة فلسطينية جاء نتيجة للواقع الديمغرافي وليس لأن الإسرائيليين يؤمنون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر في وثيقة هرتسليا الصادرة عن مركز هرتسليا، آذار ٢٠٠١.

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) للتفاصيل، أنظر.

Arnon Soffer, *Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities* (Haifa University: Center for National Security Studies, 2001) (in Hebrew).

وقد حذر البرفسور أرنون سوفير بأنه من غير الانفصال عن الفلسطينيين فإن إسرائيل ستتلاشى في غضون عقدين من الزمان. وقدم سوفير ملخصاً لدراسته أمام أعضاء لجنة الأمن والدفاع في الكنيست الإسرائيلي والتي كان يرأسها دان ميردور^{١٣٨}.

ونظراً لرفض إسرائيل المطلق لفكرة دولة ثنائية القومية التي طرحها بعض الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين فإن إسرائيل قد تتخذ خطوات لاستباق مثل هذا التطور المخيف لليهود. وبالمجمل، يرى الإسرائيليون ثنائية القومية والأمن كأحد أهم التحديات الضاغطة والتي تواجهها إسرائيل. والفرضية السائدة بين الإسرائيليين هي أن الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في غياب حل الدولتين سيفضي في نهاية الأمر إلى واقع دولة ثنائية القومية سيكون فيها اليهود أقلية. وهناك ٦٧٪ من الإسرائيليين اليهود يقولون أنهم يخشون مثل هذا السيناريو بينما هناك فقط ٦٪ يؤيدون سيناريو ثنائية القومية بينما هناك ٧٨٪ يؤيدون حل الدولتين^{١٣٩}. وعلى أية حال، فإن على إسرائيل أن تأخذ الخطوات الضرورية لتسهيل إقامة دولة فلسطينية، لكن ما دامت السياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام أسيرة لمطالب المستوطنين فإن فرص قيام إسرائيل بهذه الخطوات تبقى متواضعة.

مصدر التهديد الثاني بالنسبة للإسرائيليين هو التهديدات الأمنية، فمقاربة إسرائيل للأمن مرتبطة بقوة باستمرار النزاع العربي الإسرائيلي. فخلال عقد التسعينيات رأى الإسرائيليون أن إحساسهم بالأمن جاء نتيجة لبروز بيئة أمنية هادئة نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وهزيمة العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١. وهذان التطوران معا دفعا الكثير من الإسرائيليين التفكير بأن "الجبهة الشرقية" (وهنا نشير إلى سيناريو قيام القوات العراقية بدخول

(١٣٨) هآرتس، ١٩ آب ٢٠٠٣.

(١٣٩) لمتابعة تطور الرأي العام الإسرائيلي، أنظر،

الأردن لمهاجمة إسرائيل) لم تعد احتمالا واقعيًا، فالشروط والتفاهات الأمنية التي وردت في معاهدة السلام مع الأردن طمأنت إسرائيل بأن فكرة الجبهة الشرقية تم دفنها وإلى الأبد.

على أن الواقع تغير في العقد الأخير، فالانسحاب الأحادي من غزة والذي جرى عام ٢٠٠٥ لم يجلب لإسرائيل السلام كما لم يجلب الأمن، فإسرائيل تنازلت عن ممر أو كريدور فيلادلفيا والذي يفصل بين مصر وقطاع غزة ما مكّن حماس من تهريب أسلحة إلى داخل قطاع غزة. وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة بعد عام ٢٠٠٦ قامت إسرائيل بمهاجمة القطاع ثلاث مرات. لهذا السبب يرى الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن أي انسحاب آخر من الضفة الغربية سيكون تحت تأثير التجربة الإسرائيلية مع غزة بعد الانسحاب الأحادي. وعليه، فإن فكرة ضم غور الأردن لإسرائيل بدأت تكتسب زخماً إسرائيلياً في السنوات القليلة الماضية. وإذا ما حصل هذا الأمر فإنه لن يكون هناك تواصل جغرافي بين الدولة الفلسطينية المنتظرة والأردن.

وفي السنوات الأخيرة اقترح بعض الإسرائيليين مقاربات مزعجة لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والمقولة الرئيسة هذه الأيام والشائعة في إسرائيل هي أن التطورات على مدار الخمسة عشر عاماً الأخيرة قللت من فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وانسجاماً مع هذا التفكير نشر غيورا إيلاند دراسة اسمها الحل الإقليمي^{١٤}. ووفقاً لهذه الرؤية الواردة في دراسة غيورا إيلاند فإن الضفة الغربية ستكون تحت حكم الأردن. ويقول أنه وفي حال قيام إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية فإن حماس سوف تستولي على الحكم ويمكن لها أن تشكل تهديداً وتحدياً أمنياً لا يطاق لإسرائيل. وفي معرض تأييده لدور أردني في الضفة الغربية استند غيورا إيلاند في هذه الدراسة إلى انطباعه بأن العلمانيين الفلسطينيين سيختارون الأردن على حماس

(١٤٠) أنظر،

Giora Eiland, *Regional Alternatives to the Two-State Solution*. (Bar-Ilan University: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2010).

إذا كان الخيار بين حماس والأردن.

وما من شك أن غيورا إيلاند يقدم منطقاً إسرائيلياً للبديل الإقليمي لحل الدولتين، فمن وجهة نظر إسرائيلية هناك أربعة فوائد يذكرها غيورا إيلاند^{١٤١}. أولاً، سيتحول الصراع إلى صراع بين دولتين هي الأردن وإسرائيل بدلا من كونه صراعا مع الشعب الفلسطيني ومحتليه. وعليه، فإن المجتمع الدولي سيقبل من ضغوطه على إسرائيل لدفعها لتقديم تنازلات في كل ملف وقضية. ثانياً، على العكس من الفلسطينيين يمكن للأردن أن يقدم تنازلات في الأراضي، فإسرائيل ستطلب العمل على تحويل الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح، وهو مطلب سيكون منطقياً في حال تم التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل. ثالثاً، إسرائيل تثق أكثر بالأردن قياساً بالفلسطينيين، ففي إطار حل الدولتين سيطلب من إسرائيل التنازل عن الكثير مقابل وعود فلسطينية بالأمن. وهنا مخاطرة كبيرة جداً في مثل هذه الاتفاقية، لكن في حال كان الأردن هو الطرف المقابل في الاتفاقية فإن بإمكان إسرائيل اتخاذ مثل هذه المخاطرة. وأخيراً تشكك إسرائيل في مستقبل الدولة الفلسطينية، فهي ستكون دولة ضعيفة وبهذا ستكون عبئاً على إسرائيل. ووفقاً لغيورا إيلاند "ليس واضحاً فيما إذا كانت البقعة الجغرافية بين نهر الأردن والبحر المتوسط هي كافية لدولتين قابلتين للحياة. ومشاكل الدولة المستقبلية (نقص البنى التحتية وعدم توفر الوظائف، إضافة إلى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها) ستكون عبئاً على إسرائيل. وعلاوة على ذلك سيقول المجتمع الدولي أن هناك التزاماً أخلاقياً على إسرائيل لمساعدة الدولة الجديدة بعد الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر لسنوات طويلة، والحقيقة أن قيام دولة فلسطينية لا تعاني من فقدان الأمل والفقر والإحباط يصب في صالح إسرائيل، وهذا الوضع المتردي لن يتحقق في حال أن أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الكبرى"^{١٤٢}.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وعلى العكس مما يذهب إليه غيورا إيلاند ومن يطرح أطروحات مشابهة فإنه من الصعب أن تجد فائدة مباشرة أو غير مباشرة للفلسطينيين أو للأردنيين من جراء العمل وفقا لهذا الحل الإقليمي المطروح، ففي وقت يرى فيه غيورا إيلاند أن هذا الطرح هو أفضل بديل لحل الدولتين غير القابل للتحقق، فإنه لا يبدو قادرا على استيعاب الحساسيات الأردنية الداخلية لمثل هذا السيناريو. فدور أردني ناشط في الأراضي الفلسطينية سيكون له على الأرجح عواقب وخيمة على الاستقرار والتوازن الداخليين في الأردن. والنقطة الجوهرية هنا هي أن الأردنيين لن يقبلوا أي حل غير حل الدولتين ولن يقبلوا أي حل آخر يمكن له أن يشكل تهديدا استراتيجيا إضافيا لازدهار واستقرار الأردن.

والخلاصة هي أنه من الصعب جدا أن لا نصل إلى النتيجة التي تفيد بأن الأردن وإسرائيل (بالرغم من معاهدة السلام) يقودهما وجهتا نظر مختلفتين حيال الحل الأمثل الذي يعود بالاستقرار على الإقليم. فالأردنيون يرون في التعنت الإسرائيلي وعدم رغبة الحكومات الإسرائيلية في المضي في عملية سلام تقود إلى حل الدولتين ولجوء إسرائيل إلى تكتيكات لإفشال المفاوضات كتهديد للأمن القومي الأردني في قادم الأيام والسنوات. والواقع يشير إلى أنه إذا ما استمرت إسرائيل في سياساتها دون رادع فإنها بذلك تقوض فرص حل الدولتين.

لذلك، فإن إدامة الوضع الراهن والواقع الديمغرافي المتغير والاستمرار في النشاط الاستيطاني سيعني من جملة ما يعني أن مقترحات غير مقترح حل الدولتين ستكون موضع نقاش وهي مقترحات في جوهرها معادية للأردن وستكون على حسابه. فإبقاء الاتصال بين كبار المسؤولين من الجانبين واستمرار التنسيق الأمني بين البلدين وكلمات الإطراء التي نسمعها في العادة ما هي إلا سحابة دخان تخفي خلفها خلافات عميقة وغياب كبير للثقة؛ لذلك ربما على الباحثين والمهتمين أن يفكروا في سيناريو الاصطدام بين الأردن وإسرائيل في قادم الأيام.

قائمة المراجع

الكتب والمقالات العربية والأجنبية:

Abu Nuwar, Ma'an, *The Jordanian-Israeli War 1948-1951: A History of the Hashemite Kingdom of Jordan* (Great Britain: Ithaca Press, 2002).

Abu-Odeh, Adnan, *Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process*, (Washington DC: USIP Press, 1999).

Al-Tell, Abdullah, *Karithat Filasti: Midhakkirat Abdullah al-Tell, Qa'id Ma'rakat al-Quds* [The Palestinian Catastrophe: The Memories of Abdullah al-Tell, the Leader of the Battle for Jerusalem (Cairo: 1959).

Allon, Yigal, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs*, Vol. 55 (1976), pp.38-53.

Avineri, Shlomo, ideology and Israel's foreign policy, *The Jerusalem Quarterly*, Vol. 37 (1986), pp.3-13.

Barari, Hassan, *Israelism: Arab Scholarship on Israel, a Critical Assessment* (London: Ithaca, 2009).

Barari, Hassan, *The Annapolis Meeting: Too Little Too Late! CSS Papers*, November 2007.

Barari, Hassan, "Can Jordan Play a Role in Palestine?" *BitterLemons-International.org*, vol. 3, edition 40 (November 10, 2005), <http://bitterlemonsinternational.org/previous.php?opt=1&id=107#432>.

Barari, Hassan, *Israel and Jordan: Ten Years Later* (Amman: Center for Strategic Studies, 2004).

Barari, Hassan, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2003* (London and New York: Routledge, 2004).

Bar-Joseph, Uri, *The Best of Enemies: Israel and Transjordan in the War of 1948* (London: Frank Cass, 1987).

Beilin, Yossi, *Israel: A Concise Political History* (New York: St Martin's Press, 1992).

Beilin, Yossi, *Touching Peace: From the Oslo Accord to a Final Agreement* (London: Weidenfeld&Nicolson, 1999).

Begin, Menachem, *The Revolt* (New York: Dell Publishing Co., Inc., 1977) (Originally published 1951).

Brand, Laurie, "The Effects of the Peace Process on Political Liberalization in Jordan," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28 No. 2 (Winter1999), pp. 52-67.

- Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (London: St Martin's Press, 1972).
- Brown, Nathan, *Sunset for the Two-State Solution?* (Policy Brief no. 58) (Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace (May 2008).
- Ehteshami, Anoushiravan, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), *Iraq, the Gulf Conflict and the World Community* (London, Brassey's, 1992).
- Eiland, Giora, *Regional Alternatives to the Two-State Solution* (Bar-Ilan University: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2010).
- Eiland, Giora, *Rethinking the Two-State Solution* (Policy Focus no. 88) (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, September 2008); available online (www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=299).
- Faddah, Mohammad Ibrahim, *The Middle East in Transition; A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974).
- Glubb, John Bagot, *A Soldier with the Arabs* (London 1957), p. 309.
- Halevy, Efraim, *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad* (New York: St. Martin's Griffin, 2006).

Hattar, Nahid, "Shall we Face Confederation on our Own," *Ammonnews*, a Jordanian Electronic website, online at www.ammonnews.net (Accessed on June 7, 2014).

Heller, Mark, *Continuity and Change in Israeli Security Policy* (New York and London: Oxford University Press, 2000).

Inbar, Efraim and Shmuel Sandler, *The Risks of Palestinian Statehood, Mideast Security and Policy Study* (Tel Aviv: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1997).

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (New York: Oxford, 1971).

Khalidi, Rashid, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston: Beacon Press, 2006).

Kieval, Gershon, *Party Politics in Israel and the Occupied Territories* (West Port, CT: Greenwood Press, 1983).

King Abdullah II of Jordan, *Our Last Best Chance: A Story of War and Peace* (USA: Penguin Group, 2011).

Lochery, Neill, *Difficult Road to Peace: Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process* (Reading: Garnet, 1999).

- Lucas, Russell, "Institutions and Regime Survival Strategies: Collective Action and Path Dependence in Jordan," Ph.D. dissertation Georgetown University, 2000).
- Lukacs, Yehuda, *Israel, Jordan, and the Peace Process* (New York: Syracuse University Press, 1997).
- Lynch, Marc, *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan's Identity* (New York: Columbia University Press, 1999).
- Morris, Benny, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (New York: Oxford University Press, 1993).
- Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-49* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
- Muasher, Marwan, *The Arab Center: The Promise of Moderation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2008).
- Mutawi, Samir, *Jordan in the 1967 War*, (Great Britain: Cambridge University Press, 1987).
- Peleg, Ilan, *Begin's Foreign Policy, 1977-1983: Israel's Move to the Right* (New York: Greenwood, 1987).

Pipes, Daniel and Adam Garfinkle, "Is Jordan Palestine?" *Commentary*, October 1988, pp. 35-42.

Roberts, Samuel, *Party and Policy in Israel: The Battle Between Hawks and Doves* (Boulder CO, and London: Westview Press, 1990).

Satloff, Robert, "The Jordan-Israel Peace Treaty: A Remarkable Document," *Middle East Quarterly* March 1995, Vol. II, No.1 (March 1995), pp. 47-51.

Scham, Paul and Russell E. Lucas, "Normalization and Anti-normalization in Jordan: the Public Debate," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 3 (September 2001), pp.54-70.

Sela, Avraham, "Transjordan, Israel, and 1948 War: Myth, Historiography, an Reality," *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 4 (October 1992).

Shahak, Israel and Norton Mezvinsky, *Jewish Fundamentalism in Israel* (London: Pluto Press, 1999).

Shalom Zaki, *The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-63: The Perils of the Pro-Nasser Policy* (Great Britain: Sussex Academic Press, 1999).

Shamir, Yitzhak, "Israel at 40: Looking Back, Looking Ahead," *Foreign Affairs*, Vol.66, No. 3 (1988), pp.574-90.

Shamir, Yitzhak "Israel' Role in a Changing Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 60, No. 4 (Spring 1982), pp.789-801.

Sharon, Ariel with David Chanoff, *Warrior: An Autobiography* (New York: Touchstone, 1989).

Shlaim, Avi, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

Shlaim, Avi and Avner Yaniv, "Domestic Politics and Foreign Policy in Israel," *International Affairs*, Vol. 56 (Spring 1980), pp.242-262.

Shlaim, Avi, "Israel politics and Middle East Peace Making," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 24, No. 4, (Summer 1995), pp. 21-31, p. 21.

Shlaim, Avi, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Allen Lane/Penguin, 2000).

Sid-Ahmed, Mohammed, *After the Guns Fall Silent* (London, 1976).

Soffer, Arnon, *Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities* (Haifa University: Center for National Security Studies, 2001), (in Hebrew).

Sofer, Sasson, *Begin An Anatomy of Leadership* (New York: Basil Blackwell Ltd, 1988).

Susser, Asher, "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil," *Middle East Brief*, No.27, March 2008.

Tal, David, *Israel's Day to Day Security Conception, Its Origin and Development 1949-56* (Ben-Gurion University) (Hebrew).

Wilson, Mary C., *King Abdullah, Britain and the making of Jordan* (New York: Cambridge University Press, 1987).

Yorke, Valarie, *Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria, and Israel, the End of an Era* (Aldershot: Gower, 1988).

Zak, Moshe, *Hussein Makes Peace* (Bar-Ilan University: BESA Center for Strategic Studies, 1996),(in Hebrew).

المقابلات:

- الدكتور عبدالسلام المجالي، رئيس حكومة أسبق، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦
- زكي بن رشيد، عمان، أمين عام حزب جبهة العلم الاسلامي، ٣٠ حزيران ٢٠٠٦.
- الدكتور فايز الطراونة، رئيس حكومة أسبق، ٢٠ تموز، ٢٠٠٦.
- عدنان أبو عودة، رئيس ديوان ملكي أسبق، ٢٣ تموز، ٢٠٠٦.
- طاهر المصري، رئيس حكومة أسبق، ١٥ تموز، ٢٠٠٦.

الصحف والمجلات والوثائق:

The Proceedings of the Knesset, April 4, 1949.

The Herzliya Document (The Interdisciplinary Center Herzliya, March 2001)

The Jordan Times.

Middle East Mirror, 2 September, 1993.

Haaretz

The Jerusalem Post.

Article 4 of the peace treaty.

United Press International, 17 July 1994.

كان تقديم إنموذج للسلام "الدافع" هدفا سعى لتحقيقه كل من الأردن وإسرائيل. غير أن نظرة على الماضي القريب تكشف لماذا بقي السلام الحقيقي والدافع حتى هذه اللحظة بعيدا عن الواقع. فبعد مرور عشرين عاما على توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ما زالت الدولتان منقسمتين بشكل جذري حول القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أن معاهدة السلام تجاوزت كل التقلبات التي سببتها التطورات الإقليمية، إلا أنه ما زال على قادة إسرائيل أن يستبطنوا أنه لا يمكن فصل العلاقة الثنائية مع الأردن عن الجمود الذي أصاب المسار الفلسطيني.

هناك هدفان لهذا الكتاب: أولا، تقييم تطور العلاقة الأردنية الإسرائيلية في المرحلة التي سبقت معاهدة السلام ثم التي أعقبها. أما الهدف الثاني فهو محاولة لاستشراف المستقبل لنعرف ما إذا كانت الدولتان مقبلتين على صدام أو أنهما سيتمكنان من إدارة خلافاتهما الجذرية في عالم متغير وإقليم ملتهب.

الدكتور حسن البراري هو أستاذ مشارك في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر.